شرح

صغرى الصغرى

في علم التوحيد

كلاهما

لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني

وبالهامش :

المواهب اللدنية

في شرح المقدمات السنوسية

لأبي إسحاق إبراهيم الأندلسي ثم السرقسطي
ابن أبي الحسن على عرف البناني

رحمهم الله ونفع بعلومهم آمين

الطبعة الأخيرة

١٣٧٣ هـ — ١٩٥٣ م

مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
مصر ص. ب الغورية ٧١

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ
(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإيمان والإسلام ، وهدانا بنبينا ومولانا محمد عليه الصلاة والسلام ، فبين للناس معرفة مولانا العظيم على وجه التمام ، وبلغ لهم عن الله تعالى الحلال والحرام وسائر الأحكام ، وخص صلى الله عليه وسلم فى جميع ذلك بجوامع الكلام ، وتيسير المعانى للإعلام والإفهام ﴿ وبعد ﴾ فقد وضعت جملة مختصرة فيما يجب على المكلف اعتقاده فى حق الله تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام على وجه يخرج به المكلف من ظلمات الجهل والتقليد ، فأردت أن أتبعها بشرح مختصر يكشف عن معانيها كل لبس وتعقيد ، والله تعالى أسأل أن ينفع به إنه ولى التوفيق والتسديد (الحمد لله) بدأ بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا لما رغب فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث قال : كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر ويروى أجذم ويروى أقطع وكلها على طريق التشبيه البليغ بالأبتر والأجذم والأقطع فى العيب المنفر وعدم التمام ومعنى الحمد لغة المدح بكل كمال لله لأن الكمال إما قديم فهو وصفه وإما حادث فهو فعله فالكل إذاً له تبارك وتعالى فلا يستحق المدح إذاً على الحقيقة سواه وحكم هذا الحمد الوجوب مرة فى العمر كالحج وكلمتى الشهادة والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيراً (رب العالمين) أصل التربية نقل الشىء من أمر إلى أمر حتى يصل إلى غاية أرادها المربى ثم نقل إلى المالك والمصلح للزوم التربية لهما غالبا والعالمين جمع سلامة للعالم على غير قياس والعالم فى اللغة كل نوع أو جنس فيه علامة يمتاز بها عن سائر الأنواع والأجناس الحادثة فيقال فى الأنواع عالم الإنسان وعالم الطير وعالم الخيل ويقال فى الأجناس عالم الحيوان وعالم الأجسام وعالم الناميات ويحتمل أن تكون المناسبة فى تسمية النوع والجنس بالعالم أن لهما من الفصول والخواص ما يعلمان به ونقله المتكلمون إلى كل حادث والمناسبة فى هذه التسمية أن كل حادث فيه علامة تميزه عن موجده المولى القديم حتى لا يلتبس به أصلا ولهذا رد مولانا جل وعلا على الضالين الذين جعلوا له شركاء من الحوادث فقال تعالى وجعلوا لله شركاء قل سموهم أى اذكروا أوصافهم حتى ينظر أفيهما يصلح للألوهية أم لا ويحتمل أن تكون المناسبة أن كل حادث يحصل العلم للناظر فيه ما يجب للمولى العظيم من علىّ الصفات وتنزهه عن سمات

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم ، الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره والممكن سواه وغيره ، القديم الذى لا بداية له الباقى الذى لا نهاية له الحى العليم القادر المتكلم الفرد السميع البصير المريد الشائى المتصف بهذه الصفات القديمة التى لا هى هو ولا هى غيره كما ينبغى لكماله . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه المرسل رحمة للعالمين «لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين» (وبعد) فيقول العبد الفقير المضطر لرحمة ربه القدير أبو إسحاق ابراهيم الأندلسى ثم السرقسطى ابن أبى الحسن على عرف البنانى عصمه الله ووقاه وجعل الجنة منزله ومأواه مع جملة أولاده ووالديه وإخوانه والمسلمين بمنه وكرمه : لما قصرت الهمم ونفرت فى هذا الزمان مما فيه تطويل سألنى بعض الإخوان أن أختصر له شرح العقيدة المسماة «بالمقدمات» لسيدنا ومولانا شيخ الإسلام ومصباح الأنام أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى نفعنا الله به آمين لما رآنى

المحدثات

أهلا لذلك وإن كنت لست هنالك بذلك وجمعت ما يحصل به حل ألفاظ العقيدة وربما أزيد على ذلك زيادة مفيدة من غيره تتعلق بالمقام لتحصل الفائدة فجاء بحمد الله على وفق المراد واستخرت الله أن يكون من جامع كلامه ليسهل عليه وعلى المبتدئين أمثالى، وأسأل الله الكريم أن يجعله خالصاً لوجهه العظيم إنه غفور رحيم، وسميته «بالمواهب الربانية فى شرح المقدمات السنوسية» وأسأله سبحانه أن يرحمنا ويرحم أولادنا ووالدينا وإخواننا ومشايخنا وجميع المسلمين بمنه وكرمه ، قال وحيد زمانه تغمده الله بغفرانه : أؤلف مستعينا بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو أجذم أو أقطع أى ناقص وقليل البركة فان قلت كثير من الأمور يبتدأ فيه بالبسملة والحمدلة ولا يتم وكثير بالعكس فما المراد بالحديث. فالجواب أن المراد منه أنه لا يكون معتبرا شرعا. فان قلت هلا قال بالله بدل بسم الله . فالجواب إنما لم يقل ذلك تحرزا من أيمان القسم . فان قلت لماذا كسرت الباء وقاعدة الحروف المفردة البناء على الفتح . فالجواب لتناسب حركة بنائها عملها وهو الجر المناسب للكسرة فان قلت. لم لا تكتب الألف بعد الباء على ما هو قاعدة الخط فالجواب لكثرة الاستعمال المعارض بحسب اللفظ والخط وهو باعث على التخفيف من أى وجه. والاسم مشتق من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة . والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والكمالات والرحمن المنعم بجلائل النعم والرحيم المنعم بدقائقها وقدم الله عليهما لأنه اسم ذات وهما اسما صفة والذات متقدمة فى التعقل على الصفة وقدم الرحمن على الرحيم لأنه خاص إذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام والجملة تحتمل الخبرية والله أعلم . ولما كان النبى صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله تعالى وبين عباده والنعم الواصلة من الله تعالى إليهم وأعظمها الهداية لتوحيده والإقرار بربوبيته والتصديق بملائكته وكتبه ورسله على يده صلى الله عليه وسلم فقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم (صلى الله على سيدنا محمد) الصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم وتكريم وتشريف ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعاء والسيد من له السودد والكمال المطلق ومحمد بدل من سيدنا وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف سمى به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة فان قلت ما بال المصنف رحمه الله تعالى لم يأت بالحمد بعد البسملة فى المقدمات . فالجواب يحتمل أن يكون حمد الله فى نفسه عند ابتدائه أو يقال استغنى عنه بالبسملة إذ المقصود الثناء على الله وهو حاصل بها. فان قلت كان ينبغى للمصنف أن يتشهد لخبر أبى داود كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد

المحدثات ولهذا قال جل من قائل: إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب، وقال جل وعلا : أولم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شىء والآيات فى ذلك كثيرة فالمناسبة الأولى فى وضع اللغة والاصطلاح تقتضى أن العالم مأخوذ من العلامة والمناسبة الثانية تقتضى أنه مأخوذ من العلم وذكر هذا الوصف وهو رب العالمين بعد الحمد لله شبه البرهان بعد الدعوى لأنه لما ادعى فى الجملة الأولى أن كل كمال فهو لله تعالى وحده لا يمدح عليه فى الحقيقة سواه وقد عرفت أن الكمال إما قديم وإما حادث أتى بما يدل على أن كلا الكمالين له تعالى بمعنى أن الأول وصفه والثانى فعله والدليل على ذلك العوالم لأنه قد قام البرهان القطعى على حدوثها من جهة تغيرها الذى آذنت به التربية المأخوذة من لفظ رب ومن جهة احتياجها إلى المخصص فى اختصاصها ببعض ما تقبله من مقدار وصفة وغيرهما وقد أشعر أيضا بالاحتياج إلى المخصص الإتيان بالجمع فى العالمين فانه مؤذن بالاختلاف فى المقادير والصفات والأزمنة والأمكنة مع قبول كل مقدار غيره وصفته وزمانه ومكانه فلو وقع ذلك من غير فاعل لزم الجمع بين متنافيين وهما مساواة أحد الأمرين لصاحبه ورجحانه عليه بلا سبب وذلك معلوم الاستحالة فاذا هذا الوصف وهو رب العالمين مؤذن بحدوث جميع العوالم من جهة المضاف لإشعاره بعموم التربية للعوالم المستلزمة للتغير فى جميعها وهو دليل على الحدوث والافتقار للمحدث ومن جهة المضاف إليه أيضا لإشعاره بسبب جمعيته وعمومه باختلاف أصناف العوالم وأنواعها وأجناسها فى مقاديرها وصفاتها وأزمنتها وأمكنتها وجهاتها مع قبول مادة كل واحد منها لما حصل لغيره وذلك يستلزم حدوثها وافتقارها إلى المخصص. ولما كان الاحداث والإيجاد موقوفا على كمال ألوهية الموجد واتصافه بوجوب الوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والوحدانية والحياة وعموم القدرة والإرادة لجميع الممكنات وعموم العلم لجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات لزم أن كل حادث يدل على وجوب هذه الكمالات لمولانا جل وعلا وبالجملة فالعوالم بعد أن تقرر وجوب حدوثها وافتقارها إلى مولانا جل وعلا شهدت بأن كل كمال قديم هو وصفه تعالى لتوقف حدوثها على اتصاف مولانا جل وعز بذلك الكمال وشهدت بأن كل كمال حادث هو فعله لما شهدت به من وجوب الوحدانية لمولانا تبارك وتعالى فقد شهدت إذا بأن المدح بكل كمال قديم أو حادث إنما هو لمولانا جل وعلا وهو معنى الحمد لله وهذا التقرير يعرفك أن تعقيب جملة الحمد لله فى سورة الفاتحة بالوصف برب العالمين هو فى غاية الحسن والإعجاز وبالله تعالى التوفيق (والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين) لا شك أن أعلى الكمالات الحادثة كلها وأدومها كمال الفوز برضا مولانا جل وعلا

الجذماء. فالجواب لعله تشهد لفظا ولم يرقمه اختصارا أو بأن الحديث فى خطبة النكاح لا الكتب والرسائل بدليل ذكره له فى كتاب النكاح ﴿تتمة﴾ فى ذكر حقيقة الحمد والشكر تكميلا للفائدة، فالحمد لغة الثناء بالجميل على المحمود بجميل صفاته سواء كانت من باب الإحسان أو من باب الكمال المختص بالمحمود كعلمه وشجاعته والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما واصطلاحا هو الثناء باللسان وبغيره من القلب والأركان بسبب ما أسدى إلى الشاكر من النعم. فان قلت ما النسبة بين الحمد والشكر. فالجواب نسبة العموم والخصوص من وجه يجتمعان فى اللسان فى مقابلة الاحسان وينفرد الشكر بالقلب والأركان وينفرد الحمد بتعلقه بالكمال كقولنا الله قديم الله واحد فهذا حمد وليس بشكر لأنه ليس فى مقابلة نعمة (٤) فاعرفه ﴿مقدمة﴾ تشتمل على فوائد مهمة: الأولى أسباب العلم الحادث على طريق الأشعرى ثلاثة الحواس الخمس الظاهرة السليمة وهى السمع والبصر والشم والذوق واللمس والخبر الصادق متواترا كان أو مسموعا من الرسول المؤيد بالمعجزة والعقل وهو سبب للعلم أيضا وأما الإلهام المفسر بإلقاء معنى فى القلب بطريق الفيض يثلج له الصدر فليس بسبب للمعرفة بصحة الشىء عند أهل الحق . الثانية فى الكلام على شىء من فضل العلم وفضل أهله روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال «للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمائة درجة ما بين كل درجتين خمسمائة عام» وقوله صلى الله عليه وسلم «العلماء ورثة الأنبياء» ومعلوم أن لا رتبة فوق رتبة النبوة ولا شرف فوق شرف الوراثة من الأنبياء وقوله صلى الله عليه وسلم «يستغفر للعلماء من فى السموات والأرض» وأى منصب أعلى من منصب من يشغل ملائكة السموات والأرض بالاستغفار وقوله صلى الله عليه وسلم «من أحب أن ينظر إلى التوسل عتقاء الله من النار فلينظر إلى العلماء والمتعلمين» وفى الخبر إن الله تعالى يحشر العلماء يوم القيامة فى زمرة واحدة حتى يقضى بين الناس ويدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يدعو العلماء فيقول يا معشر العلماء إنى لم أضع حكمتى فيكم وأنا أريد أن أعذبكم قد علمت أنكم تخالطون من المعاصى ما يخالط غيركم فسترتها عليكم وقد غفرتها لكم وإنما كنت أعبد بفتياكم ادخلوا الجنة بغير حساب. الثالثة فى اسم هذه العقيدة فاسمها المقدمات بميم مضمومة فقاف مفتوحة فدال مهملة مكسورة فميم والمراد بها هنا طائفة من العلم تقدم عليه ليتمرن بها المبتدى على الخوض فيما سواها، وعدد مقدماتها ثمانية الأولى مقدمة الأحكام والثانية مقدمة المذاهب والثالثة مقدمة أنواع الشرك والرابعة مقدمة أصول الكفر والبدع والخامسة مقدمة الموجودات والسادسة مقدمة الممكنات والسابعة مقدمة الصفات الأزلية والثامنة مقدمة الأمانة

والسلامة من غضبه وقد جعل مولانا سبحانه بفضله نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم بابا عظيما لذلك مفتوحا فى الدنيا والآخرة لا يقاربه باب ولا يستغنى عن التعلق بأذياله والإيواء إلى عتبة حرمه وبابه أحد من الأعداء والأحباب كيف ومن أجله خلق الله الكمال الدنيوى والأخروى والعلوى والسفلى وبشفاعته الكبرى فى الآخرة وما بعدها من شفاعاته تنقشع أنواع الكرب وترتفع بفضل الله تعالى أسبابها وتتجلى شموس نعم مولانا جل وعلا على كافة المؤمنين وتنفتح أبوابها التى لم يتجاسر أحد من أهل الكمالات على طلب فتحها وتنتشر بعنايته العظمى التى تفضل بها المولى تبارك وتعالى على أهل الإيمان به أنواع السرور وتنكشف عن الظواهر والبواطن أجناس الغموم وأنواع الشرور وببركة مبعثه الشريف وطلوع طلعته البهية السعيدة على أهل الأرض انكشفت ظلمات الكفر والجهالات التى عمت وانتشرت وتمكنت غاية التمكن فى جميع الآفاق والقلوب وتشعشعت أنوار الإيمان بالله تعالى وبرسله وكتبه وملائكته وانقلعت بفضل الله تعالى سحائب رين الجهل وغمة السيئات والذنوب وأفاض سبحانه رحمته على الخلق وأخرج لهم على يد مصطفاه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ذخائر المعارف الربانية ونفائس الحكم والعلوم الدينية وحلاهم بجواهر الأسرار التى خبأها لهم فى خزائن الغيوب حتى كثرت منهم فى كل جيل الأقطاب والأوتاد والنقباء والأخيار والأبدال وعجت الأرض وجبلها وسهلها برها وبحرها بتوحيد المولى تبارك وتعالى والتنويه بأقدار رسله وملائكته وكتبه واللهج بشكره سبحانه وذكره وحمده على كل حال وبكل كمال وانتشرت أمة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وتطاولت أزمنتها إلى موافاة القيامة وحفظ الله سبحانه عليهم الإيمان مع اختلاف الدول وانتشار المحن وبعد العهد عن مشاهدة أهل الحق والسنن والاستقامة ونمى سبحانه أنوارهم المعنوية والحسية دنيا وأخرى حتى كادوا كلهم من حكم قلوبهم وسطوع أنوارهم وامتدادها أن يكونوا أنبياء وأكثر سبحانه عددهم كثرة عظيمة تخرج عن الحصر حتى جعلهم بفضله ورحمته ثلثى جميع من يدخل الجنة من السعداء وقد ورد أن صفوف أهل الجنة مائة وعشرون صفا ثمانون صفا منها لهذه الأمة ولعلهم إن كانوا ثلثى أهل الجنة يكون لهم من الجنة ونعيمها أكثر من الثلثين كثلاثة أرباع أو تسعة أعشار ونحو ذلك لما علم من تخصيص المولى تبارك وتعالى لهم بكرامة تضعيف الثواب لهم بالعمل والزمان والمكان والحال، وبالجملة لما لم ينل غيرهم من الجنة إلا اليسير فكأنها إنما خلقت من أجلهم ولهم وإذا عرفت أن منزلة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم عند مولانا جل وعلا بهذه المثابة عرفت أن حمده تعالى وشكره على إنعامه به على الخلق من أوجب الواجبات وأن

فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام. فان قلت ما الحكمة فى تقديم مقدمة الأحكام على غيرها وفى عطف باقيها عليها على الترتيب المشاهد. فالجواب إنما قدّم مقدّمة الأحكام على غيرها لأن بها يعرف ماعداها وعطف مقدمة المذاهب على مقدمة الأحكام لاشتراكهما فى العدد وهى ثلاثة كما أن الأحكام ثلاثة وقيل المناسبة بينهما لأنه ختم الأحكام بالجائز والجائز فعل فعطف الفعل على الفعل وعطف مقدمة أنواع الشرك على مقدّمة المذاهب لاشتراكهما مع مذهب القدرية فى الشرك وعطف مقدّمة أصول الكفر على مقدّمة أنواع الشرك لأن بينهما عموما وخصوصا من وجه فيشتركان فى جلها وينفرد الشرك فى السادس وينفرد الكفر فى الايجاب الذاتى وعطف مقدّمة الموجودات على مقدّمة أصول الكفر لما فيه من شبه البرهان بعد الدعوى وذلك أنه ختم الأصول بالجهل بالقواعد العقلية وهو متضمن لمذهب النصارى فى جعلهم الإله صفة تعالى الله عن قولهم أتى بالموجودات ردّا عليهم والله أعلم وعطف مقدمة الممكنات على مقدّمة الموجودات لما بينهما من الاشتراك فيشتركان فى الأجرام وأعراضها وتنفرد الموجودات بذات مولانا وتنفرد الممكنات بالجائز المعدوم فتأمله وعطف مقدّمة الصفة الأزلية على مقدّمة الممكنات من باب إتيان الطالب فى أثر المطلوب وذلك أن القدرة الأزلية طالبة لتعلقها بالممكنات وهى مطلوبة وعطف مقدّمة الأمانة وهى الثامنة على الصدق المندرج تحت مقدّمة الصفات لما بينهما من الاشتراك والتلازم وهذا من منح العلم فاعرفه فانه نفيس. فاذا تقرر هذا فلنرجع إلى مقصود المؤلف وتقرير كلامه فنقول والله المستعان: قوله رضى الله عنه ونفعنا به (الحكم) يعنى اللغوى ويقال الحكم على الاطلاق وحقيقته (إثبات أمر) يعنى لأمر آخر (أو نفيه) عنه فالضمير يعود على الأمر من حيث هو أمر لا على الأمر الذى جرى فيه الاثبات وإلا لزم عدم صدق الحد على النفى الذى لم يتقدمه إثبات فيلزم أن يكون الحد غير جامع والحاصل أنه من باب قولهم عندى درهم ونصفه وفيه نظر إذ جعله من باب عندى درهم ونصفه يقتضى أن الضمير فى قوله أو نفيه لا يصح عوده على الأمر الأول بنفسه وليس كذلك إذ المراد عوده على الأمر لا بقيد أنه الأول بل أعم منه والله أعلم. فان قلت أى داع لتعريف مطلق الحكم أولا ثم تقسيمه وتعريف كل قسم على حدة فالجواب الداعى إلى ذلك توقف معرفة الأخص على معرفة الأعم كتوقف معرفة الانسان على معرفة الحيوان مثلا فمعرفة حكم خاص عقلى أو عادى موقوف على مطلق الحكم فاعرفه فان قلت ذكر أو فى الحد مناف المقصود إذ هى للترديد وهو ينافى التحديد فالجواب إنما يتم إذا لم تكن للتقسيم بأن يكون فى المعنى مثلا المحدود كذا أو كذا ترديدا أو شكا وإذا كان المقصود منها تبيين نوعه أو أنواعه مع الجزم

التوسل إليه تعالى بحب هذا السيد والتعظيم وكثرة الصلاة والتسليم عليه من أعلى الوسائل للأمن من المخوفات والفوز بأعلى الدرجات ولو لم يكن للصلاة عليه من الفضل العظيم إلا ما ورد فى الصحاح أن من صلى على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مرة واحدة صلى الله تعالى عليه بها عشرا لكان كافيا للعقلاء كيف وقد ورد فى فضلها العظيم ما ألف فيه أئمتنا على الانفراد تآليف عديدة وقد رأيت لبعض أئمة التصوّف أن من فقد شيوخ التربية فليكثر من الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فانه يصل بها إلى مقصوده ولعله أخذ ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام لأبى هريرة رضى الله عنه عندما التزم أن يجعل جميع صلاته للنبى صلى الله عليه وسلم إذا تكفى همك ويغفر ذنبك ولا شك أن المريد الطالب على مشايخ التربية قد اهتم بتنقية نفسه وشفائها من علائق سواه تبارك وتعالى فاذا أكثر من الصلا على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كفى هذا الهم الذى اهتم به والله تعالى أعلم فذكرنا فى هذه العقيدة بعد حمد الله تعالى الصلاة والسلام على نبيه وأشرف خلقه صلى الله عليه وسلم مناسب من أوجه الأول أنه شبه حمد خاص بعد حمد عام لأنه لما حمد المولى تبارك وتعالى حمدا مطلقا على جميع الفضائل والفواضل وإن شئت قلت على كماله وتكميله حمده بعد ذلك حمدا خاصا وهو امتثال أمره سبحانه فيما أمر به من الصلاة والتسليم على نبيه صلى الله عليه وسلم على نعمة خاصة وهى نعمة بعث الله تعالى نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم ورحمته به سبحانه الخلق دنيا وأخرى وخص هذه النعمة بالذكر لأنها أكبر النعم وأعمها وأدومها الثانى أنه لما حمد المولى جل وعلا وشكره على جميع نعمه التى تفضل بها سبحانه وأوجدها وحده شكر بعد ذلك من أظهر سبحانه على يده تلك النعم وأفاض ببركته على الخلق دنيا وأخرى وهو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يشكر الناس لم يشكر الله ولما كنا عاجزين عن مكافأته صلى الله عليه وسلم من قبل أنفسنا وجب أن نرجع فى ذلك إلى مولانا الكريم القادر الذى بيده خزائن النعم فنطلب منه أن يصلى على هذا النبى الشريف صلى الله عليه وسلم وأن ينعم عليه بنعم يصحبها تكريم وتعظيم على ما يليق بمنزلة هذا السيد عنده وأن يسلم عليه أى يعظمه بأن يسمعه من كلامه الذى لا مثل له ما تقر به عينه وتبتهج به نفسه ويتسع به جاهه. الثالث أنه لما صدر عنه الحمد لله رب العالمين وكان ذلك مقتضيا لمعرفة توحيد مولانا جل وعلا ومعرفة ما يليق به من أوصاف الألوهية على حسب ما مضى تقريره شكر بعده من أوصل سبحانه على يده النعمة العظيمة إذ الناس قبل مبعثه كانوا يمدحون غير الله تعالى من الأصنام وغيرها ويضيفون على سبيل الحقيقة فى زعمهم نعمه تبارك وتعالى وأنواع تربيته إلى غيره من الأسباب العادية وغيرها فلما بعث نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم عرفهم أن الحمد لا يستحقه على

بأن كلا منهما يصدق عليه الحد ودفلا يمتنع. فان قلت الإثبات لفظ مشترك إذ يقال أثبته إذا حبسه والمشترك لا يدخل فى الحد. فالجواب الإثبات فى الاصطلاح لا يطلق إلا فى النسب كالإيجاب والسلب فليس بمشترك سلمناه جدلا ونقول إنما يمتنع دخوله فى الحد إذا لم تكن قرينة والقرينة مقابلته بالنفى كالسلب يقابل الإيجاب فاعرفه فان قلت هل حد المصنف للحكم بسيط أو مركب فالجواب هو بسيط لا مركب لأنه لو كان مركبا لقال إثبات أمر أو نفيه مع تصور معناه وإنما لم يركبه لأن التصور شرط على الصحيح والشرط خارج عن الماهية. فان قلت لماذا قال إثبات أمر ولم يقل إثبات معنى فالجواب لأن الأمر أعم فيشمل النفسى والسلبى وغيرهما بخلاف المعنى. فان قلت لم قدم الإثبات على النفى. فالجواب لشرف الإثبات على النفى. واعلم أن الإثبات ينقسم إلى أربعة: (٦) إثبات أمر وجودى لأمر وجودى كإثبات العلم لله تعالى إثبات أمر عدمى لأمر عدمى كإثبات استحالة الشريك إثبات أمر عدمى لأمر وجودى كالحدوث للعوالم إثبات أمر وجودى لأمر عدمى باطل لا يصح لأن العدم لا يوصف بالوجود، والنفى أربعة أقسام نفى أمر وجودى عن أمر وجودى كنفى الجهل عنه تعالى نفى أمر عدمى عن أمر عدمى كنفى القدم عن الشريك. نفى أمر وجودى عن أمر عدمى كنفى العلم عن الشريك. نفى أمر عدمى عن أمر وجودى كنفى الحدوث عنه تعالى

﴿تنبيه﴾ الاصطلاح عندهم على من أدرك أمرا من الأمور وتصور معناه فقط ولم يحكم بثبوته ولا نفيه كادرا كنا مثلا أن معنى الحدوث الوجود بعد العدم تسمية ذلك الإدراك تصورا وإن أدركنا مع ذلك ثبوت الأمر أو نفيه عنه سميناه تصديقا وحكما أيضا كإثباتنا الحدوث بعد تصورنا لمعناه للعالم أو نفيناه عمن وجب قدمه فاثبات الأمر أو نفيه عنه هو المسمى حكما والحكم مصدر يستدعى حاكما ومحكوما به ومحكوما عليه ونسبة حكمية فالحاكم إما الشرع أو العادة أو العقل والمحكوم به الوصف مطلقا والمحكوم عليه الذات مطلقا والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه مثاله فى الشرع الصلاة واجبة الحاكم الشرع والمحكوم به الوجوب والمحكوم عليه ذات الصلاة واجبة والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به وهو الوجوب والمحكوم عليه وهو ذات الصلاة وفى العقل العالم حادث وفى العادة النار محرقة حكم العقل بكذا أو حكمت العادة بكذا فافهم. ولما كان الحكم لا بد له من الانقسام أشار المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به إلى تقسيمه بقوله (وينقسم) الحكم اللغوى الذى هو إثبات أمر أو نفيه يعنى يتنوع (إلى ثلاثة أقسام) جمع قسم بكسر القاف نحو حمل وأحمال وقرب وأقراب يعنى أنواع إذ هى من باب

الحقيقة إلا الله تعالى إذ لا كمال قديما ولا حادثا إلا له وأنه هو رب العالمين وحده وبلغهم قوله تعالى يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم ونحو ذلك مما هو كثير فى القرآن وقد اختصر ذلك كله فى الفاتحة ولهذا كانت أم القرآن. الرابع أن حمد الله تعالى وشكره الذى دخل تحت عمومه دعاء وطلب من المولى الكريم تبارك وتعالى لمزيد نعمه بطريق وعده الصادق فى قوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم ولهذا ورد فى الخبر «إن أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله» ولما كانت إجابة أدعيتنا موقوفة على صلاتنا على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أتينا بالصلاة والتسليم عليه صلى الله عليه وسلم بعد جملة الحمد المتضمن للشكر المتضمن طلب المزيد من نعم الله تعالى تكميلا لهذا الطلب وتتميما لغرض الحامد. الخامس أن قوله رب العالمين أشعر بأن التربية كلها وهى إيصال كل حادث إلى كماله الذى أريد له ليست إلا من المولى تبارك وتعالى وهذه التربية على قسمين عامة وخاصة فالعامة التربية بالإيجاد والتنمية والإمداد بالحياة والحواس وغيرها مما هو مشترك بين عموم الأجساد، والخاصة التربية الروحانية بالعلوم والمعارف العلمية والعملية وضبط الحركات والسكنات للجرى على مقتضاها وهذه التربية هى العزيزة الشريفة الموصلة إلى الفوز برضا مولانا جل وعلا والتمتع بما لا يحاط بوصفه من نعيم الجنان أبد الآباد وقد جعل الله سبحانه هذه التربية الخاصة لا تحصل لأحد من أهل الأرض إلا على أيدى الرسل عليهم الصلاة والسلام وجعل الحاصل منها على يد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم الحظ الأوفر والنصيب الأكثر مع سهولة فيها وقلة معاناة كما قال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال فى وصف أمة نبينا صلى الله عليه وسلم ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم وقد عرفت كثرة من تربى على يده هذه التربية الخاصة وأنهم ثلثا أهل الجنة فأشرنا إلى تربية مولانا لخلقه التربية العامة بقولنا رب العالمين وأشرنا إلى التربية الخاصة بذكر أفضل من أجزل الحظ منها على يده مقرونا ذلك بتعظيمه والصلاة والسلام عليه وإنما قدمنا فى العقيدة وصفه صلى الله عليه وسلم بالسيد على وصفه بالمولى لأن السيد هو الذى يفزع إليه فى كل أمر مهم والمولى هو الناصر ولا شك أن الفزع فى المهم إلى السيد يكون أولا ونصرته لمن فزع إليه فى نيل مهمه يكون ثانيا بعد فزعه إليه ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم مفزع الخلائق وناصرهم فى الدنيا بما بين لهم من طرق النجاة وعلمهم من أنواع الهدايات حتى تركهم على المحجة البيضاء التى لا غبار عليها ومفزعهم وناصرهم فى الآخرة إذ له المقام المحمود هنالك والشفاعات المتكاثرة المشفعة والمقالات المسموعة والسؤال المعطى والجاه الأعظم والمنزلة العليا نسأل الله تعالى أن يهب لنا نصيبا وافرا من النفع بسيادته وجاهه الأعظم دنيا وأخرى ومعنى خاتم النبيين أنه

آخرهم

تقسيم الكلى إلى جزئياته لصدق اسم المنقسم على كل واحد بانفراده لامن باب تقسيم الكل إلى أجزائه لعدم صدق اسم المنقسم عليها مجتمعة فاعرفه ثم أبدل من ثلاثة أقسام بدل مفصل من مجمل بقوله (شرعى) وقدمه على العادى والعقلى لشرفه عليهما (وعادى) وقدمه على العقلى وإن كان أقوى منه لاشتراكه مع الشرعى فى مطلق الإسناد كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى فى وجه الحصر (وعقلى) أخره عنهما لما قلناه ووجه الحصر فى الثلاثة لارابع لها تقول لايخلو الحكم إما أن يستند أولا وإذا استند لايخلو إما أن يستند إلى معصوم أو لغير معصوم فان استند لمعصوم فهو الشرعى وإن استند لغير معصوم فهو العادى وغير المستند بالكلية فهو العقلى لارابع لها . واعلم أن كل واحد من هذه الثلاثة ينقسم إلى قسمين تصور وتصديق وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم إلى قسمين ضرورى ونظرى وكل واحد من الضرورى والنظرى ينقسم إلى قسمين واجب ذاتى وواجب عرضى وكل واحد من الواجب الذاتى والواجب العرضى ينقسم إلى قسمين إثباتى ونفيى من ضرب ثلاثة فى ثمانية بأربعة وعشرين قسما فمثال التصورى فى الشرعيات كتصورنا لمعنى الصلاة أنها ذات ركوع وسجود وسلام ومثال التصديق فى الشرعيات الصلاة واجبة ومثال الضرورى فى الشرعيات قواعد الإسلام الخمس ومثال النظرى فى الشرعيات اقتضاء الطعام من ثمن الطعام لا يجوز وأن الزعفران ليس بربوى ومثال الواجب الذاتى فى الشرعيات كتصديق الرسل عليهم الصلاة والسلام ومثال الإثبات فى الشرعيات كإثبات المحبة للنبى صلى الله عليه وسلم وإثبات غفران الذنوب بسبب التوبة ومثال النفى فى الشرعيات الوتر ليس بواجب وصوم يوم عاشوراء ليس بواجب فهذه ثمانية فى الشرع ومثال التصور فى العقليات كتصورنا لمعنى العالم أنه كل موجود سوى الله ومثال التصديق فى العقليات حدوث العالم وقدم صانعه ومثال الضرورى فى العقليات الواحد نصف الاثنين والتحيز للجرم ومثال النظرى فى العقليات الواحد عشر ربع الأربعين ومثال الواجب الذاتى فى العقليات وجود البارى تعالى ومثال الواجب العرضى فى العقليات وجود المخلوقات ومثال الإثبات فى العقليات كإثبات حدوث ماسوى الله تعالى وإثبات الزوجية للعشرة ومثال النفى فى العقليات كنفى الزوجية عن السبعة ونفى الشريك عنه تعالى فهذه ثمانية فى العقل ومثال التصور فى العاديات كتصورنا لمعنى الطعام والشراب ومثال التصديق فى العاديات الطعام مقتات والتراب غير مقتات ومثال الضرورى فى العاديات الثوب ساتر والنار محرقة ومثال النظرى فى العاديات شراب السكنجبين مسكن للصفراء والتوخمة مهضمة للطعام ومثال الواجب الذاتى

آخرهم وبه كمل عددهم الذى هو مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا فلا نبى بعده ومن لازمه أن لا رسول بعده لأن النبى أعم من الرسول على الصحيح ونفى الأعم يستلزم نفى الأخص فكمل سبحانه لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم جميع المحاسن التى تفرقت فى الأنبياء والرسل قبله وشرف شريعته السمحة بأن جعل أحكامها متصلة بالآخرة لاناسخ لها ولامبدل لها وأطلع أمته المشرفة على مساوى الأمم الذين خلوا وعلى العقوبات التى نزلت بهم ليعتبروا بذلك ويرتدعوا عن المعاصى ولا يغتروا بالمهلة ومتعة الدنيا كما اغتر بذلك الذين هلكوا قبلهم فجعلهم مولانا بفضله معتبرين لامعتبرا بهم ومتعظين لامتعظا بهم وشاهدين على غيرهم لامشهودا عليهم وأظهر سبحانه محاسنهم لمن مضى من الأمم وستر مساويهم بل نوّه المولى الكريم بقدرهم وقدر نبيهم سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم تنويها عظيما تمنى بسببه كليم الله تعالى صلى الله عليه وسلم أن يكون من هذه الأمة وبالجملة فنعم مولانا الكريم جل وعلا ومواهبه الاختصاصية التى خص بها نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم دنيا وأخرى لا يمكن إحصاؤها نسأله سبحانه أن يجعلنا من خيار أمته الفائزين بشرف قربه ومتابعته المتحصنين من كل محنة وهول وخوف دنيا وأخرى بحرمة محبته وولايته ولأجل أنه عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين مات أولاده الذكور كلهم قبل أن يكونوا رجالا لأنهم لو عاشوا حتى بلغوا سن النبوة ثم لم يتنبئوا كانوا فى ذلك أحط رتبة من أولاد كثير من الرسل الذين خلوا كإبراهيم ويعقوب وداود عليهم الصلاة والسلام فلما ماتوا صغارا انتفت هذه الحطيطة وإلى هذا أشار القرآن فى قوله تعالى «ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين» فجعل سبحانه كونه عليه الصلاة والسلام خاتم النبيين شبه العلة لما نفاه تعالى من أبوته عليه الصلاة والسلام للكفار الذين يطلق عليهم اسم الرجال والنكتة فيه ماسبق تقريره والله تعالى أعلم. قوله وإمام المرسلين أى مقدمهم فى جميع الكمالات ومتبوعهم إذ به يتعلقون فى شدائد الآخرة وأهوالها المعضلات وقد قال عليه الصلاة والسلام «آدم فمن دونه تحت لوائى يوم القيامة» وقد ثبت أيضا أنه تقدمهم وأمهم حسا فى ليلة الإسراء وذلك كله دليل واضح على أن هذا السيد صلى الله عليه وسلم أفضل المخلوقات وأكرمها على الله تبارك وتعالى وفيه أيضا دليل على كمال تواضع رسل الله عليهم الصلاة والسلام للمولى تبارك وتعالى وامتلاء صدورهم بهيبته ومحبته والتعظيم لما عظمه والتشريف لما شرفه إذ لم يجعلوا عليهم الصلاة والسلام ما خصصهم الله تعالى به من عظيم فضله مانعا من التواضع لمن آثره الله تعالى بمزيته وخصه بفضله على جميع العوالم وأخلاقهم الكريمة فى هذا نظير أخلاق الملائكة عليهم الصلاة والسلام فى تواضعهم وسجودهم لآدم صلى الله عليه وسلم امتثالا لأمر

فى العاديات كرفع الفاعل ونصب المفعول ومثال الواجب العرضى فى العاديات لباس الطيلسان للعالم عند الأمر والنهى ومثال الإثبات فى العاديات كإثبات الإحراق للنار والقطع للسكين ومثال النفى فى العاديات خبز الفطير ليس بسريع الانهضام فهذه جملة الأربعة والعشرين قسما على الوفاء والتمام والحمد لله . فان قلت ما الفائدة فى تقسيم الحكم الشرعى إلى ضرورى ونظرى فالجواب فائدة ذلك معرفة ما يوجب إنكاره الكفر وما لايوجبه فان من أنكر ما علم من الدين ضرورة يكفر بخلاف الخفى الذى لايعلمه إلا القليل فانه لايكفر عند كثير من المحققين . ولما قسم الحكم اللغوى الذى هو إثبات أمر أو نفيه إلى ثلاثة أقسام شرعى وعادى وعقلى شرع الآن فى تعريف كل

واحد بانفراده فبدأ بالحكم الشرعى لشرفه (فالشرعى) أى فالحكم الشرعى تعريفه (هو خطاب الله تعالى) أى كلامه النفسى الأزلى أى ذلك الكلام حالة كونه فى الأزل خطابا حقيقة لامجازا على الأصح كما قاله المحقق المحلى فى شرح جمع الجوامع (المتعلق) أى ذلك الكلام النفسى الأزلى (بأفعال المكلفين) أى البالغين العاقلين تعلقا معنويا قبل وجودهم وتنجيزيا بعد وجودهم بعد البعثة بشروط التكليف ، وأما المتعلق بوجودهم قبل البعثة فهو تعلق معنوى (بالطلب) متعلق بخطاب على ماهو الظاهر وفيه وصف المصدر قبل إعماله إلا أنه يسهله أن المجرور يعمل فيه العمل الضعيف والقوى قاله المصنف رحمه الله تعالى وأيضا فالمصدر لم يبق على حقيقته وإنما المراد به المخاطب به من إطلاق المصدر على اسم المفعول به فان قلت لم أوله باسم المفعول . فالجواب كما قاله الإمام الزناتى فى حواشيه على أم البراهين بعد نقله لكلام المصنف من شرح المقدمات لأن الحكم الشرعى ليس المعنى ماخوطبنا به ، بيانه أن حقيقة الخطاب هو توجيه الكلام للحاضر وليس الحكم هو التوجيه وإنما هو الموجه وكلامه تعالى لا يقال لايصلح أن يوجه إلا ما هو حادث إذ الموجه مسبوق بالتوجيه وذلك يستدعى حدوثه . لأنا نقول التوجيه ينصرف نحو الموجه إليه وهو المخاطب بمعنى أنه يزال عنه المانع الذى كان يمنعه من سماع الكلام أو الإقبال عليه أو ما أشبه ذلك مما يليق به ويقال يمكن أن يتعلق بغير ذلك كتعلقه بالمتعلق من حيث تعلق المكلف به أى الخطاب تعلق بأفعال المكلفين بسبب الطلب أو الإباحة وفيه تأمل ويمكن أن يكون فى موضع الخبر لمبتدأ محذوف أى وذلك متلبس بأفعال المكلفين

مولانا جل وعلا وتعظيما لمن عظم وتكريما لمن كرم وحبا لمن أحب وأين هذه الأخلاق الكريمة الزكية من أخلاق إبليس الأحمق المحروم حيث أمره المولى العظيم مع الملائكة الكرام بالسجود لآدم فاستكبر ورأى لنفسه الدنية شفوفا على من فضله المولى تبارك وتعالى وأدركه الزهو والإعجاب بما ليس له ولا يستحقه وإنما هو بمحض فضل من المولى الكريم تبارك وتعالى وأخذ بجهله وقلة عقله وعدم حيائه وسابق شقائه يعترض على من لاشريك له فى ملكه ولا فى حكمه يحكم بما يشاء ويخص من يشاء بما يشاء لا اعتراض عليه ولا سؤال لأحد عليه وهو الحكيم المحمود على كل حال ويجب على كل مؤمن أن يقتفى آثار الطاهرين المطهرين من كل حق ودنس من رسل الله تعالى وملائكته الكرام صلى الله وسلم على جميعهم فيتواضع لله تعالى ويعظم كل من رأى من المولى العظيم إيثارا له وتفضيلا بخاصية من علم أو عبادة أو خلق جميل ولا يجعل ما خصه هو به مولانا جل وعلا من الفضل مانعا من التواضع لذوى الفضل والتعظيم لجنابهم الرفيع عند الله فيهلك ويسلب من فضله ومن كل خير كما هلك بذلك قدرته إبليس اللعين عافانا الله تعالى إلى الممات مما ابتلى به بجاه نبيه وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، ولينظر العاقل إلى ما فعله كليم الله تعالى صلوات الله وسلامه عليه مع الخضر عليه السلام عند ما سمع من المولى تبارك وتعالى أنه خصه بعلم من لدنه من إتعاب نفسه الشريفة بالسفر إليه حتى لقيه ثم تواضع له فى الكلام والتمس منه أن يعلمه بصيغة الاستفهام لا الأمر المستعملة فى الإيجاب والاستعلاء فقال عليه الصلاة والسلام « هل أتبعك على أن تعلمنى مما علمت رشدا » فالتمس منه بطريق الأدب بالعبارة أن يكون تابعا له متعلما منه ثم لما قابله الخضر عليه السلام بأن أغلظ له فى القول إذ وصفه بعدم استطاعة الصبر معه جاوبه عليه الصلاة والسلام بتواضع ولين والتزم له أن يطيعه فى كل مايأمر به كما هو شأن العبد مع سيده فقال عليه الصلاة والسلام «ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا» فهذا التواضع وقع من هذا السيد فى علم لم يضطر إليه فى ظاهره ولا فى باطنه وله الفضل العظيم والرتبة الفائقة من اصطفاه مولانا جل وأعلاه على الناس برسالته ومناجاته له بلا واسطة بكلامه القديم الذى لامثل له وبالمعجزات الباهرة والآيات العظيمة القاهرة وقد ثبت أن له مع الله تبارك وتعالى ألف مجلس فى المناجاة وكل مجلس يمنح له فيه من العلوم ما يخرج عن حد الحصر وقد ثبت أنه عند المناجاة يرفعه ويقربه حتى يسمع صريف الأقلام يكتب بها فى اللوح المحفوظ وإلى هذا أشار القرآن بقوله تعالى «وقربناه نجيا» وقد نص بعض الأئمة على أن رتبته فى الفضل تلى رتبة أشرف الخلق وأكرمهم سيدنا ومولانا محمد

صلى

وحينئذ لايلزم إعمال المصدر الموصوف فاعرفه . فان قلت لم حذف متعلق قوله بالطلب . فالجواب إنما حذف متعلقه لدلالة ما قبله عليه أى لها أى لتلك الأفعال (أو الإباحة) عطف على قوله بالطلب (أو الوضع لهما) يعنى للطلب والإباحة ﴿ تنبيه ﴾ الخطاب كالجنس يشمل خطاب الله وغيره وبإضافته إلى الله تبارك وتعالى خرج عنه خطاب غيره ولا يتوهم أن طاعة أولى الأمر والسيد واجبة فيكون خطابهما حكما وقد خرج من التعريف لأنها إنما توجب بإيجاب الله تعالى وخرج بقوله بأفعال المكلفين كما قال المحلى خطاب الله تعالى المتعلق بذاته وصفاته وذوات المكلفين والجمادات كمدلول «الله لا إله إلا هو خالق كل شئ ، ولقد خلقناكم ، ويوم نسير الجبال » اه . وصفات المكلفين أيضا إذ ليست بأفعال وبقى فى الحد قصص أفعال المكلفين والأخبار المتعلقة بأعمالهم كقوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » فأخرجهما بالطلب . فان قلت بقى ما يخرج بقوله المتعلق وما يخرج بقوله المكلفين . فالجواب أما الأول فقد قال فيه بعض المحققين إنه ليس للاحتراز بل هو صفة لازمة للخطاب أى خطاب الله تعالى لايخلو عن تعلق شئ وأما الثانى فأمره فى عبارة المصنف رحمه الله تعالى مشكل حيث قال فى التعريف أو الوضع لهما فان الصبى والمجنون يتعلق بهما خطاب الوضع على ما صرح به شيخ الإسلام فى حاشيته على جمع الجوامع تبعا فى ذلك لغيره وقد يقال حيث عرفوا المكلف بالبالغ العاقل يلزم خروجهما من

التعريف فأى طريق يتناولهما . فان قلت ما المراد بقوله بأفعال المكلفين . فالجواب كما قال المصنف رحمه الله تعالى فى الشرح مايصدر منه ليشمل القول والنية اه ومراده بالصدور أن يكون مكتسبا له بذاته كركعة مثلا أو باعتبار أسبابه كالإيمان بالله ورسوله لأن اكتسابه باعتبار أسبابه كالنظر مثلا أما ذاته فمن مقولات الكيف ، وبالجملة الإجماع قائم على أن الصبى لا يخاطب بأمر الإيجاب ولا بنهى التحريم فالبلوغ شرط التكليف بهما إجماعا وأما أمر الندب فالصحيح أنه لا تكليف فيه فى البالغ فما بالك بالصبى . وأما نهى الكراهة فقال العضد إنه كالأمر فى الخلاف وإن الخلف لفظى . وأما الإباحة فأولى بعدم التكليف وهل قطعا أو يجرى الخلاف كما جرى فى المندوب ، وأما خطاب الوضع فيتعلق بالصبى والمجنون كما تقدم خلافا للمصنف وما ذكرناه من تعلق الخطاب بالصبى وعدم تعلقه إنما هو فى التعلق التنجيزى . وأما التعلق المعنوى فهو متعلق بالصبى والمجنون

صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذى يدل عليه حديث مسلم فى الشفاعة فى اعتذار إبراهيم عليه الصلاة والسلام عند ما تطلب منه الشفاعة فى الآخرة لأهل الموقف بقوله «وكنت خليلا من وراء وراء» قيل معناه وكنت خليلا من وراء موسى كليم الله الذى هو وراء سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم حبيب الله . انظر يا أخى بعين الاعتبار إلى أخلاق هؤلاء الكرام وعظيم تواضعهم لله تعالى ومحاسن آدابهم مع من يضطرون إليه من ذوى الفضل ولا منة له عليهم وعدم زهوهم وإعجابهم بما خصوا به من الفضل العظيم ثم انظر بعد ذلك إلى أخلاقنا الشيطانية وصفاتنا الجاهلية فى معاملتنا لمن اضطررنا إليه وأنقذنا الله على يديه من مهالك الدنيا والآخرة من علمائنا وعبادنا وانظر إلى زهونا وإعجابنا مع دناءتنا وقلة فضلنا وسوء حالنا وجهالة عاقبتنا ، اللهم إنا نتوسل إليك بخواص عبيدك من أنبيائك ورسلك وملائكتك وجميع أوليائك وبأكرم الخلق لديك الشفيع المشفع عندك سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم أن تغفر لنا ما مضى من الذنوب وأن تصلحنا وتهب لنا سلامة الصدر فيما بقى وتوفقنا ظاهرا وباطنا لما فيه رضاك عنا بلا محنة يا أرحم الراحمين يا علام الغيوب وأن ترضى عنا يا مولانا علماءنا وآباءنا وأمهاتنا وكل من له حق علينا بمحض فضلك يوم يتعلق المظلوم بظالمه وتبلى السرائر وتنكشف الغيوب (اعلم أنه يجب على كل مكلف أن يعرف ما يجب فى حق مولانا جل وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام) حقيقة المعرفة الحادثة هى الجزم المطابق عن ضرورة أو برهان فقولنا الجزم احتراز من الظن وهو الاحتمال الراجح ومن الشك وهو الاحتمال المساوى ومن الوهم وهو الاحتمال المرجوح وقولنا المطابق احتراز من الجهل المركب فانه جزم غير مطابق لما فى نفس الأمر كجزم الفلاسفة بقدم الأفلاك وجزم اليهود والنصارى بسلامتهم من الخلود فى النار يوم القيامة وقولنا عن ضرورة أو برهان احتراز من جزم المقلد المطابق فانه ليس بمعرفة وإن كان جزما مطابقا لما فى نفس الأمر ويسمى فى الاصطلاح اعتقادا ومعنى الضرورة إلجاء المولى سبحانه النفس لأن تجزم بأمر جزما مطابقا بلا تأمل بحيث لو حاولت أن تدفع عن نفسها ذلك الجزم بتشكيك أو نحوه لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود أنفسنا وبأن الواحد مثلا نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير ، ومعنى البرهان الدليل المركب من مقدمات قطعية ضرورية فى نفسها أو منتهية فى الاستدلال عليها إلى علوم ضرورية ومثال ذلك إذا قيل لنا فلان اشترى هذه السلعة بربع عشر الأربعين درهما

وكذا بالعدم بالكلية الذى لم يوجد أصلا فاعرفه فانه نفيس . فان قلت التعلق الذى للكلام ماهو . فالجواب تعلق دلالة إذ التعلق على ثلاثة أقسام تعلق دلالة وهو تعلق الكلام وتعلق انكشاف وهو تعلق العلم والسمع والبصر والإدراك على القول به وتعلق تأثير وهو تعلق القدرة والإرادة . ولما فرغ من تعريف الحكم الشرعى شرع الآن فى ذكر أقسامه الداخلة فى الطلب فقال (ويدخل) يعنى يندرج (فى الطلب) المتقدم ذكره فى الحكم الشرعى (أربعة أشياء) يعنى أحكام (الأول الإيجاب) ولا شك أنه نوع من الخطاب وكذا البواقى (و) الثانى (الندب) أى المندوب (و) الثالث (التحريم) أى المحرم (و) الرابع (الكراهة) يعنى المكروه وإنما دخلت الأحكام الأربعة فى الطلب لأن الطلب على قسمين إما طلب فعل أو طلب ترك وكل واحد منهما إما جازم أو غير جازم فالمجموع أربعة من ضرب اثنين فى اثنين بأربعة ثم أخذ فى تعريف هذه الأحكام أولا فأولا وبدأ بالواجب فقال (فالإيجاب) أى الواجب هو (طلب) كالجنس شامل للأحكام الأربعة والمراد بالطلب الطلب النفسى المعبر عنه باللفظى (الفعل) فصل خرج به التحريم والكراهة لأنهما طلب كف عن فعل لا طلب فعل والمراد بالفعل هنا هو الحاصل بالمصدر لا الإيجاد والإيقاع لأن التكليف إنما يتعلق بالأول دون الثانى لكونه أمرا اعتباريا لا تحقق له كذا قاله السعد وأقره عليه غير واحد كالكمال ابن أبى شريف فى حواشى العقائد (طلبا جازما) مطابقا فصل ثان خرج به الندب لأنه طلب للفعل من غير جزم فى الطلب بأن لا يؤذن فى الترك بل هذا قد يسمح له فى الترك (كالإيمان بالله) أى كطلب الإيمان بالله (وبرسله) عليهم الصلاة والسلام والإيمان لغة: التصديق بما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم عن الله جملة وتفصيلا ﴿ تنبيه ﴾ قد تقرر عندهم أن الكيفيات النفسية لا يكلف بها لكونها ليست من الأفعال الاختيارية وقد اشتهر عن السعد وغيره أن المكلف به إنما هو أسباب فلا نطيل به . فان قلت لم عبر المصنف رحمه الله تعالى بالرسل وكان الأولى التعبير بالأنبياء للعموم . فالجواب عبر بالرسل دون الأنبياء على وجه تغليب الأفضل على غيره وإلا فالإجماع والنصوص الصريحة أن الأنبياء كالرسل فيما ذكر والله أعلم . فان قلت أى فائدة فى ذكر غير النبى صلى الله عليه وسلم من الرسل مع أن الإيمان به وبما جاء به يتضمن الإيمان بهم . فالجواب فائدته زيادة البيان التى تحصل بالتفصيل الذى

فجزمنا بأنه اشتراها بدرهم واحد ليس بضرورى لنا ندركه بلا تأمل بل لا يحصل لنا الجزم العرفانى بذلك من غير تقليد لأحد حتى نختبر أنفسنا فنقول أقل عدد له ربع أربعة وربعها واحد وهذه مقدمة واحدة ضرورية لا تفتقر إلى تأمل أعنى كون الواحد ربع الأربعة لكن لا تكفينا هذه المقدمة فى معرفة مااشترى الإنسان به تلك السلعة حتى نعرف معرفة قطعية أن الأربعة عشر الأربعين وهذه المعرفة بهذه المقدمة ليست ضرورية إلا أنها تنتهى بضرورية فإنك إذا قسمت أربعين إلى عشرة أنصباء متساوية خرج لك فى كل نصيب أربعة وكذلك لو عددت فى أصابعك أربعة ثم أربعة وتجمع إلى أن تفرغ من أصابعك العشرة أو تضع فى لوح أربعة وفوقها أربع عشر مرات وتجمع لكان مجموع ذلك أربعين فقد حصل لك علم ضرورى لا تقدر أن تدفعه بأن الأربعة عشر الأربعين لكن لم يحصل لك هذا العلم الضرورى أولا بل بعد رؤيتك حسيا انقسام الأربعين إلى عشرة أجزاء متساوية كل جزء منها أربعة فاذا ضممت هذه المقدمة الضرورية انتهاء وهى أن ربع الأربعة ربع عشر الأربعين إلى المقدمة الضرورية ابتداء وهى أن الواحد ربع الأربعة حصل لك منهما أن الذى اشتريت به تلك السلعة درهم واحد فتقول فى نظم البرهان يجب أن يكون المشترى به درهما واحدا لأن الدرهم الواحد ربع الأربعة وربع الأربعة ربع عشر الأربعين المشترى به فينتج الدرهم الواحد ربع عشر الأربعين المشترى به فالجزم بهذه النتيجة يسمى معرفة وعلما لأنه جزم مطابق لما فى نفس الأمر حاصل عن برهان وهو دليل قطعى لتركيبه من مقدمتين الأولى منهما ضرورية ابتداء والأخرى ضرورية انتهاء ولو جزمت بهذه النتيجة تقليدا لمن تثق به ممن يعرف الحساب ولم تستعمل أنت فكرك فى ذلك لسمى جزمك اعتقادا صحيحا ولا يسمى معرفة وعلما ولو لم تثق بمن أخبرك بهذه النتيجة بل ترجح عندك صدقه واحتمل احتمالا مرجوحا عندك أن يكون مخطئا لكان إدراكك الراجح ظنا وإدراكك المرجوح وهما ولو تساوى عندك احتمال صدقه وكذبه لكان إدراكك لكل واحد من الاحتمالين المتساويين شكا ولو جزمت على سبيل الغلط إما لوقوعك فى شبهة أو لتقليدك من وقع فيها ممن تثق به فى زعمك بأن ربع عشر الأربعين اثنان لا واحد لكان جزمك هذا جهلا مركبا لأنك جهلت مافى نفس الأمر وجهلت أنك جاهل به ويسمى أيضا هذا الجزم فى الاصطلاح اعتقادا فاسدا فاعتبر من هذا الذى ذكرناه مثال المعرفة وأمثلة أضدادها فاذا عرفت هذه المقدمة عرفت حينئذ معنى قولنا يجب على كل مكلف أن يعرف إلى آخره أى يجب شرعا على كل مكلف أن يجزم بهذه الثلاثة فى حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام جزما

هو المطلوب فى عقائد الإيمان (وكقواعد الإسلام) أى وكطلب قواعد الإسلام (الخمسة) وهو التوحيد والصلاة والزكاة والصيام والحج . والإسلام لغة : الاستسلام ، واصطلاحا : الانقياد والانخضاع لله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فعطف الإسلام على الإيمان من عطف التباين فهما مختلفان ذاتا ومفهوما إن تلازما شرعا بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم (والندب) عطف على قوله بالإيجاب أى ودخل فى قولنا بالطلب الندب وهو أيضا نوع من الخطاب النفسى (طلب) كالجنس شامل للأحكام الأربعة والمراد بالطلب فى التعريف الطلب النفسى (الفعل) فصل أول خرج به التحريم والكراهة لأنهما كف عن فعل لا طلب فعل (طلبا غير جازم) فصل ثان خرج به الواجب لأنه طلب الفعل طلبا جازما (كصلاة الفجر) أى ما نشاهد من الحركات والسكنات فيها لا إيقاع ذلك وإيجاده (ونحوها) أى نحو صلاة الفجر كالضحى مثلا (والتحريم) يعنى المحرم عطف على قوله الإيجاب (طلب) كالجنس شامل الأحكام الأربعة والمراد به النفسى على ما مر (الكف عن الفعل) فصل أول خرج به الإيجاب والندب لأنهما طلب فعل لا طلب كف (طلبا جازما) فصل ثان خرج به المكروه لأنه طلب غير جازم (كشرب الخمر والزنا) أى كترك شرب الخمر وكترك الزنا (والكراهة) عطف على الأول (طلب) كالجنس شامل الأحكام الأربعة والمراد بالطلب فى التعريف النفسى كما مر (الكف عن الفعل) فصل خرج به الإيجاب والندب لأنهما طلب فعل لا كف (طلبا غير جازم) فصل ثان خرج به التحريم لأنه طلب جازم (كالقراءة) يعنى القرآن (فى) حال (الركوع و) فى حال (السجود مثلا) أى كتركه ذلك وإنما كره ذلك فيهما لأنهما محل تذلل وكلام الله تعالى يجل قراءته فى تلك الحالة والله أعلم (وأما الإباحة) فصلها عما قبلها لأنه لا طلب فيها ولا فيما بعدها وهو الوضع وكأن هذا والله أعلم هو السر فى جعل المصنف رحمه الله تعالى قوله فى الشرح أو الوضع عطف على الإباحة ولم يعطف على الطلب لأن كلا من الإباحة والوضع لا طلب فيه فكأنهما شىء واحد عطفا على الطلب القابل لهما فليدر مع اللطف والأمر سهل (فهو إذن الشرع) إذن جنس لطلب الشرع ولطلب غيره مطلقا فأخرج غيره بقوله الشرع وبقى ما هو أعم فأخرج المحرم والمكروه بقوله (فى الفعل) وأخرج الواجب والمندوب بقوله (و) فى (الترك) وقوله

مطابقا لما فى نفس الأمر حاصلا ذلك عن ضرورة أو برهان إلا أن الضرورة لم يجر الله بها العادة فتعين طلبها بالبرهان فلو لم يحصل للمكلف الجزم بهذه الثلاثة فى حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام بل إنما حصل الظن أو الشك أو الوهم لم يكفه ذلك بإجماع ولو حصل له الجزم إلا أنه غير مطابق لما فى نفس الأمر كجزم اليهود والنصارى ومن فى معناهم وسائر الكفرة بالكفريات التى جزموا بها لم يكف ولم يعذر به إجماعا ولو حصل منه جزم مطابق لما فى نفس الأمر إلا أنه لم يكن عن ضرورة ولا عن برهان وإنما كان عن تقليد ففى ذلك طرق وأقوال أصحها أنه يجب عليه البحث عن البرهان حتى تحصل له المعرفة عنه مهما كانت فيه قابلية لفهم ذلك ثم يجب عليه إذا حصلت له تلك المعرفة بواسطة البرهان أن يقطع أن تلك المعرفة إنما حصلت بمحض خلق الله تعالى فضلا منه سبحانه ولا أثر للبرهان ولا لفكرة المكلف وبحثه فى تحصيلها لا بطريق التعليل كما تقول الفلاسفة ولا بطريق التولد كما تقول المعتزلة وإنما المولى تبارك وتعالى هو الذى منّ بفضله بخلق فهم الدليل وخلق فهم المدلول عليه أثره لا شريك له فى ذلك ألبتة واختلف أئمتنا هل خلق الله تعالى معرفة المدلول عقب خلقه معرفة الدليل من غير عروض آفات خاصة ولا عامة لازم عادة كالشبع مع الأكل أو لازم عقلا كالعرض مع الجوهر مثلا فقال الشيخ الأشعرى رضى الله تعالى عنه هو لازم عادة فيصح التخلف وقال إمام الحرمين هو لازم عقلا فلا يصح التخلف والأظهر ما قاله الأشعرى والله تعالى أعلم . ثم إن المعرفة بهذه الثلاثة فى حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام هل هى نفس الإيمان الذى كلفنا به وهو مذهب الأشعرى أو ملزومة للإيمان فيكون الإيمان هو حديث النفس التابع للمعرفة وهو مذهب القاضى وصححه بعض الأئمة لأنه أنسب لمعنى الإيمان وبالله تعالى التوفيق (وحقيقة الواجب ما لا يتصور فى العقل عدمه إما بلا تأمل ويسمى الضرورى ككون الواحد نصف الاثنين مثلا وإما بعد التأمل ويسمى النظرى ككون الواحد نصف سدس الاثنى عشر مثلا) لما قدم الحكم بوجوب معرفة المكلف شرعا لما يجب عقلا وما يستحيل عقلا وما يجوز عقلا فى حق الله تعالى وفى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وكان الحكم على شىء أو بشىء موقوفا على تصور معناهما تعين على كل مكلف أن يعرف معنى الحكم العقلى وأقسامه ومعانيها ليعرف بذلك معنى وجوب ما يجب من الكمالات لمولانا تبارك وتعالى ومعنى استحالة ما ينزه عنه ومعنى جواز ما يجوز فى حقه تعالى ويعرف بذلك ما تتعلق به الصفات من أقسام الحكم

(معا) تأكيد لئلا يتوهم أن الواو بمعنى أو فيكون أحدهما على البدل هو الإباحة وليس كذلك (من غير ترجيح لأحدهما على الآخر) يحتمل أن يكون زيادة بيان ويحتمل أن يكون من تمام الحد والله أعلم (كالنكاح والبيع) يعنى إذا لم يعرض لكل واحد منهما ما يوجبه أو يحرمه وأما إن عرض له ذلك فليخرج عن كونه مباحا فالتمثيل به إنما هو باعتبار سلامته من العوارض. واعلم أن الذى عليه الجمهور أن الأحكام خمسة وهى المذكورة فى كلام المصنف رحمه الله تعالى وزاد بعض العلماء على الخمسة المذكورة ثلاثة الصحيح والباطل وخلاف الأولى فالصحيح ما يتعلق به النفوذ ويعتد به والباطل ما لايتعلق به النفوذ ولا يعتد به وخلاف الأولى كطلب قيام الليل فانه

يدل بالالتزام على النهى عن ضده كنوم الليل كله فيطلق على النوم أنه خلاف الأولى ولا يطلق عليه أنه مكروه وزاد بعضهم الرخصة والعزيمة فهى إذا عشرة ﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسنها، سميت هـــذه الأحكام الخمسة خطاب تكليف توسعا فى العبارة فان التكليف من الكلفة والمشقة وذلك إنما يتحقق فى الواجب للكلفة فى تركه والمحرم للكلفة فى فعله وما عداهما لا كلفة فى فعـله ولا فى تركه لأن الكلفة توقع العقوبة الربانية وهى لاتوجد فى غيرهما ولذلك تقول الصبى غير مكلف وإن كان مندوبا للحج والصلاة على الأصح فغلب لفظ التكليف على الثلاثة الأخر تجوزا وتوسعا. ولما فرغ من الكلام على خطاب الطلب والإباحة شرع فى الكلام على خطاب الوضع فقال (وأما الوضع) يعنى لهما أى للطلب والإباحة (فهو عبارة) أى تعبير (عن نصب) يعنى وضع وجعل (الشارع) الله تبارك وتعالى ورسوله الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى، شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا» (أمارة) بفتح الهمزة أى علامة وأشار بلفظ أمارة إلى أن أحكام الله تعالى ليست تابعة للأسباب والشروط والموانع بل هذه الأمور أمارة على الأحكام لنعرفها نحن منها لخفائها علينا وليس شئ منها باعثا لمولانا جل وعلا على حكم من الأحكام كما زعم من أضله الله وختم على قلبه وجعل على عينيه غشاوة وعلى سمعه وقرا (على حكم من تلك الأحكام الخمسة) المتقدم ذكرها وهى الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح. وضع سببا وشرطا ومانعا للواجب كالظهر فالسبب لها الزوال والشرط العقل والمانع الحيض والإغماء وضع سببا وشرطا ومانعا للمندوب كالنافلة

العقلى وما لاتتعلق به منها وبفهم ذلك يتأتى له فهم البراهين وفهم لزوم المعارف لها وردّ الشبه والجهالات التى صاحبتها وبذلك يعرف أيضا مايجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز. أما معنى الحكم العقلى فهو إثبات أمر أو نفيه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضع فقولنا من غير توقف على تكرر احتراز من الحكم العادى أى الذى عرف من العادة فان الإثبات فيه والنفى إنما عرف وحكم بهما بواسطة التكرر والتجربة كقولنا أكل هذا الطعام يسخن البدن وأكل هذا لا يسخنه وقولنا ولا وضع احتراز من الحكم الشرعى الذى عرف من الشرع فان الإثبات فيه أيضا أو النفى إنما عرف وحكم بهما بواسطة وضع الشرع لهما كقولنا البر بالتمر يجوز فيه التفاضل والبر بالبر لايجوز فيه التفاضل ومثال الإثبات فى الحكم العقلى قولنا مثلا كل موجود فهو إما قديم وإما حادث فالحكم بإثبات أحد الأمرين لكل موجود يعرفه العقل بلا واسطة تكرر ولا تجربة ولا واسطة تعليم شرع ووضعه وإنما حصل ذلك بمحض خلق الله تعالى له فى القلب عاريا عن القيدين ومثال النفى قولنا مثلا كل موجود لايخلو عن القدم والحدوث معا ثم هذا الحكم العقلى وإن عرى عن القيدين فقد أجرى الله تبارك وتعالى العادة بأن يخلق بعض أنواعه فى القلب ضروريا بلا تأمل ويخلق بعض أنواعه عند النظر والتأمل والعلوم الحادثة كلها ولئن كانت حاصلة بمحض خلق الله فيصح أن يخلقها فى القلوب ابتداء بلا واسطة تجربة ولا بعث رسول ولا نظر ولا فكر فقد أجرى سبحانه بمحض اختياره العادة فى خلقها على هذا التقسيم. وأما أقسام الحكم العقلى فهى ثلاثة: الوجوب والاستحالة والجواز ووجه الحصر فيها أن كل ما يحكم به العقل إن كان يقبل الثبوت والانتفاء معا فهو الجواز وإن كان لايقبل الأمرين معا فان كان يقبل الثبوت فقط دون الانتفاء فهو الوجوب وإن كان يقبل الانتفاء فقط دون الثبوت فهو الاستحالة. ولما كان الحكم العقلى ينقسم إلى قسمين ضرورى وهو مايدرك بلا تأمل ونظرى وهو ما لايدرك إلا بعد التأمل لزم أن كل واحد من أقسامه ينقسم كذلك إلى ضرورى ونظرى وإنما تعرضنا فى أصل العقيدة لشرح الواجب والمستحيل والجائز دون الوجوب والاستحالة والجواز لاستلزام تصورها تصور مصادرها لأن المشتق أخص من مصدره الذى اشتق منه ومعرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم بخلاف العكس، وأيضا لما ذكرنا أنه يجب على كل مكلف أن يعرف الواجب والمستحيل والجائز فى حقه تعالى وكذا فى حق رسله عليهم الصلاة والسلام ولم نقل يجب عليه أن يعرف فى حق الله تعالى وفى

حق

فالسبب لها دخول وقتها وشرطها العقل ومانعها وقت المنع . والإغماء وضع سببا وشرطا ومانعا للمحرم كأكل الميتة فالسبب لها موتها حتف أنفها والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة وضع سببا وشرطا ومانعا للمكروه كصيد اللهو فالسبب له اللهو والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة ومنع سببا وشرطا ومانعا للمباح كالنكاح فالسبب له العقد والشرط خلو العقد عن المانع والمانع وقوع النكاح فى العدة مثلا (وهى) أى الأمارة (السبب والشرط والمانع) ووجه الحصر فى الثلاثة أن ما يجعله الشارع أمارة على حكم من تلك الأحكام الخمسة أن يجعل كل واحد من وجوده وعدمه أمارة ودليلا ، ويجعل عدمه فقط أو وجوده فقط . فالأول السبب والثاني الشرط والثالث المانع .

فان قلت لم قدم السبب على الشرط والمانع . فالجواب إنما قدم السبب لقوته لأنه يؤثر بطرفيه أعنى وجوده وعدمه وكانا بخلافه ، ألا ترى أن الصلاة إذا أحرم بها قبل الوقت ولو بلحظة لم تجز بتخلف السبب فهو يؤثر بطرفيه بخلاف الشرط فان الزكاة إذا تقدمت على الحول بيسير تجزىء لأنه أخف إذ لا يؤثر إلا بطرف واحد . والحاصل أن اعتبار السبب وملاحظته أشد . ﴿ تنبيه ﴾ إطلاق خطاب الوضع على السبب والشرط والمانع بطريق التجوّز والمسامحة وإنما هى متعلقات خطاب الوضع الذى هو الخطاب النفسى كما يعلم من كلام المحقق المحلى وغيره فلا تغفل . فان قلت ما الفرق بين خطاب التكليف وخطاب الوضع . فالجواب كما قاله الإمام السيوطى والفرق بينهما من حيث الحقيقة أن الحكم بالوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سببا أو شرطا أو مانعا وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط والموانع اهـ . ثم أخذ فى تعريف هذه الثلاثة كل واحد بانفراده وبدأ بالسبب فقال (فالسبب) لغة : الحبل قال الله تعالى « من كان يظن أن لن ينصره الله فى الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء » واصطلاحا (ما) كالجنس شامل للثلاثة والدليل (يلزم من وجوده) أى السبب (الوجود) أى وجود المسبب فصل أول يخرج به الشرط والمانع (و) يلزم (من عدمه) أى السبب (العدم) أى عدم المسبب فصل ثان يخرج به الدليل على الحكم من الكتاب والسنة والإجماع والقياس فان الدليل يلزم طرده أى يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم عكسه أى لا يلزم من عدمه العدم وأما السبب فانه يلزم طرده وعكسه (لذاته) يعنى لذات السبب فالتقييد فيه بالذات راجع

حق رسله الوجوب والاستحالة والجواز كان الأنسب فى مطابقة ما سبق أن نتعرض لشرح المشتقات وهى أسماء الفاعلين لا المشتق منه وهى المصادر وإنما بدأنا بشرح الواجب لوجهين : أحدهما أنه أشرف إذ به يتصف مولانا جل وعز ، الثانى أنه إذا عرف عرف منه المستحيل والجائز فى حقه تعالى وقدمنا المستحيل على الجائز لأنه أقرب إلى الواجب إذ هو مقابله وأيضا فالجائز شبه مركب لما ثبت للواجب من الثبوت ولما ثبت للمستحيل من النفى والواجب والمستحيل شبه بسيطين إذ لم يثبت لكل واحد منهما إلا أحد أمرين ولا شك أن مرتبة البسيط أحق أن تكون قبل المركب (قوله مالا يتصور فى العقل عدمه) يعنى لا يدرك فى العقل نفيه سواء كانت حقيقة ذلك الواجب وجودية كذات مولانا تبارك وتعالى أو سلبية كقدمه جل وعلا . وقوله إما بلا تأمل إلى آخره يعنى أن الواجب ينقسم إلى ضرورى ونظرى بحسب مجرى عادة الله وإلا فيجوز بإجماع أن يصير سبحانه جميع العلوم ضرورية فيلجىء العقل إلى تيقنها وتخلق فيه بلا تأمل أصلا كما يصح فى العقل أن يجعل سبحانه جميع حركاتنا اضطرارية لانجد عادة تيسر تركها وإنما وقع الخلاف فى العلوم فى عكس ما سبق وهو هل يصح أن تسكون العلوم كلها نظرية للعقل ولا يعرف منها شيئا بالضرورة أو لا يصح ذلك لمنافاته وجود العقل بناء على أنه نفس العلوم الضرورية أو ملزوم لها فالجمع بين وجود العقل وبين نفى كل علم ضرورى جمع بين متنافيين والظاهر القول الأول بناء على أن العقل قبول القلب عادة للعلم وأضداده الخاصة كالظن والشك والوهم والجهل المركب وليس نفس العلم ولا ملزوما له ويدل على ذلك وجود السمنية المنكرين لما عدا المحسوسات من العلوم ضرورية كانت أو نظرية ووجود السفسطائية المنكرين لجميع العلوم ضروريها ونظريها محسوسها وغير محسوسها ، وهم من العقلاء بدليل تعرض الأئمة لبدعتهم والتحيل فى مناظرتهم لدفعها وتمثيلنا للواجب النظرى بكون الواحد نصف سدس الاثنى عشر جلى فان هذا الحكم إنما يحصل للعقل بعد استحضار مقدمتين إحداهما وهى الصغرى ضرورية وهى قولنا الواحد نصف الاثنين والأخرى نظرية وهى قولنا ونصف الاثنين نصف لحدس الاثنى عشر لأنها موقوفة على معرفة كون الاثنين سدس الاثنى عشر بقسمتها إلى ستة أقسام متساوية وأن الاثنين أحد أقسامها الستة المتساوية فاذا استحضر العقل بالفكرة الدليل المركب من هاتين المقدمتين وهو أن الواحد نصف الاثنين ونصف الاثنين نصف سدس الاثنى عشر لأن الاثنين سدس الاثنى عشر أقسامها الستة المتساوية علم حينئذ نتيجة هذا الدليل

إلى الجملتين معا (كزوال الشمس) يعنى ميلها عن كبد السماء بالنسبة (لوجوب) صلاة (الظهر) ولو قارن هذا السبب فقدان الشرط كعدم العقل لم يلزم من وجوده وجود الحكم الذى هو وجوب الصلاة وكذلك المانع كالحيض ولو خالف السبب سبب آخر لم يلزم من عدمه العدم كعدم سبب القتل مثلا وهى الردة مع وجود السبب الآخر وهى جناية القتل عمدا فاحترز منها بقوله لذاته يعنى أن هذا اللزوم إنما هو بالنظر إلى ذاته وأما بالنظر إلى الأمور الخارجية فقد لا يلزم ﴿تنبيه﴾ ينقسم السبب إلى ثلاثة أقسام: سبب عقلى وسبب شرعى وسبب عادى مثال السبب العقلى الأجرام للأعراض والمعانى للمعنوية إلا أن هذا تلازم ومثال السبب الشرعى رؤية هلال رمضان لوجوب الصوم ومثال السبب العادى: الطعام للشبع . ولما فرغ من تعريف السبب شرع فى تعريف الشرط فقال (والشرط) فى اللغة هو العلامة ومنه أشراط الساعة أى علاماتها قال الله العظيم « هل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فقد جاء أشراطها » أى علاماتها ، وفى الاصطلاح (ما) كالجنس شامل الثلاثة (يلزم من عدمه) أى من عدم الشرط (العدم) أى عدم المشروط فصل أول يخرج به المانع (ولا يلزم من وجوده) أى وجود الشرط (وجود) أى وجود المشروط (ولا) يلزم (عدم) كذلك فصل ثان يخرج به السبب فانه يلزم من وجوده الوجود (لذاته) يعنى لذات الشرط فالتقييد فيه بالذات راجع إلى الجملة الأخيرة . وأما الجملة الأولى فمعناها لازم على كل حال (كتمام الحول) أى كماله بالنسبة (لوجوب) إعطاء (الزكاة) ولو قارن وجود الشرط لوجود السبب كما إذا قارن تمام الحول وجود النصاب فيلزم الوجود وهو وجود الزكاة لكن لا بالنظر إلى تمام الحول بل بالنظر إلى وجود السبب وهو النصاب ولو قارن وجود الشرط لوجود المانع كالآبق فيلزم العدم .

﴿تنبيه﴾ ينقسم الشرط إلى ثلاثة أقسام : شرط عقلى وشرط شرعى وشرط عادى مثال الشرط العقلى الحياة للادراك ومثال الشرط الشرعى الطهارة لصحة الثلاثة وتمام الحول لوجوب الزكاة ومثال الشرط العادى النطفة فى الرحم . ولما فرغ من تعريف الشرط شرع فى تعريف المانع فقال (والمانع) لغة : هو الحد ، واصطلاحا (ما) كالجنس شامل للثلاثة (يلزم من وجوده) أى وجود المانع (العدم) يعنى عدم الحكم الذى هو الصلاة فصل يخرج به السبب والشرط (ولا يلزم من عدمه) أى عدم المانع

وهى أن الواحد نصف سدس الاثنى عشر وقس على هذا وبالله تعالى التوفيق (والمستحيل ما لا يتصور فى العقل ثبوته إما بلا تأمل أيضا ككون الواحد نصف الأربعة وإما بعد التأمل ككون الواحد سدس الاثنى عشر مثلا) أما تمثيلنا للمستحيل الضرورى بكون الواحد نصف الأربعة فظاهر للعام والخاص لأنه لما علم بالضرورة للجميع أن نصفها اثنان لزم أن يعرف بالضرورة انتفاء النصفية عن كل ما سوا هما من واحد وغيره . وأما تمثيلنا للمستحيل النظرى بكون الواحد سدس الاثنى عشر فهو باعتبار العوام لأنهم قد يجهلون قبل التأمل أن سدسها اثنان أو غيرهما فلا يعرفون ابتداء استحالة كون الواحد سدسا منها حتى يعرفوا أن سدس الاثنى عشر هو القسم الواحد من أقسامها الستة المتساوية والواحد ليس كذلك وإنما هو قسم من أقسامها الاثنى عشر المتساوية وأما بالنسبة إلى أهل الحساب فمعرفة استحالة كون الواحد سدس الاثنى عشر ضرورية والخطب فى ذلك سهل ومقصودنا التقريب بالمثال والاعتراض على المثل ليس من أدب المحققين وبالله تعالى التوفيق . (والجائز ما يصح فى العقل ثبوته ونفيه إما بلا تأمل ككون الجسم أبيض مثلا وإما بعد التأمل كتمنى الإنسان الموت مثلا) لا شك أن وجود البياض وعدمه للأجسام قد عرفه العقل ضرورة بالمشاهدة وصحة وجود الشىء وعدمه أعم من وجوده وعدمه فاذا كان الأخص ضروريا للعقل فأحرى أن يكون الأعم ضروريا . وأما الحكم على تمنى الإنسان الموت بالجواز النظرى فظاهر لكن فى حق أهل العافية الذين لم يذوقوا المصائب التى هى أشد من الموت ويستسهل الموت ويتمنى عندها ولا خالطوا من وقع فى ذلك ولا عرفوا المحن بالفكرة والتوهم فهؤلاء يتوهمون ابتداء أنه محال أن يتمنى العاقل الموت لنفسه فاذا فكروا فى المحن عرفوا أن هنالك ما هو أشد من الموت فحينئذ يحكمون بأن تمنى العاقل الموت لنفسه ليس بواجب ولا مستحيل بل يصح وجوده إن خاف من المصائب ما هو أشد منه أو اشتاق أو رجا شيئا عظيما لا يحصل له إلا به . وأما معرفة جواز تمنيه فى حق من اتصف بأسباب ذلك خوفا أو رجاء أو اشتياقا فهى ضرورية لا تحتاج إلى تأمل لكن المثال المقصود منه التقريب فيصح التمثيل بما وجد على الجملة أو قدر وجوده وبالله تعالى التوفيق (فاذا عرفت هذا فاعلم أنه يجب لمولانا جل وعز الوجود لتوقف وجود الحوادث على وجوده تعالى ودليل حدوثها لزومها لما يفتقر إلى المخصص) يعنى أنك إذا تصورت معنى الواجب والمستحيل والجائز سهل عليك حينئذ معرفة ما يجب لمولانا تبارك وتعالى

من

(وجود) أى وجود الحكم وهو الصلاة لتوقفه على سبب وهو دخول الوقت فقد لا يحصل (ولا) يلزم (عدم) أى للحكم كذلك (لذاته) يعنى لذات المانع فالتقييد فيه بالذات راجع إلى الجملة الأخيرة وأما الجملة الأولى فمعناها لازم على كل حال (كالحيض) يعنى وجوده بالنسبة (لوجوب) إسقاط (الصلاة) ولو قارن عدم المانع عدم السبب فيلزم عدمه لكن بالنظر إلى عدم السبب وهو عدم زوال الشمس ﴿ تنبيه ﴾ ينقسم المانع إلى ثلاثة أقسام : مانع عقلى ومانع شرعى ومانع عادى ، مثال المانع العقلى الموت بالنسبة للمعانى فقط فتأمل وإما مع الموت ٧ إذ يكون المخالف ميتا أو الواحد ونحو ذلك . ومثال المانع الشرعى الحيض بالنسبة إلى وجوب الصلاة . ومثال المانع العادى الشهوة الكلية بالنسبة للشبع .

فان قلت لم قدم الشرط على المانع وكان حقه أن يتقدم المانع لأنه يؤثر فى الوجود والشرط يؤثر فى العدم والذى يؤثر فى الوجود أولى بالتقديم. فالجواب لما كان الشرط شرطا فى صحة العبادة والمانع مانع منها قدم الشرط على المانع لذلك فان قلت أى نسبة بين خطاب التكليف وخطاب الوضع . فالجواب نسبة العموم والخصوص من وجه يجتمعان فى النكاح من حيث سبب الإباحة هو خطاب وضع ومن حيث هو مندوب هو خطاب تكليف وكذلك الطهارة من حيث كونها شرطا وضعية ومن حيث هى واجبة تكليفية وينفرد الوضع بزوال الشمس وأوقات الصلوات فهى وضعية ولا تكليف فيها وينفرد التكليف بدون الوضع فى الإيمان والكفر فان الإيمان سبب فى عصمة الدم والكفر سبب فى إباحته . ولما فرغ من الكلام على الحكم الشرعى التكليفى والوضعى شرع الآن فى الكلام على الحكم العادى فقال (وأما الحكم العادى) فى اللغة ربط سبب بآخر ، وفى الاصطلاح (فهو إثبات الربط) أى القران (بين أمر) يعنى سواء كان الأمر وجوديا كالأكل (وأمر) يريد عدميا كعدم الأكل فينشأ عن الأكل الشبع ونفى الجوع وينشأ عن عدمه الجوع ونفى الشبع فالسبب على هذا اثنان وهو الأكل وعدمه وينشأ عن كل واحد منهما اثنان فتأمله (وجود) أى فى المربوط والمربوط به أو فى أحدهما (وعدما) أى كذلك لتدخل الأقسام الأربعة وهى ربط وجود بوجود وربط عدم بعدم وربط وجود بعدم وربط عدم بوجود فاثبات الربط بين أمر وأمر الخ كالجنس شامل للحكم الشرعى كربط وجوب الظهر بوجود الزوال وعدم وجوبها بعدم وجود الزوال وشامل للحكم العقلى كربط وجود المعنوية

من الكمالات إذ الحكم بوجوبها لمولانا جل وعلا فرع تصور معنى الواجب وقد عرفته مما سبق ، فمما يجب عقلا لمولانا جل وعز الوجود وهذا الواجب من القسم الثانى من قسمى الواجب العقلى وهو الواجب النظرى فتتوقف معرفته بحسب ما أجرى الله تعالى به العادة على النظر العقلى وذلك أن تنظر فى كل ما سواه تبارك وتعالى فتجده أجراما أى مقادير تشغل فراغا يأخذ من الفراغ كل واحد منها قدر ذاته طولا وعرضا وصفات تقوم بها من ألوان وأكوان وغيرهما وما من لون أو كون أو غيرهما إلا وهو جائز يصح وجوده وعدمه بدليل مشاهدة الأمرين فيه فى كثير من الأجرام وما لم نشاهده فحكمه حكم ما شاهدناه لاستواء الجميع فى حقيقة الجرمية وكذلك ما من مقدار مخصوص للجرم فى الطول أو العرض إلا وهو جائز يقبل الوجود والعدم بأن يوجد ما هو أكبر منه أو أصغر إلا أن يكون تناهى فى الصغر إلى مقدار الجوهر الفرد وهو المقدار الذى لا يقبل التجزئة لا حسا ولا عقلا فيقبل حينئذ مقداره العدم بأن يوجد ما هو أكبر منه لا بأن يوجد ما هو أصغر منه إذ لا أصغر منه وقبول كل مقدار مخصوص وكل صفة من صفاته للوجود والعدم هو لازم ذاتى لا يمكن انفكاكه عنه ضرورة وهذان الأمران المقبولان وهما الوجود والعدم متساويان فى القبول والجواز لا ترجيح لأحدهما على الآخر من حيث ذاته فاذا يستحيل عقلا أن يكون جرم من الأجرام أو صفة من صفاته قديما لم يسبق وجوده عدم لما يلزم عليه من ترجيح وجود المقدار المخصوص الجائز على عدمه المساوى له فى القبول والجواز وترجيح وجود صفته المخصوصة الجائزة على مقابلها بلا مرجح وذلك جمع بين متنافيين وهما الاستواء والرجحان وذلك لا يعقل ، فاذا قد دل كل ما سوى مولانا تبارك وتعالى من جهة مقداره المخصوص وصفته المخصوصة على أمرين أحدهما وجوب وجود المولى تبارك وتعالى ليرجح بإرادته مقدار كل جرم وصفته المخصوصين على مقابلهما ويوجد ما شاء من ذلك على وفق إرادته . الثانى الحدوث لكل جرم وصفاته لما ثبت من طريق الجواز من وجوب افتقارها للفاعل لأن القديم لا يكون إلا واجبا غنيا عن الفاعل . فان قلت ما المانع أن يكون ما سوى الله قديما ويكون الترجيح لوجود مقاديره وصفاته بطريق التعليل أو الطبع لا بطريق الاختيار . فالجواب أنه لو كان كذلك لما اختلفت مقاديره وصفاته ولما تأخر منها شئ عن الأزل لأن العلة الواحدة والطبيعة الواحدة يستحيل اختلاف آثارهما أو تأخر شئ منها عن وجودها فى الأزل والمشاهدة الضرورية تقضى بخلاف ذلك لأن اختلافها فى مقاديرها

بوجود المعانى وعدم وجودها بعدم وجود المعانى (بواسطة التكرر) فصل يخرج به العقلى والشرعى فإنهما لا بواسطة التكرر وبقى الحد لمحدوده والجار والمجرور يتعلق بالمصدر الذى هو إثبات . فان قلت هل يكفى فى التكرر مرتان . فالجواب نعم يكفى كما هو ظاهر . قولهم التكرر : ذكر الشئ مرة بعد أخرى (مع صحة التخلف) فيوجد الإحراق ولا توجد النار وتوجد النار ولا يوجد الإحراق ، وتوجد السكين ولا يوجد القطع ، ويوجد الشبع ولا يوجد الأكل ويوجد الأكل ولا يوجد الشبع (وعدم تأثير أحدهما) يعنى السبب (فى الآخر) أى فى المسبب (ألبتة) بفتح الهمزة أى القطع أى فليس الحار هو الذى أثر فى البارد ولا البارد هو الذى أثر فى الحار عند اجتماعهما وإنما يخلق الله تعالى حالة وسطا وهى انكسار صولة الحار بالبارد وصولة البارد بالحار . فان قلت قوله مع صحة التخلف الخ هل هو من تمام الحد أو زيادة بيان . فالجواب قيل هو من تمام الحد بناء على أن الجهل ببعض الصفة يستلزم الجهل بالموصوف وقيل زيادة بيان بناء على أن الجهل ببعض الصفات لا يستلزم الجهل بالموصوف . ولما فرغ من تعريف الحكم العادى أخذ الآن فى ذكر أقسامه فقال (وأقسامه) الضمير يحتمل عوده على الحكم ويحتمل عوده على الربط والذى يؤخذ من شرح المصنف رحمه الله تعالى عوده على الربط فتأمله (ربط وجود) المسبب (بوجود) السبب (كربط وجود الشبع) بكسر الشين وفتح الموحدة نقيض الجوع وبسكونها اسم لما يشبع قاله الإمام الشمنى رحمه الله تعالى (بوجود الأكل و) الثانى (ربط عدم) المسبب (بعدم) السبب (كربط عدم الشبع) وهو المسبب (بعدم الأكل) وهو السبب (و) الثالث (ربط وجود) نقيض المسبب (بعدم) السبب (كربط وجود الجوع بعدم الأكل) الذى هو السبب (و) الرابع (ربط عدم) نقيض المسبب وهو الجوع (بوجود) السبب وهو الأكل (كربط عدم الجوع بوجود الأكل) والضابط فى هذا أنك تثبت الشبع وتنفيه وتثبت الجوع وتنفيه وتنظر ما يرتبط بكل قسم فيرتبط ثبوت الشبع بثبوت الأكل . واعلم أن للحكم العادى سببا وشرطا ومانعا مثال سببه الأكل ومثال شرطه عدم الشهوة الكلية ، ومثال مانعه وجود الشهوة الكلية. ولما فرغ من الكلام على تعريف الحكم العادى شرع الآن فى الكلام على تعريف الحكم العقلى فقال (وأما الحكم العقلى)

وصفاتها كثيرة لاحصر له وتأخير جميعها عن الأزل معلوم على القطع لمشاهدة التأخير فى كثير من الأجرام وصفاتها اللازمة لها فوجب أن يكون جميعها كذلك لوجوب استوائها فى صفة الافتقار إلى الفاعل. فان قلت لا شك أن تأخير الأجرام وصفاتها عن الأزل يدل قطعا على أن إيجادها ليس على طريق التعليل إذ العلة العقلية يستحيل مفارقتها لمعلولها . وأما دلالة التأخير على أن الإيجاد ليس بطريق الطبع فقد لايسلم لما تقرر أن تأثير الطبيعة عند من يقول بها من المبتدعة ليس على طريق اللزوم بكل حال بل إنما يلازمها مطبوعها إذا توفرت الشرائط وانتفت الموانع فعلى هذا تأخير العوالم عن الأزل لوجود مانع منع منها فى الأزل وانتفاء شرط هناك . فالجواب أنه لو وجد مانع يمنع من وجود العوالم فى الأزل لما انتفى أبدا لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه فيلزم أن لا يوجد شئ من العوالم أبدا ولو انتفى شرط وجود العوالم فى الأزل لما وجد ذلك الشرط أبدا فلا يوجد أيضا شئ من العوالم أبدا لأن وجود ذلك الشرط فيما لا يزال متوقف على انتفاء مانع أزلى أو تسلسل شرائط إلى غير أول وكلاهما محال فقولنا فى أصل العقيدة لتوقف وجود الحوادث على وجوده تعالى يتعلق المجرور باللام وهو لتوقف باعلم لا بقولنا يجب لمولانا جل وعز الوجود لما يلزم عليه أن يكون وجوب الوجود له تبارك وتعالى إنما ثبت له بعد وجود الحوادث كيف ووجوب الوجود لمولانا تبارك وتعالى قديم قبل وجود الحوادث غير معلل بوجودها نعم وجود الحوادث سبب عادة فى علمنا بوجوب وجوده تعالى فلذلك وجب تعليق هذا المجرور باللام بقولنا اعلم لا بالمضارع فى قولنا يجب أى اعلم وجوب الوجود لمولانا تبارك وتعالى من أجل معرفتك بتوقف وجود الحوادث على وجوده تعالى لاستحالة ترجيح وجودها الجائز على عدمها المساوى له فى القبول والجواز بلا مرجح وكذلك يستحيل ترجيح وجود زمانها المخصوص ومكانها المخصوص وجهتها المخصوصة على مايقابلها بلا مرجح وكذلك يستحيل ترجيح مقاديرها المخصوصة وصفاتها المخصوصة إن كانت أجراما على مايقابلها من غير مرجح موجود وإنما توقف وجود الحوادث على كون وجود فاعلها واجبا لا على مطلق وجوده وإن كان جائزا لأن تقدير جواز الوجود له يستلزم استحالة الوجود له على ما يأتى فى برهان القدم فتعين أن يكون وجودها موقوفا على كون وجود فاعلها واجبا لا جائزا قوله ودليل حدوثها لزومها لما يفتقر إلى المخصص يعنى أن الحوادث تنقسم إلى أجرام وأعراض وهى الصفات التى تتصف بها الأجرام ولا شك أن الأعراض لا يفارقها التغيير حصولا أو قبولا

إن

أى المنسوب إلى العقل واشتقاقه من عقل البعير بجامع الردّ ، وهو لغة المتع لمنع صاحبه من العدول عن سواء السبيل ، واصطلاحا جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة والمراد بالغائبات الأمور الكلية ، والمراد بالمحسوسات الأمور الجزئية المشاهدة للأعيان . ومحل العقل القلب بشهادة « أم لهم قلوب يعقلون بها » ونوره فى الدماغ كما ذهب إليه الإمامان مالك والشافعى رحمهما الله تعالى وجمهور المتكلمين ، والدليل على جوهرية العقل ما ورد فى الحديث الشريف عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول ماخلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر ثم قال له اقعد فقعد ثم قال له قم فقام فقال وعزتى وجلالى ماخلقت خلقا ولا شيئا أعز علىّ منك ، بك آخذ وبك أعطى » وفى بعض الروايات : « بك أعبد وبك أعصى » ولو كان عرضا ماتأتي منه هذه الحركات التى لا تكون إلا للجواهر قيل العقل ألف جزء فى جميع الخلق جزء واحد والباقى للمصطفى صلى الله عليه وسلم . فان قلت هل العقل أفضل من العلم أم العلم أفضل . فالجواب كما قال الإمام السيوطى أن العلم أفضل ، لأنه أحد أوصافه تعالى دون العقل . فان قلت ما حكمة إضافة الحكم هنا إلى العقل دون غيره من سائر الأحكام . فالجواب أن مجرد العقل كاف فى إدراك هذا الحكم إما مع فكرة ويسمى نظريا أو دون فكرة ويسمى ضروريا وأما الحكم العقلى (فهو إثبات أمر) كإثبات القدم الذاتى له تعالى وكالواحد نصف الاثنين وكالتحيز للجرم (أو نفيه) كنفى الحدوث عنه تعالى وكنفى الواحد أنه ليس بنصف الأربعة فاثبات أمر أو نفيه كالجنس فى الحد (من غير توقف) أى استناد (على تكرر) فصل يخرج به الحكم العادى . فان قلت ها نحن نثبت إسهال السقمونيا للصفراء وإن لم يتكرر عندنا ولا جربناه . فالجواب إنما أثبتنا هذا الحكم بواسطة التجربة التى صدقنا فيها الأطباء وليس شرط التجربة فى الحكم العادى أن تكون من كل واحد بل هو المسند لثبوت الحكم العادى وإن حصل من النفع المنوط بتجربته (ولا وضع واضع) يعنى جعل جاعل فصل يخرج به الحكم الشرعى . فان قلت كيف يصح فى الحكم الشرعى أنه حصل بالوضع وهو خطاب الله تعالى قديم والقديم ليس بموضوع . فالجواب المراد بالحكم الشرعى التعلق التنجيزى لخطاب الله تعالى القديم وهو ليس بقديم وإطلاق الحكم الشرعى على التعلق التنجيزى مشهور عند الفقهاء والأصوليين . ولما فرغ

إن قدّرنا بقاءها والتغيير يستلزم الحدوث والافتقار إلى الفاعل وينافى القدم إذ القديم لا يكون إلا واجبا فلا يقبل التغيير . وأما الأجرام فلازمة للصفات المتغيرة المفتقرة إلى الفاعل وملازمة للمقادير والأمكنة المخصوصة المفتقرة إلى المخصص فاذا جميع العوالم لا تنفك عما يحوجها إلى الفاعل فتكون كلها حادثة (ويجب له تعالى القدم والبقاء وإلا لكان محتاجا إلى الفاعل فيكون حادثا فيجب له من العجز ما وجب لسائر الحوادث بل يكون حينئذ وجوده مستحيلا لما يلزم على تقدير حدوثه من الدور أو التسلسل المستحيلين) يعنى أنه يجب له تبارك وتعالى أن يكون غير قابل للعدم فى الأزل وهو معنى القدم ولا فيما لا يزال وهو معنى البقاء إذ لو كان قابلا للعدم لما كان واجب الوجود بل يكون جائز الوجود وكل جائز فهو مفتقر إلى الفاعل كسائر الجائزات فيكون حادثا مثلها وذلك مستحيل لوجهين : أحدهما أنه يلزم أن يكون عاجزا كسائر الحوادث لمساواته لها فى الحدوث والجواز فلا يصح إسناد شئ من الحوادث إليه لعموم العجز عن الإيجاد لكل حادث وإنما يلزم عجزه عن الإيجاد من أجل التمانع بينه وبين موجده الذى افتقر إليه وأيضا إسناد الممكنات إليه بالخصوص دون موجده تخصيص بلا مخصص وأيضا فليس إسناد سائر الممكنات إليه بالخصوص بأولى من العكس . الثانى أنه يلزم أن يكون وجوده حينئذ مستحيلا لايتصور فى العقل ثبوته لأنه إذا قدّر قبول ذاته العدم صار جائزا مفتقرا إلى الفاعل ويلزم أن يكون فاعله جائزا مفتقرا إلى الفاعل لأنه مثله فى الألوهية ثم ننقل الكلام إلى فاعل الفاعل ثم كذلك أبدا فان انتهى العدد وانحصر لزم الدور فيلزم أن يكون الأول الذى انتهى إليه العدد إنما أوجده بعض من بعده ممن تأخر وجوده عنه فيكون سابقا عليه فى الوجود متأخرا عنه وذلك لايعقل وإن لم ينته العدد بل تسلسل إلى غير أول لزم وجود ما لا نهاية له عددا والفراغ من ذلك فيما مضى وذلك لايعقل إذ ما لانهاية له من الأعداد كأنفاس أهل الجنة وأزمنتهم ونعيمهم مثلا لايسعه إلا المستقبل بأن يوجد فيه شيئا فشيئا أبد الأبد . وأما أن يوجد كله فى الحال والماضى فلا يعقل فقولنا بل يكون وجوده حينئذ مستحيلا إضراب انتقال من لازم محال إلى لازم أشد منه فى الاستحالة لا إضراب إبطال ، والله تعالى التوفيق (ويجب له تعالى أن يكون مخالفا فى ذاته وصفاته لكل ما سواه من الحوادث وإلا كان حادثا مثلها) يعنى أنه لما تقرر بالبرهان القطعى فيما سبق وجوب القدم والبقاء له تعالى لزم أن تكون ذاته العلية وصفاته المرتفعة ليستا من جنس الحوادث فيستحيل على ذاته وصفاته الجرمية

من تعريف الحكم العقلى شرع الآن فى تقسيمه فقال (وأقسامه) أى أقسام الحكم العقلى بمعنى المحكوم به وكثيرا ما يطلقون الحكم بذلك المعنى قال بعضهم إنه يطلق بطريق الاشتراك عليه فيكون فى كلام المصنف رحمه الله تعالى استخدام وحينئذ فلا يحتاج إلى تكلف فى عبارة المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به . وأقسام جمع قسم بكسر القاف نحو حمل وأحمال وقرب وأقراب وهذا بيانها (ثلاثة) الأول (الوجوب) وهو عبارة عن نفى قبول العدم (و) الثاني (الاستحالة) وهو عبارة عن نفى قبول الوجود (و) الثالث (الجواز) وهو عبارة عن قبولهما . فان قلت تقسيم الحكم العقلى إلى هذه الثلاثة هل هو من باب تقسيم الكل إلى أجزائه أو إلى جزئياته . فالجواب ليس من تقسيم الكل إلى أجزائه ولا إلى جزئياته لعدم صدق المنقسم على كل واحد بانفراده . فان قلت بناء على تقدير مضاف وهو إثبات الوجوب وإثبات الاستحالة وإثبات الجواز هل يصح أن يكون من باب تقسيم الكلى إلى جزئياته . فالجواب يصح أى يتعين لوجود ضابطه الذى هو المنقسم على كل من الأقسام ألا ترى أنه يصح أن يقال إثبات الوجود أو إثبات الاستحالة أو إثبات الجواز حكم عقلى ، ويصح أن يقال الوجوب أو لاستحالة أو الجواز متعلق الحكم العقلى ووجه الحصر فى الثلاثة أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت فهو الواجب أو يقبل النفى فقط فهو المستحيل أو يقبلهما معا فهو الجائز . ولما كان تعريف الواجب والمستحيل والجائز يستلزم معرفة الوجوب والاستحالة والجواز لأنها أخص ومعرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم أشار إلى ذلك بقوله (فالواجب) الفاء فصيحة وأل للعهد (ما) أى معلوم أو مفهوم أو مذكور كالجنس (لا) نافية (يتصور) أى لا يحصل (فى العقل) يتعلق بقوله لا يتصور صورة (عدمه) أى ذلك المعلوم أو المفهوم أو المذكور أو ما صدقاته أى أفراده فى العقل بل ليس الحاصل فى العقل إلا وجود تلك الماصدقات لذلك المفهوم ، وقوله لا يتصور فى العقل عدمه فصل يخرج به الجائز والمستحيل وبقى الحد لمحدوده وعدمه معناه لا يتصور إلا وجوده فظاهره أن كل واجب موجود وليس كذلك بل ثم شىء واجب لله تعالى وليس بموجود وهى الصفات المعنوية والسلبية وعلى هذا لا يقدر على ما ذكر لخروج هذه الصفات الواجبة لله تعالى وإنما يقدر ما لا يتصور فى العقل إلا ثبوته فيكون ذلك شاملا لجميع ما يجب فى حقه تعالى جل ثناؤه

والعرضية وكل لازم من لوازمها المقتضية للحدوث كالمقادير والجهات والأزمنة والأمكنة والقرب والبعد بالمسافة والصغر والكبر والمماسة والحركة والسكون إذ لو اتصفت ذاته العلية أو صفاته المرتفعة بمماثلة الحوادث لزم أن يكون حادثا . أما لزوم حدوثه فى مماثلة ذاته للحوادث فظاهر ، وأما لزوم حدوثه فى مماثلة صفاته للحوادث فانه لما لزم حينئذ أن تكون صفاته حادثة والذات يستحيل عروّها عن الصفات لزم أن تكون الذات حادثة مثل صفاتها لأن ملازم الحادث حادث ضرورة وهذا معنى قولنا وإلا كان حادثا مثلها أى وإن لم يكن مخالفا فى ذاته وفى صفاته للحوادث بل كان مماثلا للحوادث فيهما أو فى أحدهما لزم حدوث ذاته على كل تقدير من ذلك وبالله تعالى التوفيق . (ويجب له تعالى أن يكون قائما بنفسه أى ذاتا موصوفا بالصفات غنيا عن المحل والفاعل إذ لو كان فى محل لكان صفة فيلزم أن لا يتصف بالصفات الوجودية ولا لوازمها إذ لو قبلت الصفة صفة وجودية لزم أن لا تعرى عنها صفة كالذات وذلك يستلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له فى الوجود ولو كان محتاجا إلى الفاعل لكان حادثا وهو محال) اعلم أن هنا مقدّمتين باطلتين يعتقدهما العقل الناقص تبعا للوهم الفاسد : إحداهما أن كل ما ليس بجرم قديما كان أو حادثا فهو صفة ومستند الوهم فى اعتقاد هذه المقدمة استقراء الحوادث فان كل ما ليس بجرم فيها فهو لا يكون إلا صفة فعمم ذلك الوهم الفاسد فى حقه تعالى وقاس من غير جامع فاعتقد أن الله تعالى صفة لا ذات لما ثبت بالبرهان القطعى أنه ليس بجرم وقد قال بمقتضى هذا الوهم الفاسد النصارى وبعض الباطنية ممن ينتسب فى زعمه إلى طريق التصوّف وهو كفر صراح . المقدّمة الثانية الباطلة أن كل ذات موصوف بالصفات فهو جرم وهذه القضية لازمة للقضية الأولى إذ هى فى معنى عكس نقيضها الموافق الذى هو كل ما ليس بصفة فهو جرم ومستند الوهم فى اعتقاد هذه القضية هو مستنده فى القضية الأولى وهو النظر إلى ما تقرر فى الحوادث والقياس عليها من غير جامع فاعتقد بهذا النظر الفاسد أن الذات العلية جسم لما قام البرهان القطعى على أنه تعالى ذات موصوف بالصفات العلية لا صفة وقد قال أيضا بمقتضى هذا الوهم الفاسد فى هذه القضية المجسمة كالحشوية واليهود ومن تبعهم على ذلك ومنهم من اعتقد هذه المقدّمة الباطلة وقادته إلى التعطيل وهى نفى وجود الإله أصلا وأن العوالم وجدت وجودا اتفاقيا بغير فاعل لأنه لما استقر فى الحوادث أن الفاعل منها لا يكون إلا جسما قاس من غير جامع وقال لو كان للعوالم فاعل لوجب أن يكون جسما لكن الجسم يستحيل منه إيجاد الأجرام

وأن الطالب حين إيرادها يقول اشتراط كون الحدّ جامعا مانعا غير متفق عليه فقد جوّز بعضهم كونه غير جامع بأن يكون أخص خصوصا فى التعاريف اللفظية التى منها هذا التعريف . فان قلت هل يجوز أن تكون مافىقول المصنف رحمه الله تعالى مالا يتصور فى العقل واقعة على موجود أو شىء . فالجواب نعم يجوز وحينئذ فلا ترد عليه السلوب إذ هىليست بموجودة ولا شىء ويكون التعريف قاصرا على واجب الوجود لذاته وهو الله سبحانه إذ لاواجب بالذات إلا هو وعلى صفاته الذاتية سواء قلنا إنها واجبة الوجود لذاتها كما وقع فى عبارة بعضهم وإليه يميل المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به أو لموضوعها . ولما كان الواجب العقلى ينقسم إلى ستة أقسام ذاتى وعرضى وإثباتى ومنفى وضرورى ونظرى

أشار إلى الضرورى والنظرى ممثلا لكل واحد منهما بقوله (إما ضرورة) أى بديهة وهو ما يدركه العقل بلا تأمل (كالتحيز) أى ثبوته (للجرم) وهو أخذه قدرذاته من الفراغ بحيث يسكن فيه أو يتحرك ويمنع غيره أن يحل محله فان وجوب هذا المعنى له ضرورى للعقل فلا يفتقر إلى تأمل ، وأفاد بقوله (مثلا) أن التحيز لايختص بالجرم فلا يخرج الجوهر الفرد (وإما نظرا) وهو ما يدركه العقل بعد التأمل (كوجوب العدم) الذاتي (لمولانا) أى لخالقنا وناصرنا ومتولى أمورنا (جل) اتصف بالرفعة التى لاتماثل وتنزهه عما لايليق به (وعلا) ارتفع عن أن يحاط بمنزلته الرفيعة فان وجوب هذا له إنما يدركه العقل بالتأمل فيما يترتب على نفيه من المستحيلات كالدور والتسلسل وتعدد الإله وتخصيص كل واحد منهم بنوع من الممكنات بلا مخصص ومثال الواجب الذاتى كوجود مولانا جل وعلا ومثال الواجب العرضى كدخول الصحابة العشرة الجنة ومثال الواجب الإثباتى كإثبات الألوهية لله تعالى وسائر الكمالات ومثال الواجب المنفى كنفى النقائص عنه تعالى . ولما فرغ من ذكر الواجب شرع فى ذكر المستحيل فقال (والمستحيل) اسم فاعل من استحال عقلا من الإحالة التى هى عدم قابلية الوجود والسين والتاء فيه للطلب أى طلب الشارع من المكلف نفى الشريك عن البارى عز اسمه والواو فيه يصح أن تكون عاطفة ويصح أن تكون للاستئناف (ما) أى مفهوم أو مذكور ممتنع بقرينة مقابلته بالواجب وهى بمنزلة الجنس فيشمل الممتنع بالغير وما بعدها بمنزلة الفصل مخرج له (لا) نافية (يتصور) أى لايدرك ، والإدراك وصول الشىء إلى المعنى بتمامه (فى العقل) على

الأجرام وكثير من الصفات فتعين أن أجسام العوالم وجدت بلا فاعل ؛ فاذا عرفت هذا عرفت أن وجوب قيامه تعالى بنفسه يدفع هاتين المقدمتين الباطلتين لأن معناه احتوى على جزءين : أحدهما كونه تعالى غنيا عن المحل أى عن ذات يقوم بها ويكون صفة لها فهو جل وعلا ذات موصوف بالصفات العلية لا صفة لغيره . الثانى كونه جل وعلا غنيا عن الفاعل واجب الوجود لا جائزه ، فالجزء الأول أبطل المقدمة الأولى وهى اعتقاد الوهم الفاسد أن كل ما ليس بجرم فهو صفة لغيره فان مولانا جل وعلا ليس بجرم وهو مع ذلك ذات موصوف بالصفات ويستحيل أن يكون صفة لغيره ، والجزء الثانى أبطل المقدمة الثانية وهى اعتقاد الوهم أن كل ذات موصوف بالصفات فهى جرم فان مولانا جل وعز ذات موصوف بالصفات وهو مع ذلك يستحيل أن يكون جرما أو مماثلا لشىء من الحوادث فهو تعالى ذات حقيقة ولا مثل له من الذوات وبهذا الجزء الثانى باينت ذاته تعالى سائر الذوات الحادثة فإنها وإن كانت غنية عن المحل أى لا تكون صفة قائمة بغيرها فهى مفتقرة إلى الفاعل افتقارا لازما لا يمكن انفكاكها عنه لوجوب حدوثها وافتقارها إلى المولى الكريم ابتداء . والحاصل أن بالجزء الأول من معنى القيام بالنفس باين جل وعلا سائر الصفات فليس من جنسها وبالجزء الثانى باين تبارك وتعالى سائر الذوات فلا شبيه له منها ولا يشاركها فى أجناسها ولا فى فصولها ولا فى خواصها فقولنا فى أصل العقيدة أى ذاتا موصوفا بالصفات غنيا عن المحل هو تفسير للجزء الأول من القيام بالنفس وهو الذى منع كونه تعالى صفة وزيادتنا الوصف بغنيا عن المحل بعد قولنا ذاتا موصوفا بالصفات للتأكيد وإلا فكل ذات موصوفة بالصفات فهى غنية عن المحل أى عن ذات تقوم بها وقولنا والفاعل هو تفسير للجزء الثانى من جزأى القيام بالنفس وهو الذى منع توهم كون ذاته تعالى تشبه شيئا من الذوات . أما برهان الجزء الأول وهو أنه تعالى ذات لا صفة فما أشرنا إليه فى أصل العقيدة وهو أنه تعالى لو كان صفة لزم أن لايتصف بالصفات الوجودية وهى صفات المعاني التى هى القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ولا بلوازمها التى هى الصفات المعنوية وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما والدليل القطعى دل على وجوب اتصافه تعالى بها فليس بصفة لأن الصفة لو قبلت أن تتصف بالصفات الوجودية لاستحال عروّ كل صفة عنها كما فى الذوات لأن القبول نفسى فلا يتخلف وذلك يستلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له فى الوجود لأنه يجب لصفة الصفة ما وجب

ما هو الظاهر من بناء يتصور للمجهول أو ما لا يمكن (وجوده) أى ثبوته على أنه مبنى للمعلوم والضمير فى وجوده يرجع لماصدق المفهوم الذهنى كما يتبادر إلى فهم بعض الطلبة النقلة ويدلك على ماقلناه قول المولى سعد الدين فى حاشية العضد ما نصه وحاصل معنى قولنا اجتماع النقيضين ممتنع أن المعنى الحاصل فى الذهن من هذا اللفظ ممتنع أن يوجد فى الخارج فرد يطابقه اهـ كلامه رحمه الله ولما كان المستحيل العقلى ينقسم إلى ستة أقسام ذاتى وعرضى وإثباتى ونفيى وضرورى ونظرى أشار إلى الضرورى والنظرى ممثلا لكل واحد منهما بقوله (إما ضرورة) أى بديهة وهو ما يدركه العقل بلا تأمل (كتعرى) يعنى تجرد (الجرم عن الحركات والسكون معا) بحيث لا يتصف بواحد منهما فانه لا يخفى أن الحكم باستحالة هذا العروض ضرورى للعقل إذ الجرم ما له حيز أى قدر من الفراغ فهو أن يثبت فيه فيكون ساكنا أو ينتقل عنه فيكون متحركا وكونه لايثبت فى حيازه ولا ينتقل عنه مستحيل ضرورة وهذا معنى قولهم الحركة كونان فى آنين فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان واحد وعلى كل من التفسيرين لا يكون الجرم فى أول حدوثه متحركا ولا ساكنا وإنما يوصف بهما بعد تقرره فى الخارج فاعرفه فانه نفيس (وإما نظرا) هو ما يدركه العقل بعد التأمل (كالشريك) أى المشارك (لمولانا) أى لخالقنا وناصرنا ومتولى أمورنا (جل) اتصف بالرفعة التى لا تماثل وتنزه عما لا يليق به (وعز) انفرد بصفة الجلال أو غلب لأنه قاهر لجميع الأشياء فان استحالة الشريك على الله تعالى لا تدرك إلا بعد النظر والتأمل ومثال المستحيل الذاتى كون الذات العلية جرما تعالت ومثال المستحيل العرضى كدخول الصحابة العشرة النار ومثال المستحيل الإثباتى كإثبات الزوجية للثلاثة ومثال المستحيل النفيى كنفى الزوجية عن الأربعة . ولما فرغ من ذكر المستحيل شرع فى ذكر الجائز فقال (والجائز) اسم فاعل من جاز وجوده إذا أمكن وهو بهمزة محققة مبدلة من واو إذ أصل ماضيه جوز لأنه من الجواز وتقرر فى التصريف إبدال الهمزة من الواو ومن الياء فى اسم الفاعل مما أعل عينا (ما) بمنزلة الجنس واقعة على معلوم أو مفهوم ولا ينبغى أن تكون على لأن الشئ فى اصطلاح المتكلمين هو الموجود فيقتضى أن المعدوم لا يتصف بالإمكان والجائز قد يكون معدوما ويتصف بالإمكان الذى هو الجواز نعم

للصفة الأولى من الاتصاف بالصفات الوجودية ثم هكذا إلى ما لا نهاية له وذلك لا يعقل ومن هنا تعرف استحالة قيام الصفة بالصفة وأن قبول الاتصاف بالصفات الوجودية ولوازمها من خصائص الذوات لا مشاركة بينها وبين الصفات وإنما خصصنا البرهان بالصفات الوجودية ولوازمها لأنها هى التى تقوم بموصوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له فى الوجود أما الصفات النفسية فهى راجعة إلى حقيقة موصوفها ولا تسلسل لها وأما الصفة السلبية فلا وجود لمعانيها فى الخارج فلا يلزم من تقدير تسلسلها دخول ما لا نهاية له فى الوجود ولهذا كان الاتصاف بهذين النوعين مشتركا بين الذوات والصفات ولهذا توصف الذات العلية وصفات المعانى القائمة بها بالوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والوحدانية . وأما برهان الجزء الثانى فواضح لايحتاج إلى بيان وبالله تعالى التوفيق .

(ويجب له تعالى الوحدانية أى لا مثل له فى ذاته ولا فى صفة من صفاته ولا مؤثر له فى فعل من الأفعال إذ لو كان معه مثل أو مؤثر لما كان واجب الوجود لاحتياجه حينئذ إلى من يخصصه بما يمتاز به عما يماثله عموما أو خصوصا وذلك يستلزم الحدوث والعجز عن كل ممكن) لا شك أن وجود المثل له تعالى يستلزم أن يكون كل واحد من المثلين حادثا جائزا ويمتنع أن يكون كل واحد منهما قديما واجبا وبرهان ذلك أن المثلين لما استحال أن يكون أحدهما عين الآخر لزم أن يمتاز أحدهما عن الآخر وتمييزه لا يمكن أن يكون بالذاتيات الواجبات لوجوب اشتراك المثلين فى جميعها فتعين أن يكون بعرضى جائز اختص به أحدهما عن الآخر مع جواز أن يكون لصاحبه إذ كل ما اتصف به أحد المثلين من الجائزات فانه يجوز أن يتصف به مماثله وكل جائز فوجوده لا يكون إلا حادثا فتعين أن يكون العرضى الذى امتاز به كل من المثلين عن الآخر حادثا وكل من المثلين ملازم لهذا العرضى الذى يميزه عن صاحبه فتعين أن يكون هو أيضا حادثا لأن ملازم الحادث حادث والحدوث ينافى الألوهية لما عرفت فى برهان قدم الإله وبقائه وأيضا ذلك العرضى إما أن يكون كمالا فقدفات الآخر وفوت الكمال نقص فيلزم أن يكون كل واحد منهما ناقصا وهو محال وإن كان ذلك العرضى نقصا لزم أيضا اتصاف الإله بالنقص من أول مرة وهو ظاهر الاستحالة وأيضا تعدد الإله إما أن يكون بعدد خاص متناه فيلزم افتقاره إلى المخصص فيكون حادثا وإما أن يكون بعدد لانهاية له فيلزم دخول ما لا نهاية له فى الوجود وهو ظاهر الاستحالة وأيضا يلزم أن يكون كل واحد منهما عاجزا عن كل ممكن لمساواتهما فى الإمكان والحدوث لسائر الحوادث التى قد عرفنا

بالضرورة

الشئ لغة يطلق على الموجود ٧ قال الله تعالى «إنما أمرنا لشئ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون» (يصح) بكسر الصاد كشح يشح وعبر بالصحة فى الجائز دون التصور لأن التصور يطلق على الأقسام الثلاثة والصحة خاصة بالجائز والواجب فتقول فى ذلك كل ما صح يتصور كالواجب والجائز وليس كل ما يتصور يصح كالمستحيل فانه يتصور فى الذهن ولا يصح فى الخارج (فى العقل) المتبادر منه تعلقه بيصح وقيد الصحة بالعقل ليدخل نحو تعذيب المطيع ولو كان ملكا وما هو أفضل منه قال الله تعالى «يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء» لأن العقل هو الذى يحكم بصحته ضرورة أنه لايلزم من فرض وجوده محال والشرع العزيز لايصحح ذلك لأنه إنما أخبر بتنعيمه على سبيل التفضيل (وجوده) أى وجود أفراده كالشريك والولد والنقائص (وعدمه) أى عدم أفراده كذواتنا وصفاتنا خرج به أيضا الواجب فانه لايصح عدم إفراده كذات الله تعالى وصفاته بل هى واجبة الوجود لنفسها ولموضوعها ولما كان الجائز العقلى ينقسم إلى ستة أقسام ذاتى وعرضى وإثباتى ونفى وضرورى ونظرى أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى الضرورى والنظرى ممثلا لكل واحد منهما بقوله (إما ضرورة) أى بديهة وهو مايدركه العقل بلا تأمل (كالحركة لنا) والسكون بالخصوص فانا بالمشاهدة نعلم صحة وجودها وعدمها للجرم (وإما نظرا) وهو ما يدركه العقل بعد التأمل (كتعذيب المطيع) الذى لم يعص الله طرفة عين قط (وإثابة العاصى) الذى لم يطع الله طرفة عين قط فان العقل يحكم بصحة هذا المعنى لكن بعد التأمل والنظر وأما الشرع العزيز فلا يصحح ذلك لأنه إنما أخبر بتنعيمه على سبيل التفضيل كما تقدم ومثال الجائز الذاتى كوجودنا ومثال الجائز العرضى كدخول الصحابة الجنة ومثال الجائز الإثباتى كإثبات دخول المؤمنين الجنة ومثال الجائز النفى كنفى العذاب عن المطيع ﴿تنبيه﴾ وينقسم الجائز أيضا إلى خمسة أقسام زائدة على الأقسام السابقة وذكرها المصنف رحمه الله تعالى فى الشرح الأول جائز مقطوع بوجوده كتنعيم أهل الجنة فى الجنة والثانى جائز مقطوع بعدمه كدخول الكافر الجنة والثالث جائز محتمل الأمرين كقبول الطاعة منا والرابع جائز محتمل مشكوك فيه كقبول الطاعة وفوزنا بحسن الخاتمة والخامس جائز جوّزه الشرع كسائر المباحات. فان قلت لم تعرض المصنف رحمه الله تعالى لشرح الواجب والمستحيل والجائز دون الوجوب والاستحالة والجواز. فالجواب لاستلزام تصورها تصور مصادرها

بالضرورة عجزها عن إيجاد الأجرام وإعدامها ويلزم أيضا عجز المثلين فى الألوهيه من جهة التمانع بين إرادتهما وقدرتهما سواء اتفقا على ممكن واحد أو اختلفا أما إن اختلفا فظاهر وأما إن اتفقا فلأن لكل ممكن وجودا واحدا فيستحيل أن تنفذ فيه إرادتان وقدرتان وإلا لزم انقسام ما لا ينقسم أو تحصيل الحاصل فلا بدّ إذا من عجز إحدى القدرتين وإحدى الإرادتين ويلزم منه عجز الأخرى لما انعقد بينهما من المماثلة هذا كله فى المثل الحقيقى العام. وأما إذا فرض المثل خاصا فى بعض الصفات كالقدرة والإرادة مثلا فانه يلزم الحدوث أيضا لكل من المثلين لأن كل واحدة من الصفتين المتماثلتين تحتاج إلى مخصص يخصصها بالمحل الذى وجدت فيه لقبول كل واحدة منهما حينئذ المحلين فيلزم أن تكون كل واحدة منهما جائزة الوجود حادثة عارضة لكل من الموصوفين وكل واحد منهما لايمكن أن يعرى عن هذه الصفة الحادثة أو ضدها ولا يكون ذلك الضد إلاحادثا فيلزم أن يكون كل واحد من الموصوفين حادثا وذلك ينافى ما ثبت للاله من وجوب الوجود، ويلزم حينئذ العجز لأجل الحدوث والتمانع إن فرض المثل فى القدرة والإرادة فقولنا ولا مؤثر معه فى فعل من الأفعال هو من باب عطف الخاص على العام لأن وجود المؤثر معه تعالى يرجع إلى وجود المثل له تعالى فى بعض صفاته وهى القدرة والإرادة فلو وجدت صفة فى حادث يتأتى بها الإيجاد والإعدام لكانت مماثلة لقدرة البارى جل وعلا فتكون حادثة لاحتياجها إلى مخصص يخصصها بالذات العلية ويخصصها بعموم التعلق عن نظيرتها وحدوث الصفة يستلزم حدوث موصوفها وذلك يستلزم حدوث الذات العلية تعالى الله عن ذلك. فان قيل تأتى الإيجاد والإعدام على وفق إرادة القادر وعلمه هو حقيقة القدرة الأزلية ولا مثل لها فى ذلك لأن الإيجاد والإعدام اللذين يدعيان لبعض القدرة الحادثة ليسا من حقيقة تلك القدرة الحادثة بل هو عرضى لها بجعل الله تعالى لها ذلك فهى تؤثر على وفق إرادة الله تعالى وعلمه لاعلى وفق إرادة موصوفها وعلمه. فالجواب أن تأتى التأثير إذا كان عرضيا لهذه القدرة الحادثة فانه يلزم أن لا يرد على هذه القدرة على حياله لأنه حال والأحوال لا يمكن أن تفعل على حيالها فلا بد من خلق صفة معنى وجودية فى هذه القدرة الحادثة تكون علة لما عرض لها من تأتى الإيجاد بها والإعدام ويلزم عليه قيام العرض بالعرض والتسلسل لنقل الكلام إلى ذلك العرض الثانى هل إيجابه للتأثير ذاتى فلا يتوقف بعد وجوده على إرادة أو هو عرضى لها فيحتاج إلى عرض آخر يوجب له الإيجاب للتأثير وهلم جرا، وبالجملة فالذى يجب

لأن المشتق أخص من مصدره الذى اشتق منه ومعرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم بخلاف العكس . فان قلت ما الحكمة فى تقديم الواجب ثم المستحيل وأخر الجائز . فالجواب قدم الواجب لشرفه وثنى بالمستحيل لأنه ضده يفهم منه وأخر الجائز لأنه مركب منهما . واعلم أن تقسيم هذه الأقسام الثلاثة إلى ضرورى ونظرى هو بحسب إجراء الله تعالى العادة فان العلوم بعضها ضرورى وبعضها نظرى ويجوز بالإجماع أن تصير كلها ضرورية وإنما الخلاف فى عكسه فمن جعل العقل هو العلوم الضرورية أو ملزوما لها منع أن تكون كلها نظرية ومن قال إن العقل ليس نفس العلوم الضرورية ولا ملزوما لها جوّز . واعلم أن هذه الأقسام الثلاثة هى نفس العقل عند إمام الحرمين وجماعة فمن لم يعرفها فليس بعاقل بدليل أن الإنسان إذا أوصى بثلث ماله للعقلاء فانه يصرف لمن عرف هذه الثلاثة . واعلم أن الحركة والسكون يصح التمثيل بهما للأقسام الثلاثة فالواجب ثبوت أحدهما لا بعينه والمستحيل نفيهما واجتماعهما فى محل واحد والجائز ثبوت أحدهما بالخصوص ﴿ خاتمة ﴾ نسأل الله حسنها . من المقرر عندهم أن الوجوب والإمكان والامتناع اعتبارات عقلية وليست من قبيل الجوهر ولا من قبيل العرض . فان قلت إذا كانت هذه الأمور اعتبارات عقلية معدومة فى الخارج فما معنى الله واجب وقديم وزيد ممكن حادث فى الخارج واجتماع النقيضين ممتنع فى الخارج فالجواب كما قاله بعض المحققين معناه أن العقل إذ نسبه تعالى إلى الوجود الخارجى حصل معقول هو الوجوب والقدم وإذا نسب زيدا إلى الوجوب الخارجى حصل له معقول هو الإمكان والحدوث وإذا نسب اجتماع ٧ إلى الوجود الخارجى حصل له معقول هو الامتناع ﴿ فائدة ﴾ مجموع الأقسام التى تفرعت من الحكم اللغوى الذى هو إثبات أمر أو نفيه خمسة وثمانون قسما فتأملها وعدّها تجدها كما قلنا والحمد لله على ذلك وإنما أطلت بهذا الكلام رغبة منى فى إطلاع الطالب على بعض أبحاث تلك الحدود إذ هذه الحقائق لا غنى للطالب عنها والأعمال بالنيات « وأما بنعمة ربك فحدث » اللهم يا من لا ينتفع بطاعة الطائعين ولا يتضرر بمعاصى العاصين وهو غنى عنهم أجمعين وهم مفتقرون لله فى كل حين اغفر لنا وارحمنا وأولادنا ووالدينا ولإخواننا ولمشايخنا ولجميع المؤمنين . ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من مقدمة الأحكام وما يتعلق بها شرع فى مقدمة المذاهب وعطفها عليها لاشتراكهما فى العدد وهى ثلاثة كما أن الأحكام

اعتقاده وقام البرهان القطعى عليه أن لا مثل له تبارك وتعالى لا فى الذات ولا فى الصفات ولا فى الأفعال (ويجب له تعالى القدرة والإرادة المتعلقتان بكل ممكن إذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها وذلك يستلزم استحالة وجودها لتوقف كل حادث فى وجوده وإعدامه على اقتدار فاعله وفى تخصيصه على إرادته وفى كونه مرادا على علمه) القدرة الأزلية صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة والإرادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالجائز المخصوص بدلا عن مقابله ولا شك أن كل حادث يدل على أربعة مطالب لهاتين الصفتين الأول وجودهما الثانى وجوب الوجود لهما الثالث عموم تعلقهما بجميع الممكنات الرابع وحدتهما . أما وجه دلالة كل حادث على وجودهما فلأنه لو انتفت القدرة لوجد ضدها وهو العجز وذلك يستلزم عدم التمكن من الفعل ولو انتفت الإرادة للجائز المخصوص لزم ترجيحه على مقابله المساوى له بلا مرجح وذلك محال وأما وجه دلالة كل حادث على وجوب وجود هاتين الصفتين ويدخل فى ذلك وجوب القدم والبقاء لهما فلأنهما لو كانتا جائزتين لزم حدوثهما وافتقارهما إلى فاعل ولا فاعل إلا الله لما تقدم فى الوحدانية فيلزم أن يتصف قبل فعلهما بقدرة أخرى عليهما وإرادة لهما لما عرفت فى المطلب الأول من وجوب توقف كل حادث على وجودهما قبله ثم ننقل الكلام إلى القدرة والإرادة الأخريين فيلزمهما من الحدوث ما لزم الأوليين فيتوقفان أيضا فى إحداثهما على قدرة وإرادة أخريين ثم هلم جرا فان وقف العدد لزم الدور وإن لم يقف لزم التسلسل وكلاهما مستحيل ولزوم المستحيل مستحيل فيكون وجود القدرة والإرادة الحادثتين مستحيلا كيف وكل حادث توقف وجوده وإعدامه عليهما فيلزم أن لا يتأتى بهما الإحداث والتخصيص حتى تكونا واجبتى الوجود وأما وجه دلالة كل حادث على عموم التعلق لهما بجميع الممكنات فلأنهما لو اختصتا ببعض الممكنات ووقع العجز عن بعضها لزم فى ذلك أمور مستحيلة الأول تعميم العجز فى جميع الممكنات لاستوائها فى حقيقة الإمكان المحوج إلى الفاعل فاذا تعذر من الفاعل فعل بعضها لزم تعذر فعل جميعها ويلزم أيضا حدوثهما لافتقار عددهما المخصوص إلى مخصص . الثانى لزوم حدوثهما لاحتياجهما حينئذ إلى الفاعل الذى خلقهما لبعض الممكنات وخلق ضدهما لبعضها لجواز أن تعلقا بجميع الممكنات أو بالبعض الذى تعلق به العجز فاختصاصهما حينئذ بما اختصتا به يوجب افتقارهما إلى الفاعل المخصص . الثالث لزوم التمانع بينهما وبين القدرة والإرادة اللتين تعلقتا بهما وإلى بعض هذه اللوازم وهو الأول منها أشرنا

بقولنا

ثلاثة وقد تقدم وجه المناسبة فى عطف أحد هذه المقدمات بعضها على بعض فى أول الكتاب من أولها إلى آخرها فانظرها ثمت إن شئت ، قال رحمه الله تعالى (والمذاهب فى الأفعال ثلاثة) المذهب فى اللغة : الطريق ، وفى الاصطلاح : هو عبارة عن الشئ الموصل إلى المعنى ويعنى بالأفعال أفعال الحيوانات عاقلة أو غير عاقلة ويدخل فيها مشى الشجر وتسبيح الحصى وحنين الجزع وإظلال الغمام وكلام ذراع الشاة له صلى الله عليه وسلم ، ووجه الحصر فيها على المشهور أن الأفعال الاختيارية إما أن يقول بنفى القدرة الحادثة فيها أو لا فالأول مذهب الجبرية . والثانى إما أن يقول بتأثير القدرة الحادثة فيها أو لا فالأول مذهب القدرية والثانى مذهب أهل السنة رضى الله عنهم الأول من الثلاثة (مذهب الجبرية) بسكون الباء طائفة من أهل الضلال وسموا بذلك لقولهم بالجبر المحض ولا يكفرون ٧ (و) الثانى (مذهب القدرية) بتحريك الدال طائفة من أهل الزيغ والضلال تنكر أن الله تعالى قدّر الأشياء فى القدم ولذلك سموا بالقدرية لنفيهم القدر وقد قيل بكفرهم والأصح عدم كفرهم وهو قول الأكثر بشهادة قوله صلى الله عليه وسلم « فاذا قالوها » يعنى الشهادة « عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى » فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة (و) الثالث (مذهب أهل السنة) رضى الله عنهم وأرضاهم وهى الفرقة الناجية السالمة من جميع البدع المشتغلون بالرد على جميع الفرق والزياغة من أهل الكفر والضلال والطغيان بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة التى هى أمضى من السيوف الحسان والمثبتون لما وردت به السنة المحمدية وهى طريقته صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وتقريرا ومضى عليه جماعة الصحابة والتابعين رضى الله عنهم فى باب العقائد لا سيما إمام أهل السنة والجماعة الشيخ أبو الحسن الأشعرى وأتباعه ومن كان بمثابتهم والإمام أبو منصور الماتريدى وأتباعه فسموا أهل السنة والجماعة وكانوا أحق بها وأهلها شكر الله سعيهم . فان قلت لم قدم مذهب الجبرية والقدرية وهما فاسدان على مذهب أهل السنة وهو صحيح . فالجواب قدم مذهب الجبرية وهو بسيط وعلق عليه مذهب القدرية لاشتراكهما فى الفساد وأخر ما كان برهانا ثم شرع فى بيانها بقوله (فمذهب الجبرية وجود الأفعال) يعنى الاختيارية والاضطرارية من غير فرق منهم بينها (بالقدرة القديمة الأزلية فقط من غير مقارنة) يعنى مصاحبة (لقدرة حادثة) زعما منهم أن العبد منبع لظهور الأفعال كخيط معلق فى الهواء

بقولنا إذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها فالضمير المؤنث فى بعضها وجميعها يعود على الممكنات المفهومة من قوله لكل ممكن وأما وجه دلالة كل حادث على وحدتهما فلأنه لو وقع التعدد فيهما لزم العجز للزوم التمانع بين القدرتين والإرادتين كما لزم فى تعدد الإله . فان قيل نفرض تعدد كل واحدة منهما بعدد الممكنات بحيث يكون لكل ممكن قدرة وإرادة خاصتان به فلا تمانع حينئذ . فالجواب أنه يلزم عليه دخول ما لا نهاية له فى الوجود إذ عدد الممكنات لانهاية له وأيضا يلزم عليه الافتقار إلى المخصص لأن كل قدرة وإرادة حينئذ يجوز أن تتعلقا بغير ما تعلقتا به فاختصاصهما بما اختصتا به يوجب الافتقار إلى المخصص وأيضا يلزم من عجزهما عن التأثير فى غير ماتعلقتا به العجز عن الجميع ولهذا يصح أن تأخذ مطلبين وهما الوحدة وعموم التعلق من قولنا فى أصل العقيدة إذ العجز عن بعضها مستلزم للعجز عن جميعها وتأخذ المطلبين الآخرين وهما الوجود والوجوب من قولنا لتوقف كل حادث فى وجوده إلى آخره وبالله تعالى التوفيق . (ويجب له تعالى العلم المتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل لأن الاختصاص بالبعض يستلزم الحدوث لافتقار الصفة حينئذ إلى الفاعل وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها لاستحالة تعريه عنها وعن أضدادها) لاشك أن كل حادث يدل أيضا على أربعة مطالب لهذه الصفة كما سبق فى القدرة والإرادة وإنما لم يقم فى أصل العقيدة البرهان على وجود هذه الصفة لأنه قد سبق له فى قوله وفى كونه مرادا على علمه أى فكما توقف وجود كل حادث على الإرادة لزم أن يتوقف على العلم إذ القصد إلى جائز معين مع عدم العلم به مستحيل ويؤخذ برهان مطلب الوجوب لهذه الصفة مما ذكرنا فى برهان عموم تعلقها وإذا كان اختصاص تعلقها يوجب لها الحدوث لكونه يستلزم جوازها فكيف إذا كانت من أول مرة جائزة الوجود وكذا أيضا يؤخذ نفى التعدد من هذا البرهان لأن العدد يوجب الحدوث لافتقار العدد الخاص إلى محدث وقولنا وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها يعنى ويلزم الدور أو التسلسل وأيضا خفاء البعض يستلزم خفاء الجميع إذ لا فرق وقد سبق ذلك كله فى القدرة والإرادة وقولنا وعن أضدادها يعنى ولا تكون تلك الأضداد إلا حادثة لأنها ضد العلم الحادث فان جاء العلم بعدها فدليل حدوثها طروّ عدمها وما ثبت قدمه استحال عدمه وإن جاءت بعد العلم فحدثها ظاهر إذ لامعنى للحادث إلا وجوده بعد عدم وبالله تعالى التوفيق . (ويجب له تعالى السمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات والكلام المنزه عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير والكل والبعض والتجديد

عيله الريح يمينا وشمالا فالحيوانات عندهم فى أفعالها بمنزلة الجمادات لا تتعلق بها قدرها لا إيجادا واختراعا ولا تناولا وا كتسابا فلاشك أنهم سخفاء العقول من حيث إنهم خفى عليهم الفرق بين الحركات الاختيارية والاضطرارية وهم مبتدعة أيضا من حيث إنهم نفوا محل التكليف والثواب والعقاب شرعا إذ التكليف وقع فى الشرع بحسب اختياره تعالى بما هو متدور للمكلف وفى وسعه عادة قال الله تعالى « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » أى إلا ما تسعه طاقتها بحسب الظاهر والعادة وأما بحسب ما فى نفس الأمر أى الواقع فليس فى وسعها فعل من الأفعال (ومذهب القدرية) مجوس هذه الأمة وخصماء الله تعالى فى القدر بشهادة حديث «ينادى يوم القيامة ليقم خصماء الله تعالى

فيقوم القدرية «لاعتقادهم أن العبد يقدر على ما يوجبه الله مع كراهته له فلزمهم أن يقع فى ملكه تعالى ما لا يريد (وجود) أى اختراع (الأفعال الاختيارية) وهى التى لا تحصل فى حال الاضطرار إلى الأفعال (بالقدرة الحادثة) وهى التى خلق الله تعالى للحيوان على سبيل الاستقلال وهو معنى قوله (فقط) وليس للمولى تبارك وتعالى فيها اختراع عندهم وإنما الذى يوجد سبحانه وتعالى فيها ما لا يتيسر منها عليهم كالألوان والطعوم والروائح وحركات الارتعاش ونحو ذلك (مباشرة) وهو ما يوجد من الأفعال الاختيارية فى محل قوته كالرمى بالحجر والضرب بالسيف والسهم والرمح ونحو ذلك فهذه أفعال متولدة عندهم بواسطة اختياره ولا شك أن هؤلاء مبتدعة مناقضون لما دل عليه العقل من وجوب انفراده تعالى باختراع جميع الكائنات ابتداء بلا واسطة على وفق ماشاء جل وعلا ومناقضون أيضا ما دل عليه الكتاب والسنة ووقع عليه إجماعا سلف الأمة من أن لاخالق إلا الله تعالى وأن ما شاء الله سبحانه كان وما لم يشأ لم يكن (ومذهب أهل السنة) رضى الله عنهم وهو الحق (وجود) يعنى اختراع وإيجاد وخلق وإنشاء (الأفعال) يعنى أفعال الحيوانات (كلها) اختياريها واضطراريها (بالقدرة) القديمة (الأزلية) السرمدية (فقط) ليس إلا دون القدرة الحادثة إذ ليس لها تأثير بوجه من الوجوه بل هو عرض مخلوق لمولانا جل وعلا ينعدم فى كل وقت وحين ويتجدد أمثاله مدة بقاء الجرم على التعاقب فلا مؤثر بالقدرة إلا الله تبارك وتعالى لا موجد للأفعال إلا الله تعالى فقط (مع مقارنة) يعنى مصاحبة (الأفعال الاختيارية)

والسكوت المتعلق بما يتعلق به العلم ودليل هذه الثلاثة الشرع) اعلم أن عقائد الإيمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول ما لا يصح أن يعلم إلا بالدليل العقلى وهو كل ما تتوقف عليه دلالة المعجزة كوجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه وحياته فانه لو استدل على هذا القسم بالدليل الشرعى وهو متوقف على صدق الرسل المتوقف على دلالة المعجزة لزم الدور . القسم الثانى ما يصح أن يستدل عليه بالدليل الشرعى وهو كل ما لا تتوقف عليه دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبعث وأحوال الآخرة جملة وتفصيلا . الثالث مااختلف فيه للتردد فيه هل هو من القسم الأول أو من القسم الثانى كالوحدانية فانه اختلف فيها هل يكفى فيها الدليل السمعى بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها فى علم الناظر وإن توقف وجود المعجزة عليها فى نفس الأمر لاستحالة وجود الفعل مع وجود الشريك أو لابد فيها من الدليل العقلى نظرا إلى توقف دلالة المعجزة على صحة وجود المعجزة المتوقف على الوحدانية لأن المعجزة فعل والفعل يستحيل وجوده على تقدير الاثنينية فى الألوهية والمتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء وقولنا فى السمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات أى ينكشف لسمعه تعالى وبصره جميع الموجودات قديمة كانت أو حادثة وليس كسمع المخلوق الذى يختص عادة تعلقه بالأصوات ولا كبصر المخلوق الذى إنما يتعلق عادة بالأجسام والألوان والأكوان وبرهان عموم التعلق لسمعه تعالى وبصره أن مصحح تعلقهما إنما هو الوجود فلو تعلقا ببعض الموجودات دون بعض لافتقرا إلى مخصص فيكونان حادثين وقيام الحوادث بذاته تعالى مستحيل . والحاصل أن ثبوت هاتين الصفتين أخذ من الشرع وتعلقهما بجميع الموجودات أخذ من الدليل العقلى وكذا ثبوت الكلام له تعالى أخذ من الشرع وكونه منزها عن الحرف والصوت والتقديم والتأخير إلى آخر ما ذكر أخذ من الدليل العقلى فانه لو اتصف كلامه تعالى بشىء مما ذكر لزم أن يكون حادثا وحدوث الصفة يوجب حدوث الموصوف . فان قلت إثباتهم الكلام بالدليل الشرعى يلزم منه الدور لأن الدليل الشرعى موقوف على دلالة المعجزة وهى متوقفة على الكلام بناء على الصحيح من أن دلالتها وضعية أى تنزل منزلة تصديق الله تعالى لمن ظهرت على يديه بالقول . فالجواب أن تنزلها منزلة التصديق بالقول إنما معناه أنها تدل على مايدل عليه القول من صدق الآتى بها لا معناه أن فاعلها تكلم بتصديق من ظهرت على يديه بالقول وذلك كما تقول الإشارة تدل وضعا على مايدل عليه القول وهل المشير متكلم أو أبكم محتمل ليس فى الإشارة

ما يدل

دون الاضطرارية بالموافق والمخالف على أنها مخلوقة لله تعالى لا كسب للحيوان فيها (القدرة حادثة) يعنى مسبوقة بالعدم (لاتاثير) يعنى اختراع (لها) وهيهات هيهات أن لها ذلك وهى حليف العجز العام والافتقار الذاتى على سبيل الدوام (لامباشرة) وهو يوجد فى محل قوته كحركاته وسكناته وقيامه وقعوده ومشيه وجريه وغير ذلك (و) كما أن الحيوان لا اختراع له فى أفعاله مباشرة كذا (لا) اختراع له (تولدا) وهو ما يوجد خارجا عن محل قوته كالضرب بالسيف والرمح والحجر ونحو ذلك فهذه الأفعال حادثة غير مكتسبة للعبد لأنها خارجة عن محل قدرته إلا أنها لما كانت مخلوقة عند كسب عادة أجرى فيها التكليف والثواب والعقاب ، وبالجملة فمذهب أهل السنة أن الموجد لأفعال العباد هو الله تبارك وتعالى

وحده غير أن الاختيارية منها

مايدل على شىء من ذلك وهى فى نفسها تدل بالوضع دلالة الكلام بلا فرق سواء كان المشير متكلما أو أبكم وهذا غاية التحقيق فى جواب السؤال وإن كان قد استهوله وعظمه كثير من الأئمة وهذا الجواب القصير المحقق لم يترك عليه غبارا والله تعالى أعلم وبه التوفيق (ويجب له تعالى الحياة لاستحالة وجود الصفات السابقة بدونها) مراده بالصفات السابقة القدرة وما ذكر بعدها الى الكلام فان كل واحدة من هذه الصفات يستحيل وجودها لغير الحى ولهذا أخر ذكر الحياة إلى هذا الموضع وهو من باب تأخير المدلول عن الدليل وإلا فهى من جهة أنها شرط فى تلك الصفات مقدمة بالذات عليها لتوقف وجود المشروط على وجود شرطه إلا أن التوقف هنا توقف معية لاتوقف تقدم إذ صفات المولى جل وعلا كلها أزلية يستحيل تقدم بعضها على بعض فى الوجود وبالله تعالى التوفيق (وأما المستحيل فى حقه تعالى فكل ماينافى هذه الصفات الواجبات) لاشك أنه لما وجب له جل وعلا عقلا الوجود وما بعده من الصفات استحال عليه عقلا ونقلا كل ماينافيها فينافى الوجود العدم وينافى القدم الحدوث وينافى البقاء الفناء وينافى المخالفة للحوادث مماثلتها وينافى القيام بالنفس الافتقار إلى المحل والمخصص وينافى الوحدانية وجود التعدد فى الذات والصفات والأفعال وينافى القدرة العامة العجز العام والخاص وينافى الإرادة العامة وجود الأفعال أو بعضها مع الكراهة وينافى العلم العام الجهل ومافى معناه بشىء من المعلومات وينافى السمع العام لجميع الموجودات الصمم وهو غيبة شىء ما من الموجودات عن سمعه تعالى وينافى البصر العام العمى وهو خفاء شىء من الموجودات عن بصره تعالى وينافى الكلام البكم وهو خروج شىء من المعلومات عن دلالة كلامه جل وعلا وكون كلامه تبارك وتعالى حروفا أو أصواتا أو متصفا بشىء من لوازمهما وينافى الحياة الموت وإنما سكتنا فى أصل العقيدة عن إثبات إدراكات زائدة على الصفات السابقة وهى إدراك المطعومات وإدراك المذوقات وإدراك المشمومات وإدراك الملموسات بادراكات زائدة على السمع والبصر والعلم فتكون عند من أثبتها عامة لكل موجود من غير اتصال ولا تأثير بما يلازمها عادة لأجل الخلاف فى إثبات هذه الادراكات والذى اختاره بعض المحققين الوقف فيها وسكتنا أيضا عن الصفات المعنوية وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا الخ إما لأنها لازمة لصفات المعانى عند من أثبت الأحوال وإما لأنها عبارة عن وجودها وبالله تعالى التوفيق (وأما الجائز فى حقه تعالى ففعل كل ممكن أوتركه صلاحا كان أوضده لما عرفت قبل من وجوب عموم قدرته

تقارنها قدرة حادثة من غير تأثير لها فيها أصلا وهذه الأفعال هى التى فى وسع المكلف على حسب مادل عليه الشرع قال جل من قائل « لايكلف الله نفسا إلا وسعها » أى إلا ما تسعه طاقتها بحسب الظاهر والعادة وأما بحسب ما فى نفس الأمر أى الواقع فليس فى وسعها فعل من الأفعال . لا يقال الجبر لازم لأهل السنة حيث لم يجعلوا للعبد تأثيرا فى أفعاله لأنا نقول الجبر المحظور هو الحسى كما ذهب إليه الجبرية أما العقلى وهو سلب الخالقية عن العبد فهو متوجه على جميع الفرق ولا يضر بل هو الايمان فاعرفه وبالجملة فمذهب أهل السنة مجانب للمذهبين الفاسدين لأنهم جمعوا بين الحقيقة

والشريعة وسلموا بتوفيق الله من بدعة الفريقين لأنهم جانبوا الجبرية بتقسيمهم الأفعال إلى قسمين اختيارية واضطرارية وأن الأولى مقدورة للعباد بمعنى أن لهم قدرة حادثة تقارن تلك الأفعال الاختيارية ويتعلق بها من غير تأثير وجانبوا أيضا القدرية لأنهم لم يجعلوا لتلك القدرة الحادثة المخلوقة لله فى الحيوانات تأثيرا ألبتة فى أثرما بدليل برهان الوحدانية ووجوب عموم القدرة والارادة لجميع الممكنات ودل عليه الكتاب والسنة واجماع الأمة ولما عرفنا بالضرورة عدم استواء الأفعال بالنسبة إلينا احتيج من أجل هذا إلى بيان معنى الكسب الذى هو محل التكليف الشرعى وهو الذى جعل أمارة على الثواب والعقاب والمدح والذم الشرعيين فقال (وأما الكسب) عبر بالكسب دون التعلق تبركا بالقرآن العظيم فى قوله تعالى

«لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت». فان قلت ما الفرق بين الكسب والاكتساب . فالجواب الكسب تحصيل على أى وجه كان والاكتساب المبالغة والاعتمال فيه ففى الآية تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه فأثبت لهم ثواب الفعل على أىّ وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال (فهو عبارة) أى تعبير (عن تعلق القدرة الحادثة) احترز به من تعلق القدرة القديمة فلا يقال فيه كسب بل هو اختراع واحترز (بالمقدور فى محلها) أى فى محل القدرة من الفعل الذى خرج عن محل القدرة كالرمى بالحجارة والضرب بالسيف والرمح والقتل والجرح ونحو ذلك ولما كانت هذه الأفعال خارجة عن محل قدرته غير مكتسبة للعبد وكانت مخلوقة عند كسبه عادة جرى فيها التكليف والثواب والعقاب واحترز بقوله (من غير تأثير) مما تعتقده القدرية مجوس هذه الأمة من أنّ تعلق القدرة الحادثة بالأفعال إنما هو تعلق اختراع وتأثير لا تعلق اقتران ودلالة على الأفعال . فان قلت هل يقال المقدور الواحد دخل تحت قدرتين قدرة الله تعالى وقدرة العبد . فالجواب نعم يقال لكن بجهتين مختلفتين تحت قدرة الله تعالى بجهة الخلق وتحت قدرة العبد بجهة الكسب فافترقا . ولما فرغ من الكلام على المقدمة وهى مقدمة المذاهب فى الأفعال شرع الآن فى مقدمة أنواع الشرك فقال (وأنواع) جمع نوع أى أصناف (الشرك ستة) الشرك لغة هو عبارة عمن أدخل الغير مع الله تعالى، واصطلاحا هو عبارة عن كل مايوجب الكفر والكفر لغة الستر والتغطية ومنه قوله تعالى « كمثل غيث أعجب الكفار » أى الزراع فى غاية نباتة ويسمى البحر كافرا لستر مافيه كما أن الزرّاع يسترون البذر بالأرض واصطلاحا هو الجهل بالله تعالى والكفر أخص من الشرك بدليل انفراد الشرك عن الكفر فى شرك الأعراض وهو العمل لغير الله تعالى والتقابل بين الكفر والإيمان تقابل الضدين وقيل تقابل العدم والملكة وعطف هذه الأنواع على المذاهب لاشتراكهم مع مذهب القدرية فى الاشتراك وبدأ بالمجوس لأن القدرية مشبهون بهم فى قوله صلى الله عليه وسلم « القدرية مجوس هذه الأمة » فهو من باب إثبات المشبه به بأثر المشبه ووجه تشبيههم بالمجوس أن المجوس جعلوا للخير فاعلا وللشر فاعلا والقدرية أيضا منعوا نسبة الشر الى الله تعالى وأضافوه الى إبليس سببا

تعالى وإرادته لجميع الممكنات ويدخل فى ذلك جواز خلق الله تعالى الرؤية لذاته العلية والسمع لكلامه القديم والثواب فى دار النعيم والبعث لرسله الأكرمين صلوات الله عليهم أجمعين) لاشك أن الجواز لايتطرق للذات العلية ولاشىء من صفاتها المرفعة لوجوب الوجود لجميع ذلك وإنما مرجع الجواز التعلق التنجيزى لقدرته تعالى وإرادته وهذا التعلق ليس بقديم ومرجعه الى صدور الكائنات عن قدرته تعالى وارادته ولما عرفت فيما سبق من عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات وعرفت وجوب وحدانيته تعالى عرفت أن كل ممكن فهو جائز أن يكون بقدرة الله تعالى وإرادته وليس فيه ما هو واجب عقلا كالصلاح والأصلح كما قاله بعض من ضل لأنه يلزم عليه قلب حقيقة الصلاح والأصلح الجائزة بأن ترجع واجبة وذلك يمنع وقوع ضدها وهو الفساد كيف وهو موجود بالمشاهدة ومن الممكنات الجائزة عند أهل الحق رؤية المخلوق لمولانا جل وعلا على مايليق به تبارك وتعالى من غير جهة ولا جرمية ولا تحيز لأنه تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى واستدعاء الرؤية المقابلة للمرئي والجهة له والتوسط بين القرب جدا والبعد جدا إنما هو عادى يقبل التخلف وكما صح أن يعلم مولانا جل وعلا على مايليق بجلاله وعظمته من غير إحاطة فكذلك يصح أن يرى تبارك وتعالى بالبصر على مايليق به جل وعلا وليست الرؤية بانبعاث شعاع يتصل بالمرئى حتى تستحيل رؤيته جل وعلا لاستحالة اتصال الشعاع به تبارك وتعالى إذ لو كانت الرؤية باتصال شعاع بالمرئى لزم أن لايرى الرائى إلا مقدار حدقته كيف وهو ينكشف للرائى فى نظرة واحدة أضعاف ذاته أضعافا لاحصر لها بحيث يقطع أنه لايمكن أن ينفصل عنه شعاع يتصل بأدنى شىء منها وكذا من الجائزات إثابة الله تعالى المطيع إذ لاحق لأحد عليه إذ لانفع له تعالى بطاعة أحد وأيضا فالطاعة خلق له تبارك وتعالى وليس للعبد فيها إلا الاكتساب والاتصاف ولا أثر له فيها أصلا وكذا من الجائزات بعث الله تعالى الرسل عليهم الصلاة والسلام لأن ماقدر الله سبحانه وتعالى معهم من المصالح الدينية والدنيوية فبمحض فضله ولا أثر للرسل عليهم الصلاة والسلام فى شىء من تلك المصالح ولاحق لأحد على مولانا جلا وعلا فى هداية ولا فى مصلحة دنيوية ولا أخروية وأوجبت المعتزلة عقلا على الله تعالى بعث الرسل على أصلهم الفاسد فى وجوب مراعاة الصلاح والأصلح على الله تعالى ولايخفى فساده وأما البراهمية فجعلوا بعث الرسل عليهم الصلاة والسلام مستحيلا ورأوا أن العقل يصل وحده بتحسينه وتقبيحه الى أحكام الله تعالى ولاتخفى سخافة عقولهم

وسعيا وإلى العبادة مباشرة وجعلا وهذه المسئلة التى بين المعتزلة والمجوس تعين اسم المرادين بالقدرية فى الحديث دون ماعليه أهل الحق رضى الله تعالى عنهم وعطف شرك التبعيض لاشتراكهما فى العدد وقدم شرك التقريب على شرك الأسباب لأنه بسيط وذلك مركب وعطف عليه فرعه لئلا يفصل بين الأصل وفرعه وأخر شرك الأعراض لضعفه والله أعلم : الأول من الستة (شرك الاستقلال) يعنى الانفراد ، استقل برأيه إذا انفرد به حيث أفردوا للخير إلها وللشر إلها (وهو) أى شرك الاستقلال (إثبات إلهين) اثنين (مستقلين) يعنى منفردين أحدهما لخلق الخير ويسمى عندهم هرمز والآخر لخلق الشر ويسمى عندهم يزدان واتفقوا على قدم هرمز واختلفوا فى قدم يزدان فزعم بعضهم أنه قديم وزعم

بعضهم أنه حادث من فكرة رؤية حصلت من هرمز والوصفان متباينان لا يمكن اجتماعهما فى موصوف واحد فوجب أن يكون موصوفهما اثنين ويلزم على مقتضى هذا النظر الفاسد إثبات إله ثالث ليفعل من الممكنات ماليس بخير ولا شر وإن نفوا هذا القسم وحصروها فى الخير والشر فهم مباهتون وجاحدون لما قطع بوجوده وأيضا يلزمهم فى الشاهد أن الفاعل للخير لايتأتى أن يصدر منه الشر والعكس والعيان يقطع ببطلانه ويلزم أيضا على قولهم حدوث إلهين وافتقارهما إلى إله ثالث يخصص كل واحد بما اختص به من الخير والشر وكذا الثالث يفتقر إلى رابع وهلم جرا فان انتهى العدد لزم الدور وإن لم ينته لزم التسلسل وذلك محال لايتصور فى العقل وجوده فإذا فرض إله آخر مع الله مستحيل لايتصور بوجه من الوجوه وأيضا يلزم التمانع بين الإلهين المفروضين عند إرادة أحدهما اختراع الخير فى محل وإرادة الآخر اختراع الشرفيه فى زمن واحد فما تخيله هؤلاء الكفرة باطل لايتصور بوجه من الوجوه (و) الثانى من أنواع الشرك (شرك التبعيض) يعنى التجزى (وهو) أى شرك التبعيض (تركيب) يعنى تأليف (الإله) يعنى ذات الإله تعالى الله عن قولهم (من آلهة) ثلاثة يعنى أقانيم أى أصول ثلاثة وهو أقنوم الوجود وأقنوم العلم وأقنوم الحياة وحكموا عليها بأنها آلهة ثلاثة مع أنها صفات ثم قالوا بعد ذلك إن مجموع الثلاثة إله واحد فجمعوا بين نقيضين وحدة وكثرة فجعلوا الذات تتركب عندهم لاعندنا من مجرد أحوال

فى غاية لما عرفت أن مرجع أحكام الله تعالى الشرعية إلى نصب أفعال خلقها الله تعالى وجعلها بمحض اختياره أمارة على ماشاء من ثواب أو عقاب أو غيرهما ولا حسن فى فعل ولا قبح يوجب له حكما من الأحكام ومن عرف انفراده تعالى بإيجاد جميع الكائنات ونفوذ إرادته فيها مع التنزه عن الأغراض لايخفى عليه فساد تلك المقالة الشنيعة وبالله تعالى التوفيق (وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب لهم الصدق أى مطابقة كل ماأخبروا به من أحكام وثواب وعقاب وغيرها لما فى نفس الأمر لأن الله تعالى قد صدقهم بما تنزل من المعجزة التى خصهم الله بها منزلة قوله تعالى « صدق عبدى فى كل مايبلغ عنى ») هذا هو الجزء الثانى من جزأى الإيمان لأن الإيمان مركب من جزأين : أحدهما الإيمان بالله تعالى وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب له تعالى وما يستحيل ومايجوز. الثانى الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام وهو أيضا حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب لهم وما يستحيل ومايجوز ولما كان الجزء الثانى موقوفا على الجزء الأول إنما يعرف ويحصل بعد معرفته قدّم علماؤنا الكلام على الجزء الأول قبل الكلام على الجزء الثانى ، والرسل جمع رسول وهو إنسان بعثه الله سبحانه الى عبيده بإيمانه ليبلغهم عنه أحكامه التكليفية والوضعية وما يتبعهما من وعد ووعيد ونحوهما وهل شرطه أن يكون له شرع جديد أو كتاب مخصوص أو نسخ بشرع من قبله أو لايشترط فيه شئ من ذلك أقوال ونحن مكلفون بمعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام ولايتم إيماننا إلابذلك ولا يحصل لنا إيمان إلا بمعرفة ما يجب لهم وما يستحيل ومايجوز فما يجب لهم عليهم الصلاة والسلام الصدق فى كل مايبلغون عن المولى تبارك وتعالى أى لا يكون خبرهم فى ذلك إلا مطابقا لما فى نفس الأمر ولا يقع منهم الكذب فى شئ من ذلك لاعمدا إجماعا ولا سهوا عند المحققين وبرهان ذلك أنه لو وقع الكذب فى شئ مما بلغه الرسول عن الله تعالى لزم أن يسرى ذلك الكذب إلى خبره تعالى لأنه تبارك وتعالى أشار إلى تصديق الرسل بفعل أوجده خارقا للعادة تحدّى به الرسول أى ادعاه قبل وقوعه وطلبه من المولى جل وعلا دليلا على صدقه فى كل ما يبلغ عنه فأوجده تبارك وتعالى له على وفق دعواه وأعجز سبحانه وتعالى كل من يقصد تكذيبه ومعارضته أن يأتى بمثل ذلك الخارق فتنزل هذا الفعل من المولى تبارك وتعالى باعتبار الوضع والعادة وقرينة الحال منزلة التصريح بالكلام بصدق رسله عليهم الصلاة والسلام بحيث لايجد الموفق فرقا بين تصديق الله تعالى لرسوله بهذا الفعل الموصوف بما سبق وبين تصديقهم بكلامه الصريح ألا ترى أن ملكا

لاوجود لها او وجوه واعتبارات لاتوجد إلا فى الأذهان وذلك غير معقول لعاقل فإن صح ذلك عندهم فمعناه الله ثلاثة وإلا فمعناه الله ثالث ثلاثة والذى أفاده القرآن تصريحهم بأن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة وأن المسيح ولد الله من مريم بشهادة قوله تعالى «أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله» وقوله «وقالت النصارى المسيح ابن الله» وقد اشتهر عندهم أنهم قالوا إن ألوهيته من جهة الأب وناسوته من جهة الأم بشهادة قوله «إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم» فأثبت أنه ولدها اتصل بها اتصال الأولاد بأمهاتهم وأما اتصاله به تعالى فإنما هو من حيث إنه رسول وإيجاده بابتدائه جسدا حيا بلا أب يعنى اتصاله به اتصال الأبناء بالآباء فهو مما أفاده قوله فى الآية رسول الله ثم زعموا أيضا أن أقنوم العلم اتحد بعيسى وتدرع بناسوت جسده بطريق الامتزاج كالخمر بالماء عند الملكانية وبطريق الإشراق كالشمس فى كوة بلور عند النسطورية وبطريق الانقلاب لحما ودما بحيث صار الإله هو المسيح عند اليعقوبية وهذه الآراء كلها سابقة ولاحقة هذيانات فسادها غنىّ عن بيانه «إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا» (كشرط النصارى) سموا بذلك لقولهم «نحن أنصار الله» وقيل سموا هؤلاء الكفرة بذلك لناصرية قرية «قاتلهم الله أنى يؤفكون اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» اللهم ثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة وارحمنا وارحم أولادنا ووالدينا وإخواننا ومشايخنا وجميع المسلمين (و) الثالث من أنواع الشرك (شرك التقريب) أى التوسل (وهو) أى شرك التقريب (عبادة) يعنى خدمة (غير الله تعالى) كالأصنام والملائكة والشمس والقمر والنجوم والنار وغيرها والمقصود من عبادة هذه المذكورات (ليقرب العابد لما ذكر (إلى الله زلفى) قربى مصدر بمعنى تقريبا (كشرك متقدمى الجاهلية) ولا خفاء فى كفرهم وضلالهم وتلاعب الشيطان اللعين بعقولهم نسأل الله السلامة والعافية بمنه وكرمه ولو انتبهوا أدنى تنبه لعلموا استواء جميع العوالم من عرشها الى

من الملوك لو جمع فى بعض الأوقات أهل مملكته وقام من المجلس بعض عبيده بمرأى منه ومسمع وقال للناس إن الملك قد بعثنى إليكم بكذا كذا وها هو عالم بمقالتى هذه إليكم سميع بصير قادر على إهلاكى إن كذبت وآية صدقى فيما ادعيته عليه أو أطلب منه أن يصدقنى بأن يفعل كذا وكذا مما لم تجر عادته أن يفعله وأن يخصنى بذلك ولا يفعله لأحد ممن يقصد معارضتى وتكذيبى ثم طلب من الملك ذلك الفعل ففعله له على وفق ماطلب منه وخصه به دون غيره ممن يقصد معارضته والقدح فى صدقه فيعلم على الضرورة أن الملك قد صدقه وأن ذلك الفعل من الملك نازل فى الدلالة على صدق ذلك المدعى منزلة صريح قول الملك إنه قد صدق فيما بلغ عنى لافرق بينهما أصلا وإذا ثبت ذلك لزم من كذب الرسول كذب الملك الذى قد صدقه لأن تصديق الكاذب كذب ولما كان الكذب على المولى تبارك وتعالى مستحيلا لأن خبره على وفق علمه جل وعلا والعلم لايحتمل النقيض بوجه من الوجوه فالكلام التابع له كذلك لزم أن يكون الكذب فى حق رسله عليهم الصلاة والسلام مستحيلا وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (وتجب لهم الأمانة أى حفظ ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع فى محرم أو مكروه لأن أتباعهم أمروا بالاقتداء بهم فى جميع أقوالهم وأفعالهم وذلك يستلزم عصمتهم فيها من كل منهى عنه) هذا كمال ثان واجب للرسل عليهم الصلاة والسلام وهو كونهم أمناء لاخيانة لهم فى شىء من الأشياء والأمين هو الذى يترك كل أمر على الوجه الذى أوصى مالكه أن يترك عليه ولايجوز أن ينقله بسبب الشهوة من الموضع الذى ينبغى أن يكون فيه بوصية مالكه الذى تجب طاعته فالأمانة فى الواجب والمندوب أن يدخلا فى شريف صندوق الوجود كما أوصى بذلك فيهما مولانا جل وعلا ولايخان بنقلهما الى آفة العدم والأمانة فى المحرم والمكروه أن يدخلا فى صندوق العدم ولا ينقلا عنه إلى شريف الوجود كما أوصى أيضا بذلك فيهما تبارك وتعالى ولاشك أن الذوات والأفعال كلها ملك لمولانا جلّ وعلا وقد أوصى سبحانه وتعالى فيهما بوصايا وهى أحكامه الشرعية فالأمانة المحافظة على وصاياه جل وعلا وعدم التبديل فيها والتغيير، ولما كان الرسل عليهم الصلاة والسلام أكرم الخلق على الله وأتقاهم لله وأعرفهم بالله وأشدهم خوفا منه كانوا أعظم الناس أمانة وأشدهم محافظة على وصاياه تبارك وتعالى ولما أكرمهم سبحانه وتعالى بأعظم أمانة وعصمهم من كل خيانة جعلهم قدوة لأممهم وأطلق فى متابعتهم ولم يجعل فيها تقييدا فلوجوزنا أن يقع فى أفعالهم ماهو محرم أو مكروه لزم أن يجتمع فى ذلك المحرم والمكروه الإذن فى فعلهما

أخذا

فرشها فى العجز والافتقار الذاتى للخالق لها وهو الله سبحانه وتعالى وبالإعراض ويعز من يشاء منها ويذل فليس له منها معين ولا وزير ولا وكيل ولا واسطة أصلا ولا يغيب عليه تعالى منها شئ ولا يقدر أحد منها أن يقرب نفسه فكيف بغيره الى نعمة أو يبعدها عن نقمة إلا أن يتفضل المولى العظيم بذلك على من يشاء بمحض الفضل والكرم من غير غرض ولا وجوب ولا استحقاق وطاعات الطائعين ومعاصى العاصين إنما هى أفعال من أفعاله المخلوقة له فى ذوات عبيده لانفع له منها ولا ضر فهو الغنى على الإطلاق بذاته عما سواه فكل رحمة منه فضل وكل نقمة منه عدل «لايسأل عما يفعل وهم يسألون» فله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين وله الكبرياء فى السموات والأرض

وهو العزيز الحكيم ، وبالجملة فقد أطبقت رسل المولى تبارك وتعالى وأجمعوا كلهم من لدن آدم الى خاتم النبيين وسيد المرسلين نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين على أن الله سبحانه كلف عباده بتوحيده وحرم عليهم الشرك فى ألوهيته وعبادته وبلغوا عن المولى تبارك وتعالى أن من ابتلى بهذا المحرم وهو شرك الألوهية والعبادة ومات على ذلك فهو محروم من جميع نعم الآخرة مخلد فى العذاب العظيم إلى غير نهاية عصمنا الله من ذلك بمنه . فان قلت التوسل الى الله تعالى بأنبيائه ورسله وملائكته وأوليائه هل يقتضى تلك الشبهة . فالجواب لايقتضى أن علم أن الملك يأذن فى ذلك ويحبه وقد جاء الشرع بذلك بشهادة «توسلوا إلى الله بجاهى فان جاهى عند الله عظيم» فلم تقتض هذه الشبهة الإشراك مع الملك بخلاف شبهة الضالين المضلين لأنهم يعبدون الأصنام كما يعبد الاله ، والمسلمون لايعبدون الأصنام فاعرف ذلك (و) الرابع من أنواع الشرك (شرك التقليد) أى الاتباع للغير (وهو) أى شرك التقليد (عبادة) يعنى خدمة (غير الله تعالى) كالأوثان وغيرها (تبعا للغير) لأجل الحمية والتعصب بالآباء والأجداد فى متابعتهم على الباطل وأسباب الهلاك فى العاجل والآجل (كشرك متأخرى الجاهلية) القائلين حين جاءهم الرسول ونهاهم على سفه عقول آبائهم وكفرهم وضلالهم «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون» ولهذا قال المحققون لا يكفى التقليد فى عقائد الإيمان قال بعض المشايخ لا فرق بين مقلد ينقاد وبهيمة تنقاد (و) الخامس من أنواع الشرك

أخذا من قاعدة الترغيب فى متابعة الرسل والحض على الاقتداء بهم وعدم الإذن لما فرض فيهما من التحريم والكراهة وذلك جمع بين نقيضين وهذه المتابعة للرسول سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بلا استثناء ولاتردد ولا تأمل إلا فيما خص به قد عرفت ضرورة من حال الصحابة والتابعين لهم باحسان وقد أمرنا مولانا جل وعلا بمتابعته على الاطلاق فى آيات من القرآن وجعلها علما على محبته وذلك دليل واضح فى غاية على كمال العصمة العامة له وبالله تعالى التوفيق (ويجب لهم أيضا أنهم بلغوا كل ماأمر المولى سبحانه بتبليغه ولم يتركوا شيئا منه لانسيانا ولا عمدا أما عمدا فلما سبق فى الأمانة وأما نسيانا فللاجماع) هذا أيضا كمال ثالث واجب للرسل عليهم الصلاة والسلام وهو وفاؤهم بتبليغ كل ماأرسلهم الله تعالى به وأمرهم أن يبلغوه للناس وأنهم لم يخفوا على الناس شيئا من ذلك لاعمدا ولانسيانا والتبليغ فى ذلك على الوجه الذى أمروا به من عموم الناس أو خصوص لهم وبرهان امتناع إخفائهم شيئا من ذلك على طريق العمد واضح من برهان الأمانة السابق لأن هذا كتمان للحق وخيانة محرمة وهم أمناء معصومون من المحرم أن يدخلوه فى دائرة الوجود بعد معرفتهم نهى مولانا جل وعلا عن ذلك وأما إخفاؤهم شيئا من ذلك على طريق النسيان فالمحققون أيضا على منعه ودليله إجماع السلف وقد صرح القرآن بكمال التبليغ فى حق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى» وصرح بذلك النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث ولم يحضرنى الآن لفظ الحديث وصرح بذلك الرسل عليهم الصلاة والسلام فى القرآن كقوله تعالى «أبلغتكم رسالات ربى ونصحت لكم ولكن لاتحبون الناصحين» وقوله تعالى «لقد أبلغتكم رسالات ربى ونصحت لكم فكيف آسى على قوم كافرين» وتتبع ذلك فى القرآن العظيم كثير وبالله تعالى التوفيق (فالواجب الأول يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا ويزيد على التبليغ بمنع الزيادة على ماأمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا وتزيد الأمانة على الصدق بمنع وقوع المخالفة فى غير كذب اللسان وتزيد على التبليغ بمنع المخالفة فى غير التبليغ ويزيد التبليغ على الصدق بمنع ترك شئ مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع لزوم الصدق فيما بلغوا من ذلك ويزيد على الأمانة بمنع ترك شئ مماأمروا بتبليغه نسيانا) تعرضنا فى أصل العقيدة لما بين هذه الواجبات الثلاثة من النسب لئلا يتوهم أن فيها تكرارا أو أن فيها ترادفا أو تساويا أو عموما وخصوصا بالاطلاق بحيث يستغنى بالأخص عن الأعم فنبهنا على أن بينهما عموما وخصوصا من وجه فلا يمكن

(شرك الأسباب) جمع سبب والمراد منه الأسباب العادية الآتى ذكرها إن شاء الله تعالى (وهو) أى شرك الأسباب (إسناد التأثير) يعنى إضافة الاختراع (للأسباب العادية) ككون الطعام يشبع والماء يروى وينظف والسكين تقطع والثوب يستر العورة والنار تحرق والشمس تضىء وغير ذلك مما لا ينحصر (كشرك الفلاسفة) جمع فيلسوف أو فيلسوفى ومعناه محب الحكمة والسوف الحكمة والفى: المحب وقد تفلسف وهى الفلسفة مصدر مشتق من اسم جامد وهو فيلسوف وهو فى الاصطلاح مركب إضافى بلفظ فيل مضاف وسوف مضاف إليه ومعنى المضاف إليه الحكمة (و) شرك (الطبائعيين و) شرك (من) أى الذى (تبعهم) أى تبع الفلاسفة والطبائعيين (على ذلك) الاعتقاد الفاسد وهو إسناد التأثير للأسباب العادية من جهلة المؤمنين فرأوا ارتباط الشبع بالأكل والرى بالماء وستر العورة بلبس الثوب والضوء عند الشمس والاحراق عند النار ونحو ذلك ففهموا من جهلهم أن تلك الأشياء هى المؤثرة فيما ارتبط وجوده معها إما بطبعها وإما بقوة وضعها الله تعالى فيها وفى معنى شرك الأسباب العادية شرك القدرية فيما اعتقدوه من تأثير القدرة التى خلق الله تعالى للحيوانات فيما يقارنها من الأفعال (و) السادس من الأنواع الشرك (شرك الأغراض) أى الحاجات والبواعث (وهو) أى شرك الأغراض والبواعث (العمل) المأمور به من واجب ومندوب وتجنب محرم ومكروه (غير) امتثال أمر (الله تعالى) بل لمجرد نيل مدح من بعض عبيده أو حب منه له أو رياسة عنده أو ظفر بمال من قبله أو صرف مذمة يخافها منه ونحو ذلك العمل لمجرد الظفر بالحور والقصور ونعيم الجنان والسلامة من النيران والسبب الحامل لذلك نسيان توحيد المولى تبارك وتعالى حتى توهم أن الخلق يقدرون على النفع والضر حتى شركهم فى طاعته ولو تيقن بقلبه انفراد المولى تبارك وتعالى بخلق جميع الكائنات بلا واسطة ولا أثر لكل ماسواه على العموم ومن جملة ذلك طاعته لما قصد بطاعته أن وفق لها إلا مجرد الامتثال لأمر الله تعالى ثم يطمع عندها بما وعد به المولى الكريم جل وعلا من الخير معها بمحض الفضل من غير وجوب ولا استحقاق والمراد بالعمل فى قوله رضى الله عنه العمل المطلوب شرعا إذ هو الذى يحرم فيه الرياء والله الموفق بمنه.

معانى

حينئذ الاستغناء ببعضها عن بعض لأن كل واحد يزيد على صاحبه بزيادة لاتفهم إلا منه وبيان ذلك أن الواجب الأول وهو الصدق يزيد على الأمانة بمنع الكذب سهوا أى هذه النقيصة إنما يفهم امتناعها فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الأول الذى هو الصدق لأنه عام فى كل قول ولا يفهم امتناعها من الواجب الثانى الذى هو الأمانة لأنها إنما تمنع من وقوع العصية والمكروه والكذب سهوا ليس بحرام ولا مكروه فلا منافاة بينه وبين الأمانة ويزيد أيضا الصدق على الواجب الثالث الذى هو التبليغ العام بمنع الزيادة على ماأمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا أى هذه النقيصة لاتفهم من الواجب الثالث لأنها وقعت بعد التبليغ العام فلا تنافيه وتفهم من الواجب الأول الذى هو الصدق لأن هذه الزيادة كذب ووجوب الصدق العام يدفعها وأما الواجب الثانى وهو الأمانة فيزيد على الواجب الأول الذى هو الصدق بمنع وقوع المعصية والمكروه فى غير كذب اللسان كالغيبة مثلا والنظر العمد للأجنبية من غير ضرورة فهذه النقيصة إنما يفهم امتناعها من الواجب الثانى الذى هو الأمانة لمنافاتها للمعصية والمكروه ولا يفهم امتناعها من وجوب الصدق لأنها ليست بكذب حتى يدفعها الصدق وتزيد الأمانة أيضا على الواجب الثالث الذى هو التبليغ العام بمنع المعصية التى لاتتعلق بالتبليغ كالسرقة مثلا والخديعة ونحو ذلك وهو ظاهر وأما الواجب الثالث وهو التبليغ العام فيزيد على الواجب الأول وهو الصدق بمنع ترك شىء مما أمروا بتبليغه عمدا أو نسيانا مع التزامهم الصدق فيما بلغوا من ذلك أى هذه النقيصة أيضا إنما يفهم امتناعها فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الثالث وهو التبليغ العام لأن النقص عمدا أو نسيانا مناف لوجوب عموم التبليغ وليس بمناف لوجوب الصدق لأنه قد يصدق فيما بلغ ويترك شيئا آخر أجنبيا عنه فترك تبليغه ليس بكذب فيه إذ لم يخبر فيه بشىء ولا فيما بلغ لصدقه ويزيد أيضا وجوب التبليغ العام على الواجب الثانى الذى هو الأمانة بمنع ترك شىء مما أمروا بتبليغه نسيانا أى هذه النقيصة إنما يفهم نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام من الواجب الثالث الذى هو التبليغ العام لمنافاتها له لأن السلب الجزئى مناف للثبوت الكلى ولا يفهم نفيها من الواجب الثانى الذى هو الأمانة لما عرفت أن الأمانة إنما تدفع العصية والمكروه وما يفعل نسيانا لامعصية فيه ولا كراهة وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (ولا يخفى عليك بعد هذا ماتشترك فيه الواجبات الثلاثة ومايشترك فيه اثنان منها دون الثالث وما يزيد به كل واحد منهما على مجموع الباقين) يعنى أنك إذا حققت

(خاتمة) واعلم أن من مات على حالة من هؤلاء والعياذ بالله يترتب عليه أمور : الأول عدم المغفرة لقوله تعالى «إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء» . الثانى عدم دخول الجنة لقوله تعالى «من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة» الثالث الخلود فى النار لقوله تعالى «والمشركين فى نار جهنم خالدين فيها» ولما فرغ من الكلام على أنواع الشرك شرع يفصل مايلزم منه الكفر ومالا يلزم فقال (وحكم الأربعة الأول) مراده بالأربعة الأول كفر الاستقلال وكفر التبعيض وكفر التقريب وكفر التقليد والأول بضم همزة لام ألف جمع أول (الكفر باجماع) يعنى باتفاق وكذا الإجماع أيضا على كفر من لم يكفر أحدا من النصارى واليهود وكل من فارق دين المسلمين أو توقف فى تكفيرهم أو شك قال القاضى أبو بكر الباقلانى لأن التوقف والشك لايجوز مع الإجماع على كفرهم فمن توقف فى ذلك فقد كذب النص والتوقف والشك فيه لايقع إلا من كافر اه (وحكم السادس) يعنى بالسادس شرك الأغراض وهو العمل لغير الله تعالى (المعصية) يعنى مخالفة الأمر الشرعى (من غير كفر) يعنى شرك (بالإجماع) يتعلق بآخر الكلام وهو غير كفر يعنى باتفاق من الأمة.

فان قلت لم خالف المصنف فى تقديم السادس على الخامس والقياس والترتيب الطبيعى تقديم الخامس على السادس . قلت إنما جعل ذلك لأنه لما ذكر الأقسام الأربعة الأول التى فيها الكفر باجماع قابلها بالسادس الذى فيه المعصية من غير كفر باجماع . ولما كان الخامس فيه تفصيل أخره لذلك والله أعلم . فان قلت هل يكون العمل رياء إذا أخلصه العبد لله تعالى وقصد مع ذلك غرضا دنيويا يستعين به على طاعة الله تعالى . فالجواب لا يكون ذلك رياء وعلى هذا يحمل ماورد فى بعض الطاعات أنها سبب للتوسع فى الرزق كحديث «من يقول بين الفجر والصبح سبحان من يجير ولا يجار عليه سبحان من يبرأ من الحول والقوة إليه سبحان من التسبيح منه منة على من اعتمد عليه سبحان من سبح كل شئ بحمده سبحانك لا إله إلا أنت يامن يسبح له الجميع تداركنى بعفوك فانى جزوع ثم يستغفر الله مائة فانه لا يأتى عليه أربعون يوما إلا وأتته الدنيا بحذافيرها» مجرب صح من حزب البحر لسيدنا أحمد زروق رحمه الله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد يحمل ذلك على التوسعة المعنوية بخلق القناعة

معانى الواجبات الثلاثة وعرفت مايزيد به كل واحد منها على صاحبيه سهل عليك فهم هذه المطالب الثلاثة : أحدها معرفة النقيصة التى تشترك الواجبات الثلاثة فى نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وهى تبديل شئ مما أمر الله تعالى بتبليغه وتغيير معناه عمدا لأنه كذب فوجوب الصدق للرسل ينفيه وهو أيضا معصية فوجوب الأمانة أيضا يدفعه وهو أيضا كتمان لما أمر المولى العظيم بتبليغه فوجوب تبليغ الرسل عليهم الصلاة والسلام لكل ما أمرهم المولى العظيم بتبليغه يدفع أيضا هذه النقيصة عنهم فهذه نقيصة تشترك الواجبات الثلاثة فى نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام ، الثانى من المطالب الثلاثة البقية النقيصة التى يشترك فى نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام اثنان من الواجبات الثلاثة ويزيدان به على الواجب الثالث فيشترك الواجب الأول والثانى وهما الصدق والأمانة فى منع الكذب عمدا فى الزائد على المأمور بتبليغه ولا يمنعه الواجب الثالث الذى هو التبليغ العام لأن هذه النقيصة إنما وقعت بعد التبليغ العام ويشترك الواجب الأول والثالث وهما الصدق والتبليغ العام فى منع التبديل نسيانا بالبعض المأمور بتبليغه فانه مناف للصدق لأنه كذب ومناف للتبليغ المأمور بتبليغه ولا يمنع هذه النقيصة وجوب الأمانة لأنها إنما تمنع المعصية والمكروه والتبديل نسيانا لاتكليف فيه فليس بمعصية ولامكروه وتشترك الأمانة والتبليغ العام فى منع نقص شئ من المأمور بتبليغه عمدا فانه معصية وترك للتبليغ العام فكل واحد من هذين الواجبين ينفيه عن الرسل عليهم الصلاة والسلام ولا ينفيه الواجب الأول الذى هو الصدق لان الترك من غير تبديل ليس بكذب . الثالث من المطالب الثلاثة ما يزيد به كل واحد من الواجبات الثلاثة على مجموع الواجبين الباقيين فالواجب الأول وهو الصدق يزيد على مجموع الأمانة والتبليغ العام بمنع الكذب نسيانا فى غير المأمور بتبليغه لأنه مناف للصدق وليس منافيا للأمانة ولا للتبليغ العام فلا يفهم نفيه عن الرسل عليهم الصلاة والسلام إلا من الواجب الأول الذى هو الصدق ويزيد الواجب الثانى وهو الأمانة على مجموع الصدق والتبليغ العام بمنع المعصية فى غير الكذب وبعد التبليغ العام كالسرقة ويزيد التبليغ العام على مجموع الواجبين الأولين وهما الصدق والأمانة بمنع نقص شئ مما أمروا بتبليغه نسيانا من غير تبديل ولا إخلال فيما بلغ فانه مناف للتبليغ العام فيفهم نفيه منه ولا ينافى الواجبين الأولين إذ ليس بكذب ولا خيانة فجميع المطالب فى هذه الواجبات الثلاثة خمسة هذه المطالب الثلاثة التى ذكرناها والطلبان السابقان وهما معرفة معانى الواجبات الثلاثة ومعرفة مايزيد به كل واحد منها على كل واحد من صاحبيه وبالله تعالى التوفيق .

فى القلب والزهد والغنى بالمولى تبارك وتعالى عن كل ماسواه وهذا هو الغنى الأكبر والتوسعة الحقيقية (وحكم الخامس) يعنى بالخامس شرك الأسباب العادية (التفصيل) أى التقسيم (فمن قال) أى اعتقد (بالأسباب العادية) المتقدم ذكرها (إنها) أى الأسباب العادية (تؤثر بطبعها) يعنى بذاتها وحقيقتها كما ذهب إليه الفلاسفة والطبائعيون ومن فى معناهم (فقد حكى) ابن دهاق وغيره فى الإرشاد (الإجماع) أى الاتفاق (على كفره) وعدم إيمانه (ومن قال) أى اعتقد أنها لاتؤثر بطبعها وحقيقتها بل تؤثر (بقوة) أوخاصية كحجر المغناطيس مثلا (أودعها) يعنى جعلها ووضعها (الله) تبارك وتعالى (فيها) يعنى فى هذه الأسباب العادية المقارنة والمصاحبة بعضها فى بعض وأن نزعها منها لم تؤثر (فهو) أى المعتقد أنها تؤثر بقوة (فاسق) أى عاص خارج عن الحق والطاعة (مبتدع) أى أحدث فى الدين ماليس فيه لم يختلف فى تفسيقه وتبديعه وإنما الخلاف فى تكفيره وعدم إيمانه وإلى ذلك أشار بقوله (وفى كفره قولان) والحاصل أن الناس فى اعتقادهم لهذه الأسباب على أربعة أقسام منهم من يعتقد أنها تؤثر بطبعها وحقيقتها ومنهم من يعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا بحقيقتها بل لقوة أو خاصية أودعها الله فيها وقد تقدم الكلام عليهما ومنهم من يعتقد أنها لاتؤثر لابطبعها ولا بقوتها وإنما يعتقد ملازمتها لما قارنها وأنه لا يصح فيها التخلف فهذا الاعتقاد يئول بصاحبه إلى الكفر لأنه يؤدى إلى إنكار معجزة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وإنكار ما أخبروا به من أحوال الموت والقبر والآخرة لأن ذلك كله من باب خرق العوائد الذى تتخلف فيه الأسباب العادية عما يقارنها ومنهم من يعتقد أنها لاتؤثر بطبعها ولا بحقيقتها ولا بقوة أودعت فيها وإنما المولى تبارك وتعالى أجرى العادة أن يخلق عند تلك الأسباب لا بها أو بها عادة فهؤلاء المؤمنون حقا الناجون من مهالك الدنيا والآخرة . ولما فرغ من الكلام على أنواع الشرك الستة وما يلزم منها الكفر ومالا يلزم شرع الآن فى الكلام على أصول الكفر والبدع فذكر أنها سبعة فقال (وأصول الكفر) عطف هذه المقدمة على مقدمة الشرك لأن بينها عموما وخصوصا من وجه يشتركان فى جلها وينفرد الشرك فى السادس وينفرد الكفر فى الإيجاب الذاتى وأصول جمع أصل وهو ما ينبى عليه غيره ويقابله الفرع وهو ما ينبى على غيره ، والكفر لغة الستر والتغطية ، واصطلاحا عدم الإيمان والتقابل بين الإيمان والكفر

الرسالة

(وأما المستحيل فى حقهم عليهم الصلاة والسلام فأضداد هذه الثلاثة) لاخفاء أنه إذا علم ما يجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام علم منه مايستحيل فى حقهم ولما علم وجوب الصدق فى حقهم علم استحالة الكذب عليهم وهو الإخبار بما لا يطابق مافى نفس الأمر ولما علم وجوب الأمانة لهم علم منه استحالة الخيانة عليهم وهو التلبس بمنهى عنه نهى تحريم أو كراهة ولما علم وجوب التبليغ العام لهم علم منه استحالة عدم التبليغ لشىء مما أمروا بتبليغه عمدا أوسهوا وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق (وأما الجائز فى حقهم عليهم الصلاة والسلام فالأعراض البشرية التى لاتنافى علو رتبتهم كالمرض ونحوه بدليل مشاهدة ذلك فيهم وفى اتصافهم بها فوائد لاتخفى) مراده بنحو المرض الجوع والفقر من الأعراض الدنيوية مع الغنى عنها بالله تعالى والأكل والشرب والنكاح والنسيان بعد التبليغ أو فيما لم يؤمروا بتبليغه والنوم إلا أنه تنام أعينهم ولاتنام قلوبهم ولاشك أنه قد شوهد جميع ذلك فيهم وقوله وفى اتصافهم بها فوائد لاتخفى يعنى ليس نزول هذه الأعراض بهم كنزولها بغيرهم فى إمكان عدم اقترانها بالفوائد العرفانية التى تصيرها قربا وعبادات بل لاتنزل بهم إلا عارية عن حظ النفس ودواعى الهوى محفوظة بالفوائد العرفانية والقرب الشريفة النورانية كتعبدهم لله تعالى فى عرض الأكل والشرب بما ندب إليه من آدابهما والصبر والرضا عن الله تعالى عند فقدهما وإيثار ذوى الفاقة مع شدة الاحتياج إليهما وتشريع جميع ذلك للمؤمنين بهم والتابعين لهم وكذا حكم مرضهم وجوعهم مع زيادة حصول التسلى عن الدنيا للأمة وتنبيههم لخسة قدرها عند الله تعالى إذ لو كان لها موقع عند الله تعالى لأعطاها لهؤلاء السادات الكرام الذين هم أشرف الخلق عنده تبارك وتعالى ولحرصوا عليهم الصلاة والسلام على جمعها والتمتع بها أكثر من غيرهم فلما رأيناهم نافرين عن فضولها منفرين عنها فى غاية علمنا أنه لاخير فى فضولها وأن الزهد فيها هو الحق الجامع لكل خير ولايخفى على العاقل استنباط الفوائد الكثيرة من أحوالهم عليهم الصلاة والسلام لأن الله تعالى قد عصمهم واعتنى بكمال هدايتهم وجعلهم قدوة للخلق فى أقوالهم وأفعالهم وسكونهم فهى كلها واقعة على أكمل الصفات وأشرف المقاصد وأعلى السمات وكل ما استنبط العلماء من فوائد أقوالهم وأفعالهم وألفوا وأكثروا نقطة من بحر لاساحل له ، نسأل الله تعالى أن يزيدهم شرفا إلى مالا نهاية له وأن يدخل جميعنا بلا محنة فى شفاعة سيد الخلق وأكرمهم على الله تعالى سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله (فقولنا الأعراض احتراز من مذهب النصارى فى وصفهم عيسى عليه السلام بالصفة القديمة وقولنا البشرية احتراز من اعتقاد الجاهلية أن البشرية تنافى

تقابل العدم والملكة (و) أصول (البدع) وأطلق عليها أصولا لقوة الكفر والاهتمام به والله أعلم (سبعة) الأول منها (الإيجاب الذاتى) وهو أصل كفر الفلاسفة حيث جعلوا الذات العلية فاعلة بمقتضى الايجاب الذاتى (وهو) أى الايجاب (الذاتى إسناد الكائنات) يعنى الممكنات (إلى الله تعالى على سبيل) يعنى طريق (التعليل) يعنى بأن تكون ذاته العلية علة أى سببا عقليا لوجود شئ من الممكنات أو عدمه من غير إرادتها فيلزم من ذلك الوجوب اقتران العلة بمعلولها كتحريك الخاتم مع تحريك الأصبع من غير قصد التحرك مثلا (أو) على سبيل أى طريق (الطبع) بأن تكون ذاته العلية مؤثرة فى شئ من الممكنات بالطبع (من غير اختيار) يعنى من غير إرادة بيان التعليل والطبع والفرق عندهم بين العلة والطبيعة أن العلة لا يتوقف تأثيرها على شىء كحركة الأصبع بالنسبة الى حركة الخاتم المجعولة علة فيه بخلاف الطبيعة كتأثير النار فى الإحراق فانه يتوقف على وجود شرط وهو مماسة النار للشىء المحروق وانتفاء المانع وهو عدم البلل مثلا . فان قلت ما الدليل على استحالة كونه تعالى علة أو طبيعة . فالجواب أنه لو كان كذلك لزم قدم العالم لوجوب اقتران العلة بمعلولها والطبيعة بمطبوعها فان قلت لا نسلم قدم العالم لأن العالم لا يخلو إما أن تقولوا إنه صحيح الوجود فى الأزل أولا فان كان الأول لم يكن قدم العالم محالا فنحن نلتزمه وإن كان الثانى لم يلزم من قدم مؤثره قدمه لأن صدور الأثر عن المؤثر كما يعتبر فيه وجود المؤثر يعتبر فيه إمكان مطلق الأثر ونزيد تقريرا فنقول القادر عندكم هو الذى يصح منه الإيجاد والله قادر فى الأزل فاذا لم يلزم من أزلية قدرته صحة الإيجاد أزلا فلم يلزم من وجود المؤثر أزلا وجود العالم فى الأزل . فالجواب أن وقوع العالم بالقدرة والاختيار فى الأزل محال فلم يصح قولكم إن العالم إنما لم يوجد فى الأزل لاستحالة وجوده أزلا ولا يكون مانعا عن صدور العالم عن العلة والطبيعة فان قلت ندعى أن صانع العالم طبيعة وإنما لم يوجد معها لقيام مانع من وجوده أزلا . فالجواب أن المانع إذا كان قديما يستحيل عدمه فلا يوجد العالم بذاته مع أنه موجود هذا خلف . فان قلت ندعى أنه حادث ليصح عليه العدم فالجواب يلزم أن يكون العالم قديما لتجرد الطبيعة فى الأزل عن المانع . فان قلت ندعى أن العالم إنما لم يوجد معها لتوقف وجوده على شرط يوجد فى الأزل . فالجواب أن الكلام فى حدوث ذلك الشرط وتأخيره عن الأزل كالكلام فى العالم فيحتاج هو أيضا

الرسالة وقولنا التى لا تنافى علو رتبتهم احتراز من اعتقاد اليهود وكثير من جهلة المؤرخين والمفسرين اتصاف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بنقيصة المعصية والمكروه ونحوها) لا شك أن الناس باعتبار تعظيمهم للرسل عليهم الصلاة والسلام ثلاثة أقسام : مفرط ومفرّط وهما هالكان ومتوسط وهو الناجى بفضل الله تعالى وعن القسمين الأوّلين احترزنا بالقيود التى ذكرناها فى تفسير الجائز على الرسل عليهم الصلاة والسلام واحترزنا بالأعراض وهى الصفات الحادثة المتجددة من الصفات القديمة التى هى صفات الإله جل وعلا فلا يصح أن يتصف بها غير مولانا جل وعلا وقد كفرت النصارى بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم فى حق عيسى عليه الصلاة والسلام فجعلوا صفة العلم القديم قائمة بجسد عيسى عليه الصلاة والسلام فجعلوه إلها لذلك على خبط لهم شديد وتخليط عظيم لا يفوه به عاقل تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا واحترزنا بقيد البشرية كالأكل والشرب والمرض ونحوها من صفات الملائكة عليهم الصلاة والسلام وهى غناهم عن هذه الأعراض التى وضعها الله تعالى فى البشر فلا يشترط ذلك فى الرسل عليهم الصلاة والسلام لعدم توقف الرسالة عليها وليس غنى الملائكة عليهم الصلاة والسلام عنها لذواتهم بل بجعل الله تعالى لهم ذلك وقد كفرت الجاهلية بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم أيضا بزعمهم أن هذه الصفات البشرية ناقصة لا تليق بمرتبة الرسالة وإنما تليق بها صفات الملائكة فكفروا وكذبوا بسبب ذلك الرسل عليهم الصلاة والسلام وقالوا فيما أخبر الله تعالى عنهم «أبشر يهدوننا . إن أنتم إلا بشر مثلنا . وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشى فى الأسواق » ولو انكشف الحجاب عن قلوبهم لعرفوا أن فى وقوع هذه الأعراض البشرية بالرسل عليهم الصلاة والسلام كمالات لهم فى أنفسهم وتكميلات متكاثرة لأممهم بحيث يغتبطها الملائكة الكرام ويتمنون وجود مثلها لهم لما فيها من الآداب الرقيقة والعبادات الدقيقة التى لم يجدوا مثلها فى عباداتهم هذا مع ما فيها من تأنيس الأمم ودفع الوحشة عنهم بمخالطة من هو من جنسهم ومتصف بحسب الظاهر بصفاتهم وأمكنهم لأجل الجنسية والمخالطة أن يعرفوا أمانته وصدقه ونصيحته والتلقى منه ولو كان ملكا لتعذر ذلك كله منه قال تعالى «ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون» فعامل سبحانه الخلق بمقتضى الفضل العظيم والرحمة واللطف بأن بعث إليهم رسلا من أنفسهم ظاهرهم بشرى من جنس المبعوث إليهم وباطنهم ملكى بل أعلى ولهذا اتسعت قلوبهم عليهم الصلاة والسلام لمخالطة الفريقين ومراعاة الجانبين وأما قولنا التى لا تنافى

إلى مانع أزلى فيلزم أن لا يوجد شرط العالم أبدا فلا يوجد مشروطه أبدا وتقدير شرط آخر حادث فننقل الكلام إليه فيلزم فيه ما لزم فى الأول وذلك يؤدى الى تسلسل شروط لا نهاية لها تعالى من حيث وجبت له القدرة والإرادة عن أن يكون علة أو طبيعة (و) الثانى من أصول الكفر (التحسين العقلى) هو أصل كفر البراهمة من الفلاسفة حيث نفوا النبوة (وهو) أى التحسين العقلى (كون أفعال الله تعالى) كالثواب والعقاب وغيرهما (وأحكامه) كالواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح وغيرها من خطاب الوضع (موقوفة) أى مرتبطة (عقلا) بأن تكون من باب الأدلة العقلية التى الربط فيها بين الدليل والمدلول عقلى لا يتوقف على جعل جاعل كدلالة حدوث العالم

على وجوده تعالى (على الأغراض) يعنى البواعث والحاجات والعلل (وهو) أى كون أفعال الله الخ (جلب المصالح) كالعدل والإحسان وغير ذلك (ودرء المفاسد) كالظلم والجور وغير ذلك وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فإباحة وبالجملة فأفعاله تعالى أن يفعل ما يشاء ويحكم فى خلقه بما يريد فلو توقفت أفعاله سبحانه وأحكامه على الأغراض لزم احتياجه تعالى إلى الأفعال ليحصل بها غرضه وذلك ينافى جلاله وعظمته ووجوب غناه جل وعلا عما سواه كيف وهو العظيم السلطان الغنى بذاته وصفاته عن كل ما سواه المفتقر إليه كل ما عداه ونشأ عن هذا الأصل الفاسد بدعة المعتزلة فى إيجابهم مراعاة الصلاح والأصلح فى العباد فى حقه تعالى وكون الأحكام الشرعية تابعة لتحسين العقل وتقبيحه وهذه المسئلة هى المعبر عنها بالتحسين والتقبيح والحسن والقبح فليس الحسن شرعا عند أهل الحق إلا ما قال الشرع افعلوه وليس القبيح شرعا إلا ما قيل فيه لا تفعلوه وتخصيص كل واحد منهما بما اختص به من الأفعال لا علة له ولا باعث ولا حاجة وما يوجد من التعليل لذلك فى كلام أهل الشرع فمؤول بالثمرات ونحوها مما يصح ووجه تسميتهم براهمة كونهم لا يصدقون إلا إبراهيم عليه السلام واستشكله سيدى أحمد المنجور فى حواشيه قائلا شهرتهم تقتضى خلاف هذا وأنهم يكذبون جميع الرسل وما قاله واضح ثم قال فى التجريد لأبى بكر المرادى البراهمة ينسبون الى إبراهيم رجل كان من المجوس فيما ذكره المؤرخون فرجع الى هذا اهـ (والثالث) من أصول الكفر (التقليد الردىء) هو أصل كفر عبدة الأوثان وغيرهم واحترز بالتقليد الردىء من التقليد الحسن كتقليد عامة المؤمنين لعلمائهم فى الفروع واختلف فى تقليد

علو رتبتهم فاحترزنا به من الغفلة عن جانبهم الرفيع والتفريط بسبب مشاهدة ظواهرهم البشرية فى مراعاة قدرهم العلى وملاحظة اعتناء المولى بهم ورفع مقامهم الأكمل فوق جميع الخلق وقد ضلت اليهود أدام الله تعالى ذلتهم فأساءوا الأدب ووصفوا أنبياء الله تعالى ورسله عليهم الصلاة السلام بمساو لا يليق أن يوصف بها من هو أدنى منهم فى غاية وربما أدخل بعض جهلة المؤرخين والمفسرين بعض ذلك فى كتبهم وافتتنوا بذلك وفتنوا به من يطالعه من الجهلة نسأل الله تعالى العافية من زلات من يقتدى به فانه يضل بسبب زلته وفتنته عالم كثير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وربما يغترون بذلك لقلة تحصيلهم وعدم تحقيقهم بظواهر من الكتاب والسنة سنشير إن شاء الله بعد هذا إلى جملة منها ليعرف منها غيرها، ونظير الاغترار بهذه الظواهر اغترار المجسمة القائلين بالجهة وبتأثير مقدرة الحادثة وتعليل الأفعال والأحكام ونحو ذلك بظواهر من الكتاب والسنة توهم ذلك ولم يحيطوا بعلمها لعدم تضلعهم من العقليات والنقليات وفقدهم الأنوار الربانية والعصمة الإلهية ولهذا قيل إن التمسك فى معرفة الله ومعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام بمجرد ظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر قلت وكذلك تلقى هذا العلم من مجرد الكتب والمشايخ المصحفين والمتفقهين بلا تحقيق نسأل الله تعالى السلامة من فتنة المحيا والممات والتأييد بالتوفيق والعصمة من جميع الآفات بجاه أشرف الخلق سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (وبهذا تعرف أن كل ما أوهم فى حقهم أو حق الملائكة نقصا من الكتاب أو السنة وجب تأويله) أشار بهذا الكلام الى وجوب تأويل ما اغتر به بعض من أجاز على الأنبياء والملائكة على جميعهم الصلاة والسلام الصغائر واحتجوا فى ذلك بظواهر كثيرة من القرآن والحديث قال القاضى عياض فى الشفاء إن التزموا ظواهرها أفضت بهم الى تجويز الكبائر وخرق الإجماع وما لا يقول به مسلم فكيف وكل ما احتجوا به مما اختلف المفسرون فى معناه وتقابلت الاحتمالات فى مقتضاه وجاءت أقاويل فيها للسلف بخلاف ما التزموه من ذلك فإذا لم يكن مذهبهم إجماعا وكان الخلاف فيما احتجوا به قديما وقامت الأدلة على خطأ قولهم وصحة غيره وجب تركه والمصير إلى ما صح فمن الظواهر الموهمة للنقص والذنب قوله تعالى لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر» وقوله جل وعلا «واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات» وقوله تعالى «ووضعنا عنك وزرك الذى أنقض ظهرك» وقوله «عفا الله عنك لم أذنت لهم» وقوله «لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم» وقوله

جل

عامة المؤمنين لعلماء أهل السنة فى أصول الدين هل يكفى ذلك أم لا وكثير من المحققين قالوا إن ذلك كاف إذا وقع منهم التصميم على الحق لاسيما فى حق من يعسر عليه فهم الأدلة (وهو) أى التقليد الردىء (متابعة الغير) كمتابعة وتقليد الجاهلية آباءهم فى الشرك وعبادة الأصنام (لأجل الحمية والتعصب) للأجداد والآباء رتبتهم والتعصب عطف تفسير على الحمية (من غير طلب للحق) بشهادة «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون» ومن غير طلب للحق بيان للحمية والتعصب وكذا تقليد عامة اليهود وعامة النصارى لأحبارهم فى إنكارهم نبوة الصادق المصدوق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك من كل تقليد فيه كفر صراح ونشأ عنه بدعة مختلف فى كفر صاحبها كتقليد عامة المعتزلة والمرجئة والمجسمة لقدمائهم فيما

كانوا به من هذه البدع (و) الرابع من أصول الكفر (الرابط العادى) هو أصل كفر الطبائعيين ومن تبعهم من جهلة المؤمنين (وهو) أى الربط العادى (إثبات التلازم) أى الربط (بين أمر) وجودى (وأمر) وجودى (وجودا) فى الوجود (وعدما) فى العدم (على سبيل) أى طريق (التأثير) والاختراع فرأوا ارتباط الشبع بالأكل والرى بالماء وستر العورة بلبس الثوب والضوء عند الشمس ونحو ذلك مما لا ينحصر ففهموا من جهلهم أن تلك الأشياء هى المؤثرة فيما ارتبط وجوده معها بطبعها وحقيقتها ومن اعتقادهم الفاسد أيضا قدم الأفلاك العلوية وتأثيرها فى العوالم الأرضية ومما ينخرط فى هذا السلك كفر الجاهلية المنكرين البعث وأحوال الآخرة بسبب الاغترار للربط العادى ونشأ عنه بدعة مختلف فى كفر صاحبها كبدعة من اعتقد حدوث الأسباب العادية وتأثيرها بجعل الله فيها قوة لذلك ولو شاء لم يؤثر وقد سبق ما فى ذلك من الخلاف (و) الخامس من أصول الكفر (الجهل المركب) هو مما ابتلى به كثير (وهو) أى الجهل المركب (أن يجهل الحق) المطابق للواقع (ويجهل جهله به) أى بالحق كاعتقاد الفلاسفة التأثير للأفلاك واعتقادهم قدمها واعتقادهم تأثير الآلة بطريق التعليل ونحو ذلك من كفرياتهم وهذه جهالة عظيمة ثم هم جاهلون بهذا الجهل منهم ولهذا سمى جهلا مركبا وحسبوا أنهم على شىء ألا إنهم هم الكاذبون ونشأ عنه بدعة أن كانت تلك البدعة هى التى وقع الجهل باعتقادها كجهل القدرية باعتقادهم لاستقلال الحيوانات بإيجادها أفعالها الاختيارية واعتقادهم مراعاة الصلاح والأصلح فى حق الله تعالى ونحو ذلك من سائر البدع الا تقادية. فان قلت لم كان الجهل المركب

جل من قائل «عبس وتولى أن جاءه الأعمى» ومن ذلك أيضا ماقص من قصص الأنبياء غير سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين كقوله تعالى «وعصى آدم ربه فغوى» وقوله «فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء» الآية وقوله إخبارا عن آدم عليه السلام «ربنا ظلمنا أنفسنا» الآية وقوله سبحانه إخبارا عن يونس عليه السلام «سبحانك إنى كنت من الظالمين» وما ذكر من قصته وقصة داود عليهما السلام وقوله فيه «فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب» وقصة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مع زيد ومولاه وزينب وقوله تعالى «وتخفى فى نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه» وقوله تعالى فى قصة يوسف عليه الصلاة والسلام «ولقد همت به وهم بها» وما قص من قصته مع إخوته وقوله تعالى عن موسى عليه السلام «فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان» وقول النبى صلى الله عليه وسلم فى دعائه «اللهم اغفر لى ماقدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت» ونحوه وذكر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى الموقف ذنوبهم عند ماتطاب منهم الشفاعة وقوله عليه الصلاة والسلام «إنه ليغان على قلبى فأستغفر» الله وفى حديث أبى هريرة «إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة» وقوله «وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين» وقد كان قال له الله تعالى «ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون» وقال تعالى عن إبراهيم عليه السلام «والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين» وقوله تعالى عن موسى عليه السلام «تبت إليك» وقوله جل وعلا «ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسدا ثم أناب» وقوله جل وعلا «فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى» وقوله تعالى «فأوجس فى نفسه خيفة موسى» وما أشبه ذلك من الظواهر الكثيرة ولنشر الى شىء مما يتأول به كل واحد من هذه الظواهر باختصار ومن أراد استيفاء ذلك فعليه بالمطولات من كتب التفسير وشروح الأحاديث أما قوله تعالى فى سورة الفتح «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر» فأقرب ما يتأول به أن تكون الآية من باب الأخذ بالأطراف للدلالة على الإحاطة كقوله «قرأت القرآن» أوله وآخره فتحمل المغفرة فى الآية على المغفرة اللغوية وهى الستر وتكون من بمعنى عن والذى يتقدم عن الذنب أسبابه من الشهوة فيه والهواجس والخواطر وحديث النفس والهم والعزم والذى يتأخر عنه آثاره من الران والقساوة والتثاقل عن الخير وغير ذلك من العقوبات الدنيوية والأخروية فأخبر المولى الكريم أنه فتح لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من أبواب المواهب الربانية والأنوار اللدنية العرفانية والعصم

أصلا من أصول الكفر والبدع . فالجواب لأجل عدم شعور صاحبه به واعتقاده الصواب والحق فى فعله ولو اتفق أن يجىء من يرده إلى الحق فى نفس الأمر فيمتنع من ذلك بخلاف الجهل البسيط وهو عدم إدراك أمر من الأمور فان صاحبه يطلب العلم بما جهله وإن جاء من ينبهه ويعلمه فانه يجيب ويقبل . فان قلت ماسبب الجهل المركب . فالجواب وثوق النفس من العقايات بما ليس برهانيا من الأدلة لا سيما عند من تظهر لها الإصابة للحق فى بعض أمور ويكون أيضا هذا الجهل المركب فى الشرعيات كما يكون فى العقليات ويكون من المقلدين كما يكون من المناظرين (و) السادس من أصول الكفر (التمسك) أى الأخذ (فى عقائد الإيمان) جمع عقيدة فعيلة بمعنى مفعولة

أى معقودة من العقد بين العبد وربه (بمجرد) بمطلق (ظواهر الكتاب) أى القرآن العظيم (و) بمجرد ظواهر السنة المحققة عن النبى المرسل (من غير) يتعلق بظواهر (تفصيل) تبيين وتمييز (بين ما يستحيل) يعنى يمتنع (ظواهرها) يعنى ظواهر عقائد الإيمان (ومنها) وبين (ما يستحيل) أى لا يمتنع ظاهرها منها أما كونه أصلا من أصول الكفر والبدعة فلا شك ولا خفاء فى ذلك أما الكفر فكأخذ الثنوية القائلين بألوهية النور والظلمة ويعنون بالنور الله وبالظلمة الشيطان من قوله تعالى « الله نور السموات والأرض » ولم ينظروا إلى استحالة كون النور إلها لأنه متغير حادث يوجد وينعدم والإله تبارك وتعالى يستحيل عليه التغير ويجب له القدم والبقاء وإذا كان كذلك وجب حمل الآية الكريمة على خلاف ظاهرها كآية

«على العرش استوى ، ويد الله فوق أيديهم ، كل شىء هالك إلا وجهه ، ومافرطت فى جنب الله ، و تجرى بأعيننا ، و يخافون ربهم من فوقهم» ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا إذا كان الثلث الأخير من الليل» وقوله صلى الله عليه وسلم «إن قلوب بنى آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء» ومشكلات الكتاب والسنة كثيرة جدا ولذا اختلف العلماء فى هذه المشكلات على ثلاثة مذاهب : الأول وجوب تفويض معنى ذلك إلى الله تعالى بعد القطع بالتنزيه عن الظاهر المستحيل وهو مذهب السلف وهذا القول هو أحسن الأقوال وأسهلها . الثانى حمل تلك المشكلات على اثبات صفات لله تعالى غير الثمانية تليق بجلاله وجلاله وسلطانه لاتعرف كنه ذاته العلية وهذا مذهب شيخ أهل السنة أبى الحسن الأشعرى رحمه الله تعالى ورضى عنه. والثالث جواز

الكاملة والهمم القدسية العلية ما استأصل به شأفة كل ذنب وستر بسببه المولى الكريم عنه سوابق كل ذنب ولواحقه ، ونكتة العدول عن تعريف الذنب بالألف واللام إلى تعريفه بالإضافة اليه عليه الصلاة والسلام وجهان : أحدهما تقرير النعمة عليه بأن هذا الذنب الذى عصم منه هو ذنب له بحسب الإمكان العقلى والقبول البشرى العادى وفى العصمة من ذلك مع القبول من المنة عليه واللطف العظيم ما لا يخفى .الثانى يحتمل أن تكون الإضافة للتنبيه بالخفى على الجلى وبالأدنى على الأعلى أى سترنا عنك الذنب الذى يتوهم وصوله إليك ويعد ذنبا بالنسبة اليك وإن كان حسنة بالنسبة إلى غيرك كالأنس مثلا بالطاعة والقصد بفعلها نيل ما يلائم النفس فى الجنان من المشتهيات ونحو ذلك مما هو كثير لائق بمقام أهل الحجاب من الزهاد والمتعبدين وإذا ستر عنه هذا الذنب واستؤصلت سوابقه ولواحقه وإن كان ليس ذنبا حقيقيا بل هو كمال فى حق العموم فأحرى سائر الذنوب التى هى ذنوب حقيقة فى حق العام والخاص كالزنا وشرب الخمر والغيبة ونحوها وأما قوله تعالى «واستغفر لذنبك» فقيل إنه خطاب له والمراد به أمته ويحتمل أن يكون أمر بذلك على سبيل التعبد المحض زيادة فى رفع الدرجات وتذكيرا لنعمة العصمة بطلب دوامها وإشارة إلى أنها محض فضل بلا وجوب ولا استحقاق ونكتة إضافة الذنب إليه هنا ما سبق فى آية سورة الفتح وهذا الوجه أقرب والله تعالى أعلم ، وأما قوله تعالى «ووضعنا عنك وزرك» ففيه أقوال كثيرة والأظهر أن حمل الوزر على الذنب أن وضعه حينئذ بمعنى الحفظ منه ومن سوابقه ولواحقه حتى لا يحمل مؤنة من مؤنه وإضافة لوزر اليه نكتته أيضا ما سبق وأما قوله تعالى «عفا الله عنك لم أذنت لهم» فلا معاتبة فيه بوجه من الوجوه بل فيه تكرمة وتعظيم كما يقال فى استفتاح الكلام مع العظماء أصلحك الله وأعزك الله وأما قوله تعالى «لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم» فالأظهر أن معناه لولا كتاب من الله سبق باحلال الغنائم لكم وتخصيصكم بهذه الفضيلة دون من قبلكم لكان كذا وكذا ولهذا قال تعالى «فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا» فليس فى الآية إلزام ذنب ولا معاتبة بل فيها ذكر ما خص به نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وفضل به من دون سائر الأنبياء والرسل على جميعهم الصلاة والسلام فكأنه تعالى قال ما كان هذا لنبى غيرك كما قال عليه الصلاة والسلام «أحلت لى الغنائم ولم تحل لنبى قبلى» والخطاب فى قوله تعالى «تريدون عرض الدنيا» إنما هو لمن أراد ذلك من الناس وتجرد غرضه لعرض الدنيا وحده والاستكثار منها وليس المراد به النبى صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه رضى

تعيين التأويل للمشكل بما يصح بدلالة سياق أو بكثرة استعمال العرب اللفظ المشكل فيه فيحمل النور من قوله تعالى «الله نور السموات والأرض» على أنه به تعالى ظهرت أنوارها الحسية من شمس وقمر ونجوم وسراج وأنوارها المعنوية كعلوم الملائكة وعلوم الأنبياء والرسل والأقطاب والأولياء الصالحين والعلماء وأحوالهم السنية التابعة لتلك العلوم والمعارف ، فالمعنى أن تلك القلوب والجوارح إنما استنارت بتلك العلوم والأحوال والأعمال بإنارة المولى العظيم لها بذلك لا بحولها وقوتها فهو الله تعالى الذى نورها ومثل هذا المجاز والتشبيه مألوف اليوم فى عرف الناس يقولون فيمن توقفت عليه أمور البلد وتصرفات أهلها بطريق السداد والعافية فلان نوّر هذه البلدة أى استنارت وظهر محاسنها والله تعالى أعلم بمراده

ويحمل الاستواء على القهر والغلبة وتحمل اليد على القدرة ويحمل الوجه على الذات ويحمل الجنب على الحق وتحمل العين على البصر أو الحفظ أو العلم ويحمل الفوق على البطش والغلبة ويحمل النزول فى الحديث على الأمر والسلطنة والرحمة وتحمل الأصابع على تعلق القدرة وهو مذهب إمام الحرمين وجماعة كثيرة من العلماء وهذا القول أعلم أى أحوج للعلم ، وأما البدعة الناشئة عن تقليد ظواهر الكتاب والسنة فكثيرة جدا فأخذ الحشوية الجهة فى حق الله تعالى من ظواهر قوله تعالى «على العرش استوى، أأمنتم من فى السماء» ونحو ذلك وقال تعالى «هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله» اللهم اكتبنا فى زمرة أولئك الناجين من كل فتنة دنيا وأخرى يا أرحم الراحمين واغفر لنا ولأولادنا ولوالدينا ولاخواننا ولمشايخنا ولجميع المؤمنين (و) السابع من أصول الكفر (الجهل) يعنى عدم العلم (بالقواعد) جمع قاعدة وهى قضية كلية تعرف منها أحكام جزئياتها (العقلية) أى المنسوبة إلى العقل (التى هى العلم) يعنى الإدراك (بوجوب الواجبات) كالعلم بأن الواجب العقلى لا يتصور فى العقل عدمه قديما كان كواجب الوجود والقدم والبقاء أو حادثا كالتحيز للجرم مثلا أو كون الواحد نصف الاثنين (و) العلم (بجواز الجائزات) كالعلم بأن الجائز العقلى ما يصح فى العقل وجوده وعدمه كوجود العالم من العرش إلى الفرش (و) العلم (باستحالة المستحيلات) كالعلم بأن المستحيل ما يتصور فى العقل وجوده كالشريك والتركيب فى ذات الإله وكاجتماع الضدين فلا شك أن الجهل بذلك قد يجر إلى الكفر كفهم بعضهم مذهب

رضى الله تعالى عن جميعهم وأما قوله جل من قائل «عبس وتولى» الآية فقال عياض فى الشفاء ليس فيها إثبات ذنب له عليه الصلاة والسلام بل إعلام من الله تعالى أن ذلك المتصدى له ممن لا يتزكى وأن الصواب والأولى أن لو كشف لك حال الرجلين لاخترت الإقبال على الأعمى وفعل النبى صلى الله عليه وسلم لما فعل وتصديه لذلك الكافر كان طاعة لله تعالى وتبليغا عنه واستئلافا له كما شرعه الله تعالى له لا معصية ولا مخالفة له وما قصه الله عليه من ذلك إعلام بحال الرجلين وتوهين أمر الكافر عنده والإشارة إلى الإعراض عنه بقوله تعالى «وما عليك أن لا يزكى» وقيل أراد بعبس وتولى الكافر الذى كان مع النبى صلى الله عليه وسلم قاله أبو تمامة وأما قوله تعالى «وعصى آدم ربه فغوى» فالتحقيق أن المراد بالمعصية والغواية اللغويتان وهما وقوع صورة المخالفة والغواية التى هى ترك المراشد سواء وقعا عمدا أو نسيانا أو تأويلا لا الشرعيتان وهما المخالفة عمدا مع العلم بالتحريم فان المخالفة على هذه الصفة لم تقع من آدم عليه السلام وإنما وقعت منه نسيانا أو بالتأويل وذلك مبسوط فى الشفاء وكتب التفسير ورحم الله الإمام العالم ابن العربى حيث قال يجب تنزيه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عما نسب إليهم الجهال ولكن البارى سبحانه بحكمه النافذ وقضائه السابق أسلم آدم إلى الأكل من الشجرة متعمدا للأكل ناسيا للعهد فقال فى تعمده «وعصى آدم ربه فغوى» وقال فى بيان عذره «ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى» فتعلق العمد غير متعلق النسيان وجاز للمولى تبارك وتعالى أن يقول فى عبده لحقه عصى تثريبا ويعود عليه بفضله. فيقول نسى تقريبا ولا يجوز لأحد منا أن يطلق ذلك على آدم أو يذكره إلا فى تلاوة القرآن أو قول النبى صلى الله عليه وسلم وأما قوله تعالى «فلما آتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما آتاهما» فقال الواحدى فى تفسيره إن إبليس أتى حواء فى غير صورته التى تعرفه بها فقال لها ما الذى فى بطنك فقالت لا أدرى فقال إنى أخاف أن يكون بهيمة أو كلبا أو خنزيرا فذكرت ذلك لآدم فلم يزالا فى هم من ذلك ثم أتاها وقال إن سألت الله تعالى أن يجعله بشرا سويا مثلك أتسميه عبد الحارث وكان اسم إبليس فى الملائكة الحارث فلم يزل بها حتى غرها فلما ولدت ولدا بشرا سويا سمته عبد الحارث برضا آدم عليه السلام وذلك قوله تعالى «فلما آتاهما صالحا» أى ولدا بشرا سويا «جعلا له شركاء» يعنى إبليس فأوقع الجمع موقع الواحد فيما آتاهما من الولد إذ سمياه عبد الحارث ولا ينبغى أن يكون عبدا إلا لله تعالى ولم تعرف حواء أنه إبليس ولم يكن هذا شركا بالله تعالى لأنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما لكنهما قصدا إلى أنه كان سبب نجاته وتم الكلام

النصارى بتركيب الإله وكون عيسى عليه السلام جزءا منه من قوله تعالى «وروح منه» فجعل من للتبعيض ولاشك أن معه جهلين أحدهما بالقواعد إذ لو عرف أن هذا المعنى يستلزم حدوث الإله للزوم مشابهته للحوادث فى التغيير والافتقار إلى المخصص بمقدار مخصوص من المقادير المركبة ويستلزم انعدام حقيقة الألوهية بالكلية لأنه إذا كان عيسى عليه السلام حل فيه جزء من الإله وجزء الإله ليس باله فقد انعدم إذا بالكلية والثانى جهلهم باللغة العربية حيث حصروا معنى من فى التبعيض ويلزمهم أن يفهموا أيضا التبعيض منها فى قوله تعالى «وسخر لكم مافى السموات ومافى الأرض جميعا منه» كما فهموه من قوله تعالى وروح منه ولو كانوا عارفين باللغة العربية لفهموا أن من

فى قوله تعالى وروح منه ليست للتبعيض وإنما هى لابتداء الغاية أى روح جاء منه تعالى خلقا واختراعا كما أن معناها ذلك فى قوله تعالى «وسخر لكم مافى السموات وما فى الأرض جميعا منه» وإلى هذا أشار بقوله (و) الجهل (باللسان العربى الذى هو علم اللغة و) علم (البيان) ومن الجهل بعلم البيان اعتقاد صدور حوادث من غير المولى تبارك وتعالى كاعتقاد زيادة الايمان من سماع القرآن أخذا من قوله تعالى «وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا» وستر العورة من اللباس أخذا من قوله تعالى «يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم» وإثارة الرياح للسحاب ونشرها أخذا من قوله تعالى «الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا» ومن خالط علم البيان عرف أن الاسناد فى جميع ذلك من باب الاسناد المجازى العقلى وهو إسناد الفعل أوما فى معناه إلى غير ماهو له فى الظاهر عند المتكلم

وإذا عرفت أن الجهل بهذه العلوم يوقع صاحبه فى كفر أو بدعة تعين على من له قابلية لفهمها أن يجتهد فى تحصيلها ومن ليست له قابلية لفهمها وجب عليه أن يتعلم ماهو فرض عينى عليه من علم التوحيد ومن سمع فى الكتاب والسنة مايقضى ظاهره بخلاف ما عرف فى علم التوحيد قطع بأن ذلك الظاهر المستحيل غير مراد الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ذلك الكلام معنى صحيحا وتأويلا ممكنا مليحا ويؤمن على سبيل القطع بأن كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم حق لاتناقض فيه ولا حيد عن الصواب ولايغيره بعد ذلك الجهل بالمراد لأن القلب محشو باعتقاد تنزيه المولى تبارك وتعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام عن كل نقص وفساد وبالله التوفيق . ولما فرغ من مقدمة أصول الكفر شرع فى مقدمات الموجودات فقال

عند قوله تعالى «آتاهما» ثم ذكر كفار مكة فقال «فتعالى الله عما يشركون» اه . قلت قال ابن العربى فى الأحكام فى توهين هذا القول وتزييفه وهذا القول ونحوه مذكور فى ضعيف الحديث فى الترمذى وغيره وفى الإسرائيليات التى ليس لها ثبات ولايعوّل عليها من له قلب والقول الأشبه بالحق أن المراد بهذا جنس الآدميين وأما قول آدم عليه الصلاة والسلام «ربنا ظلمنا أنفسنا» فقول صدر منه على سبيل الاستكانة والتعظيم لجانب أوامر الله تعالى ونواهيه بحيث يحق على العبيد أن لو كان الأمر بأيديهم أن لاتقع منهم مخالفة بوجه من الوجوه لاعمدا ولانسيانا ولاباتهاك ولابتأويل وأشار عليه الصلاة والسلام بذلك إلى أنه لاحجة للعبد على سيده ومولاه ولا يعتذر لنفسه فيما خالف من أمره تعالى ونهيه ولاحق له على المولى العظيم أن يعذره بنسيان أوتأويل بل الحجة للمولى تبارك وتعالى على كل حال وحكمه على عبده بأنه معذور فى بعض الأحوال محض فضل منه جل وعلا وله أن يعذب من يشاء ويرحم من يشاء وهو المحمود المنزه عن النقص والظلم على كل حال وأما قصة يونس عليه الصلاة والسلام فليس فيها نص على ذنب وإنما فيها أبق وذهب مغاضبا وهما راجعان إلى قومه أى هرب منهم وذهب مغاضبا لهم لكفرهم ومجانبة أهل الكفر وهجران أوطانهم من أكبر الطاعات لوصدرا من غيره إلا أن الله سبحانه نبه نبيه يونس عليه السلام بذلك التأديب أنه ليس كغيره فى هذا لأنه من خواص حضرته المبعوث لهداية الخلق من عنده ولا يحصل المقصود من هدايتهم على التمام إلا بصبره على جفائهم ومشاهدة ضلالهم فلا يتصرف هو إذا إلا بالإذن الخاص لابالإذن العام كغيره فذلك التأديب تعليم وتريض للمستقبل لاعقوبة عن ذنب كما يعتقده من جهل وباطن ذلك التأديب يدل على الاعتناء العظيم بيونس عليه السلام والتشريف له بتولى المولى العظيم لتربيته وترييضه بلطيف تدبيره ولم يكله فى ذلك لنفسه ولالأحد من عبيده وأما قوله عليه الصلاة والسلام «لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين» فالجواب عنه ماسبق فى قول آدم عليه السلام «ربنا ظلمنا أنفسنا» وأما قوله تعالى «فظن أن لن نقدر عليه» فمعناه فظن أن لن نضيق عليه فيما فعل من الخروج عن قومه لأنه عليه الصلاة والسلام لم يتعمد فى ذلك معصية ولا قصد مخالفة ويدل على ذلك ماأخبر الله تعالى به عنه هنا من ظنه أن لايضيق عليه لأن ذلك مستلزم قطعا لعدم قصده عليه الصلاة والسلام المعصية إذ من قصد معصية خاف تضييق الله تعالى عليه بالعذاب ضرورة وإن كان من أدنى المؤمنين فكيف بأعلاهم وهم رسل الله تبارك وتعالى وأماقصة داود عليه السلام فقال عياض فى الشفاء لايجوز

أن

(والموجودات) الألف واللام فيها للاستغراق يعنى سواء كانت قديمة أو حادثة وأتى بعقدمة الموجودات أثر أصول الكفر شبه البرهان بعد الدعوة لأنه لما ختم الأصول بالجهل بالقواعد العقلية وهومتضمن لمذهب النصارى فى جعلهم الإله صفة تعالى الله عن قول الكفرة أتى بالموجودات ردا عليهم والله أعلم ، والموجودات (بالنسبة إلى المحل) مراده بالمحل الذات التى تقوم بها الصفات لا المكان الذى تجاوره الأجسام (و) إلى (المخصص) بكسر الصاد ومعناه الفاعل المختار الذى يخصص الممكن بجائز أراده دون جائز لم يرده (أربعة أقسام) وأما بالنسبة إلى القدم والحدوث فقسمان وذلك لأن الموجود إما قديم وهو الله تبارك وتعالى وصفاته الوجودية وإما حادث وهو ذوات الكائنات وصفتها (قسم غنى عن المحل) وهو الذات (و)غنى عن (المخصص) وهو الفاعل ومعنى استغنائه عن المحل أن يكون فى نفسه ذاتا موصوفة بصفات لا صفة ومعنى استغنائه عن المخصص أن لا يفتقر إلى فاعل مرجح لوجوب قدمه وبقائه تبارك وتعالى إذ لا مرجح سواه (وهو) أى القسم الغنى عن المحل والمخصص (ذات الله تعالى) وأصل ذات ذوو فحذفت العين لكراهة الواوين ثم قلبت اللام ألفا وألحقت بها التاء المجاورة والله أعلم والدليل على استغنائه تعالى عن المحل أنه لو احتاج إليه لكان صفة ضرورة أنه لا يفتقر إلى المحل سوى الصفات لكن كونه تعالى صفة محال لأنه لو كان صفة لما صح اتصافه بالمعانى ويلزم منه عدم اتصافه بالصفات المعنوية لأن الصفة لاتقوم بها الصفة إذ لو قبلت أن تقوم لزم أن لا تعرى صفة عما تقبله من الصفات كالذات إذ القبول نفسى لا يتخلف وذلك يستلزم دخول مالا نهاية له فى الوجود لأن الصفة القائم بها هى القابلة للاتصاف بالصفات ، ثم ننقل الكلام إلى تلك الصفات القائمة بها فيلزم مالزم فيما قبلها وهلم جرا ودخول ما لا نهاية له فى الوجود محال فاتصاف الصفة بالصفة محال والإله يجب اتصافه بالصفات فثبت أنه ذات لا صفة قطعا والدليل على استغنائه عن المخصص أن الاحتياج إلى المخصص يستلزم الحدوث لأن أثر المخصص لا يكون إلا حادثا لكن حدوثه محال بوجوب القدم والبقاء فاحتياجه إلى مخصص محال فيجب استغناؤه عنه وهو المطلوب (وقسم مفتقر) يعنى محتاج (إلى المحل) وهو الذات ومعنى افتقار الشىء إلى المحل ووجوده فيه اتصاف ذلك المحل به (و) مفتقر إلى (المخصص) وهو الفاعل المختار ومعنى افتقار الشىء إلى المخصص أن يكون حادثا محتاجا إلى فاعل يخصصه بالوجود بدلا من العدم الذى كان

أن يلتفت إلى ماسطره فيها الإخباريون من أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا ونقله بعض المفسرين ولم ينص الله تعالى على شىء من ذلك ولا ورد فى حديث صحيح ، والذى نص الله تعالى عليه قوله «وظن داود أنما فتناه إلى قوله وحسن مآب» وقوله فيه أواب ، فمعنى فتناه اختبرناه وأواب قال قتادة مطيع ، ثم حكى عن السمرقندى أن ذنبه الذى استغفر منه هو قوله لأحد الخصمين لقد ظلمك فظلمه بقول خصمه وإلى نفى ماأضيف فى الأخبار إلى داود عليه السلام من ذلك ذهب أحمد بن نصر وأبو تمامة وغيرهما من المحققين قال الداودى ليس فى قصة داود عليه السلام وأوريا خبر يثبت ولا ظن بنبى محبة قتل مسلم وقيل إن الخصمين اللذين اختصما إليه فى نتاج غنم على ظاهر الآية اه. قلت ولا شك أن فى كتب بنى إسرائيل فى هذه القصة تخليطا عظيما لا يليق أن يلتفت إليه وقد قال على ابن أبى طالب رضى الله عنه : من حدث بما قال هؤلاء القصاصون من أمر داود جلدته حدين لما ارتكب من هتك حرمة من رفع الله قدره ، وأما استغفاره صلى الله عليه وسلم وبكاؤه وتضرعه فجار على المعهود من حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى إجلالهم المولى الكريم وخوفهم منه وهيبتهم له على قدر معرفتهم به وأما قصة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مع زيد مولاه وزينب رضى الله عنهما فلا يصح فيها إلا ماذكره مولانا جل وعز فى كتابه العزيز من كونه تعالى زوّج لنبينا عليه الصلاة والسلام زينب بعد فراق زيد لها وشرع بذلك إباحة تزويج حلائل الأدعياء وأنهن لا يلحقن فى التحريم بحلائل أبناء النسب والرضاع فقال جل من قائل «فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها» إلى قوله وطرا وقد أوحى الله سبحانه إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بما أراده من تزويج زينب له قبل أن يطلقها زيد فلما ألقى فى قلب زيد حب فراقها ومنع من التمتع بها لما قرب أوان حرمة أمومتها لجميع المؤمنين وهيبة قربها من سيد ولد آدم وأشرف خلق الله أجمعين جاء يشكو تعاظمها عليه للنبى صلى الله عليه وسلم وأنه يريد فراقها فأمرها عليه الصلاة والسلام بإمساكها وتقوى الله تعالى فى شأنها عملا بالظاهر الذى أمر أن يحكم به وأخفى عليه الصلاة والسلام عن زيد وعن غيره مافى نفسه الطاهرة المطهرة من وحى الله تعالى له بأن زيدا يفارقها وهى زوجة له بعده حياء منه عليه الصلاة والسلام أن يظهر ذلك وزينب بعد فى عصمة زيد ولأن ذلك أيضا من العلم الذى لم يؤمر بإظهاره للناس فى ذلك الوقت فلما فارقها زيد رضى الله عنه وزوّجها المولى تبارك وتعالى منه عليه الصلاة والسلام قبل وانقاد ودخل عليها بلا إذن ولا مؤامرة مبالغة منه عليه الصلاة

عليه (وهو) أى القسم المفتقر إلى المحل والمخصص (الأعراض) أى الصفات القائمة بالأجرام من ألوان وطعوم وروائح وحركات وسكنات وغيرها وما ذكره من افتقار هذا القسم وهو الأعراض إلى المحل والمخصص ظاهر لأنها لما كانت صفات استحال أن تقوم بنفسها بل لا يمكن أن تكون موجودة إلا فى محل أى ذات تقوم بها ولما كانت حادثة وجب افتقارها إلى المخصص أى الموجد لها (وقسم مفتقر) أى محتاج (إلى المخصص) أى الفاعل المختار ومعنى افتقار الشىء إلى المخصص أن يكون حادثا محتاجا إلى فاعل يخصصه بالوجود بدلا من العدم الذى كان عليه (دون المحل) أى الذات (وهو) أى القسم المفتقر إلى المخصص دون المحل (الأجرام) جمع جرم وهو الشاغل للفراغ

بحيث يسكن فيه أو يتحرك وكذا حكم الجوهر الفرد إلا أنه أخص من الجرم فكل جوهر جرم وليس كل جرم جوهرا فيشتركان فى الجرمية وينفرد الجرم بالبسائط وما ذكره من افتقار هذا القسم وهو الأجرام إلى المخصص دون المحل فلأنها لما كانت حادثة بدليل لزومها للأعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما لزم افتقارها إلى مخصص موجد لها ابتداء وممد مبق لها بموالاة خلق أعراضها وأما افتقارها إلى مولانا تبارك وتعالى فلا يمكن أن تعرى منه ابتداء ولا دواما وأما وجوب غناها عن المحل فلأنها ليست صفات بل هى ذوات موصوفة بالصفات فلو قام جرم منها بجرم آخر لزم أن يتحد حجمهما وذلك يستلزم أن يكون الجرمان جرما واحدا وذلك لا يعقل (وقسم موجود) يعنى ثابت (فى المحل) يعنى فى الذات العلية قائم بها قيام الصفة بالموصوف (ولا يفتقر) يعنى لا يحتاج (إلى المخصص) يعنى إلى الفاعل المرجح المختار (وهو) أى القسم الموجود فى المحل ولا يفتقر إلى المخصص (صفات الله تعالى) جمع صفة وهى المعنى القائم وما ذكره فى هذا القسم الرابع وهو صفات الله تعالى من وجوب قيامه بذاته العلية ووجوب غناها عن المخصص فلأن كونها صفات يوجب استحالة قيامها بأنفسها لما يلزم عليه من قلب الحقائق إذ حقيقة الصفة يستلزم موصوفا يتصف بها فلو قامت بنفسها لم تكن صفة لكن مفارقة الصفة لحقيقتها التى هى الصفة للموصوف محال فقيامها إذا بنفسها الذى استلزم مفارقتها لحقيقة نفسها محال . فان قلت لماذا لم يطلق المصنف رحمه الله تعالى لفظ الافتقار على الصفة للذات العلية . فالجواب إنما لم يطلق لفظ الافتقار لما فيه من إيهام معنى لا يليق وقد أطلق الإمام الفخر

والسلام فى إظهار الرضا بعطية المولى تبارك وتعالى وأنساه حينئذ التعظيم لجانب المولى تبارك وتعالى والحياء منه الالتفات إلى مقالة الناس والحياء من زيد وغيره واتصف فى ذلك بما وصف الله تعالى به إخوانه من المرسلين عليه الصلاة والسلام فى قوله جل وعلا «الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا إلا الله وكفى بالله حسيبا» وحينئذ باح عليه الصلاة والسلام بما أوحى الله تعالى إليه فى شأن زيد وزينب ولم يخش أحدا من الخلق ومن هذا التقرير تفهم معنى قوله تعالى «وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه» أى وتخفى فى نفسك ما أوحى الله إليك به من مفارقة زيد لها وتزويجك إياها بعده وهذا هو الذى أبداه الله أى أظهره بعد ذلك وليس معنى الآية ما يعتقده بعض الجهلة أن الذى أخفاه النبى صلى الله عليه وسلم فى نفسه هو الشغف بحب زينب وحب فراق زيد لها ليتزوجها بعده ومع ذلك أمره بإمساكها حياء منه وخشية من مقالة الناس وهذا الفهم الركيك لا يرضى به عاقل ولا يرتكبه إلا غبى سيىء الخلق والأدب سخيف العقل جاهل ويكذب فهمه من الآية نفسها أن الله سبحانه وتعالى أخبره أنه يبدى ما أخفاه النبى صلى الله عليه وسلم فى نفسه ولم يبد سبحانه بعد ذلك إلا مفارقة زيد لزينب وتزويجها بعده من النبى صلى الله عليه وسلم لئلا يكون للناس حرج فى أزواج أدعيائهم ولم يبد سبحانه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان قد شغف بحب زينب وأنه كان يحب فراق زيد لها ليتزوجها بعده فهذه الآية بنفسها تكذب هذا الفهم السيىء نعوذ بالله تعالى منه وكيف يشغف أشرف الخلق بحب شىء من متعة الدنيا لاسيما بعد أن حصلت فى حوز غيره ومولانا جل وعز يقول له «ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم» وقال تعالى «ولقد آتيناك إلى قوله أزواجا منهم» وقال عليه الصلاة والسلام «لو كنت متخذا من الناس خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الرحمن» وقال عليه الصلاة والسلام «مالى وللدنيا» الحديث وقال «الدنيا جيفة قذرة» وأما قوله تعالى « وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه» فليس فيه عتب عليه كما يعتقده من لا خلاق له ولا أدب ولا فهم ولا دين وإنما هو مدح له عليه الصلاة والسلام بالخلق الجميل والطبع الكامل وهى الخشية من الناس أى الحياء منهم أن يقابلهم بما يسوءهم ثم أمره سبحانه أن يرجح خشية والحياء منه عند ورود أمره على الحياء من الناس وهكذا كان عليه الصلاة والسلام فى هذه القضية وغيرها لا يبالى بشىء إذا حضره حق الله تعالى وأما قصة يوسف عليه السلام وإخوته فليس فيها على يوسف عليه السلام

عتب

ذلك . ولما فرغ من مقدمات الموجودات شرع فى مقدمات الممكنات فقال (والممكنات) مراده بالممكنات الجائزات وهى مايصح فى العقل وجوده وعدمه (المتقابلات) أى المتنافرات التى يقبل الجرم كل واحد منها قبولا مساويا لقبول منافره (ستة) يؤخذ من عده الممكنات أنها محصورة فيما ذكر مع أن المعرفة والنكرة والمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحو ذلك داخلة فى الممكنات . ويجاب عنهم والله أعلم بأنها داخلة فى الصفات وعطف هذه المقدمة على الموجودات لما بينهما من الاشتراك فيشتركان فى الأجرام وأعراضها وينفرد الموجودات بذات الحق سبحانه وتنفرد الممكنات بالجائز المعدوم . ولما ذكر أن الممكنات ستة أشار إلى تفصيلها فقال (الوجود والعدم) هما بالنسبة إلى العالم سواء وإليه ذهب كثير من المحققين وذهب آخرون إلى أن العدم به أولى لأصالته فيه وعدم افتقاره إلى سبب وأيا ما كان فالترجيح بلا مرجح محال لأنه إذا استحال ترجيح

أحد المتساويين على الآخر فاستحالة ترجيح المرجوح أحرى وأولى . فان قلت لم قدم الوجود على غيره فالجواب لأن الوجود هو الأصل لأن باعتبار الوجود تبين ماعداه ثم عطف عليه مايقابله الأول فالأول باعتبار مايظهر ابتداء والله أعلم فاذا تبين هذا تعين لك إذا على سبيل القطع واليقين الضرورى بعد هذا التأمل افتقار كل جرم إلى مخصص فاعل يخصصه بالوجود أو العدم على ماسبق (والمقادير) أى ويخصصه أيضا بالمقدار المخصوص فى الطول والقصر والتوسط بينهما بدلا عن سائر المقادير التى يقبل الجرم جميعها على السواء (والصفات) أى ويخصصه أيضا بصفة معينة من حركة أو ضدها أو بياض أو ضده أو علم أو ضده إلى غير ذلك من سائر الصفات ونحوها (والأزمنة) أى ويخصصه أيضا بالوجود فى زمن معين بدلا عن مقابله من زمن متقدم أو متأخر (والأمكنة) أى ويخصصه أيضا بمكان مخصوص بدلا عن سائر مايقابله من الأمكنة (والجهات) أى ويخصصه أيضا بجهة مخصوصة من يمين أو شمال أو مغرب أو مشرق بدلا عن مقابله من سائر الجهات وبهذا يتضح لك أن العالم من عرشه إلى فرشه حادث مفتقر إلى الله تعالى افتقارا ضروريا لازما يشهد بوجوب حدوثه ووجوب افتقاره إلى الله تعالى اختصاصه بالوجود بدلا عن العدم الذى يقابله ومقداره المخصوص ووصفه المخصوص وزمنه المخصوص وجهته المخصوصة وكذلك مكان أجرامه المخصوصة فكل جرم من أجرام العالم ينادى نظيره بلسان الحال الذى هو أفصح وأصدق من لسان المقال كل ماوقع عليه بصرك أو جال فيه فكرك من أحوالى ليس مقابله بأولى من العدم منه ولولا الفاعل المخصص لوجوده فيما شاء من الأزمان على ماشاء من المقادير والصفات لكان يجب أن يبقى على ما كان عليه من العدم

عتب وأما إخوته فقال القاضى عياض رحمه الله تعالى لم تثبت نبوتهم حتى يلزم الكلام على أفعالهم وذكر الأسباط وعدهم فى القرآن عند ذكر الأنبياء قال بعض المفسرين يريد من تنبأ من أبناء الأسباط وقد قيل إنهم حين فعلوا بيوسف مافعلوا كانوا صغار الأسنان ولهذا لم يميزوا بيوسف عليه السلام حين رأوه ولهذا قالوا أرسله معنا غدا يرتع ويلعب وإن ثبتت لهم نبوة فبعد هذا وأما قوله تعالى ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه فالأقرب أن الوقف على قوله تعالى ولقد همت به ويستأنف قوله تعالى وهم بها لولا أن رأى برهان ربه على التقديم والتأخير أى لولا أن رأى برهان ربه لهم بها وقد علم أن لولا تقتضى امتناع جوابها لوجود شرطها فيكون هم يوسف عليه الصلاة والسلام بها منتفيا لرؤيته برهان ربه ويدل على حفظه عليه الصلاة والسلام من كل سوء هما كان أو غيره قوله تعالى كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين وقال تعالى ولقد راودته عن نفسه فاستعصم وقال جل من قائل وغلقت الأبواب وقالت هيت لك قال معاذ الله إنه ربى أحسن مثواى إنه لايفلح الظالمون قيل فى ربي إنه الله وقد قيل إن معنى هم بها أى بزجرها ووعظها وقيل بضربها ودفعها وقيل بها أى غمها امتناعه عنها ويحتمل أن يكون المراد هم بسببها أى أصابه هم بسبب هذه المحنة التى وقعت فيها من معصية المولى تبارك وتعالى وما كابدته من المشاق والشغف بحبه عليه الصلاة والسلام فرد عليه الصلاة والسلام على سبيل الرحمة لها أن لا تكون وقعت فى شىء من ذلك من أجله لكنه عليه الصلاة والسلام لما رأى ببصيرته برهان ألوهية المولى العظيم وعدله تبارك وتعالى فى جميع أفعاله وأحكامه سلم ورضى وزال همه فيها فيكون المعنى على هذا لولا أن رأى برهان ربه لدام همه أو يكون المعنى لولا أن رأى برهان ربه لسعى فيما يخلصها من هذه المحنة ويسكن عليها بعض لوعة الاشتياق إليه ولو بوعد منه لها فى المساعدة على ما أحبت منه أو نحو ذلك مما يترخص به فى الظاهر على سبيل التورية لضرورة الدفع عن نفسه وعنها لكن منعه من الالتفات إلى شىء من ذلك رؤيته عليه السلام لبرهان ربه الدال على كمال مالكيته للعبيد وأنه المنفرد بالتدبير والحكم ونفوذ المشيئة والاقتدار ولا معارض له فى حكمه وملكه فلا يليق بالعبد الفقير المضطر العاجز الجاهل إلا السمع والطاعة والانقياد لأمره ونهيه والرضا والتسليم ظاهرا

أبد الآباد . فان قلت هل العالم فى مكان أو فى جهة فالجواب العالم فى جهة كالطير فى الهواء لافى مكان لاستلزامه التسلسل وذلك لأن المكان هو استقرار جوهر على آخر فلو استقر العالم فى مكان لزم أن يكون ذلك المكان مستقرا على مكان آخر وهلم جرا إلى مالانهاية له ويلزم التسلسل وهو محال فاعرفه فانه نفيس قلّ من ينبه عليه . ولما فرغ من مقدمات الممكنات شرع فى ذكر مقدمة الصفات الأزلية وهو المقصود الأهم وحاصلها أنها تنقسم إلى سبعة أقسام : نفسية وهى التى لايعقل الموصوف بدونها كالوجود وسلبية وهى سلب أمر لايليق أن يتصف به سبحانه وتعالى وهى خمس صفات القدم وهو سلب العدم السابق عن الوجود والبقاء وهو سلب العدم اللاحق للوجود والمخالفة وهى سلب الجرمية والعرضية ولوازمها والقيام بالنفس وهو سلب الافتقار إلى المحل والمخصص والوحدانية وهى سلب الاثنينية فى الذات والصفات والأفعال ، ومعانى وهى كل صفة موجودة فى نفسها أوجبت له حكما سواء كانت قديمة كالقدرة والإرادة أو حادثة كبياض الجرم وسواده وهى سبع صفات القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام . ومعنوية وهى كل صفة ثبوتية لاتوصف بالوجود كالمعانى ولا بالعدم كالسلبية ملازمة للسبع الأول ، وهى كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما ، وفعلية وهى عبارة عن التعلق التنجيزى للقدرة والإرادة كخلقه ورزقه وهى على قسمين فعلية وجودية كما مثل وسلبية كعفوه عمن شاء فانه عبارة عن ترك العقوبة وهذا بناء على أن الترك سلب فعل يكون من الثانى وعلى أنه فعل يكون من الأول وجامعة لسائر الصفات كالجلال والكبرياء والعظمة والألوهية وسمعية وهى عبارة عن معانى ورد السمع بها وأعنى به الكتاب والسنة المتواترة وكذا خبر الآحاد بشرط إعطاء الدليل العقلى كالاستواء واليد والعين والوجه والجنب والأصبع والنزول والفوق وقد تقدم الكلام عليها مستوفى فانظره إن شئت والحمد لله وإنما تعرض فى هذه المقدمة لبيان قسم واحد وهو صفات المعانى اعتناء بثبوتها وأشار إلى وجوب وجودها ردا على المعتزلة الذين قالوا بنفيها فقال (والقدرة الأزلية) قدم القدرة على غيرها وإن كانت متوقفة على الإرادة لأن لها مدخلا تاما فى التأثير فكأنها بمنزلة الذات ولهذا وصفت بأنها مؤثرة على سبيل المجاز وذكر الإرادة بأثرها لأنها كالوصف لها من حيث تخصيص أحد المقدورين وإن كان تأثير القدرة متوقفا على تأثير الإرادة ولتوقف تأثيرها أيضا على العلم ، وذكر العلم أثر الإرادة لتوقف تأثيرها على العلم إذا القصد إلى إيجاد شئ مع الجهل محال ، وذكر الحياة بعد هذه الصفات لكونها شرطا فيها لتوقف الفعل عليها وفى الثلاث صفات.

وباطنا لقضائه وقدره من غير ترخص ولا تأويل ولا شفقة على نفسه ونفس غيره كما قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وقال جل من قائل إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فعلى العبد أن يمضى فى طاعة مولاه أصم أبكم أعمى عن كل ماسوى طاعته تبارك وتعالى وهذا هو الذى فعل الصدّيق عليه الصلاة والسلام فى هذه القضية ومضى مسرعا فى طاعة المولى تبارك وتعالى فى ظاهره وباطنه مسلما لحكمه غير ملتفت لملك زليخا له ولا لشغفها بحبه ولا لجمالها الفائق ومنظرها الرائق ولا لوعدها إن ساعدها على ماتحب ولا لوعيدها فى إبايته عنها واستسهل فى طلب رضا المولى تبارك وتعالى المنفرد بالحكم والملك كل صعب ولم يبال بعداوة جميع العوالم له وغضبهم عليه إذا فاز برضا المولى الكريم عنه تبارك وتعالى كما قال بعض الموفقين رضى الله عنهم فى مثل هذا :

فليتك تحلو والحياة مريرة ... وليتك ترضى والأنام غضاب

فياليت مابينى وبينك عامر ... وبينى وبين العالمين خراب

فان صح منك الود فالكل هين ... وكل الذى فوق التراب تراب

وكل هذا إنما حصل للصديق عليه الصلاة والسلام بتوفيق المولى تبارك وتعالى وعصمته كما قال جل من قائل كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين . وأما خبر موسى عليه السلام مع قتيله الذى وكزه فقد نص الله تعالى على أن القتيل من عدوه وإنما قصد عليه السلام إغاثة الملهوف الإسرائيلى فوكز العدوّ القاهر له بنية دفعه عمن استولى عليه فصادف موته من غير عمد وقوله عليه السلام هذا من عمل الشيطان حسن أدب منه فى نسبة الفعل المحبوب للشيطان اليه ولم يحبه الشيطان هنا لايقاعه الكليم فى معصية لأنه معصوم منها بل لتوهم الشيطان ذلك توهما أخطأ فيه وخاب فيه ظنه وقوله عليه السلام ظلمت نفسى فاغفرلى جرى على المألوف من خوف الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام من الله تعالى خوف هيبة وتعظيم وإن علموا عدم المؤاخذة من المولى تبارك وتعالى ولهذا اعتذروا فى الموقف لما علموا عدم المؤاخذة به وعلى هذا يحمل استغفار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وخوفهم وأما قوله تعالى ولقد فتنا سليمان فمعناه ابتليناه بولادة شق إنسان حين نسى أن يقول

إن

ولما كان الحى لا يخلو عن السمع والبصر والكلام تكلم على السمع والبصر والكلام بعد الحياة وقدم السمع والبصر على الكلام لكثرة الكلام مع المعتزلة فى صفة الكلام حتى قيل سمى علم الكلام لكثرة الكلام فيه بين أهل السنة رضى الله عنهم والمعتزلة وقدّم السمع على البصر لتقديمه فى القرآن والسنة قال الله العظيم إننى معكما أسمع وأرى وهو السميع والبصير وقال تعالى لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر وقال صلى الله عليه وسلم إنما تدعون سميعا بصيرا متكلما وهذا من منح العلم وترتيب حسن والله أعلم. فان قلت ما المراد بالتوقف المذكور فالجواب هو توقف معية وهو فهم الشيئين ٧ بالآخر لا توقف تقدم لاستلزام الثانى الحدوث لهذه الصفات وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها ﴿تنبيه﴾ تعاريف المصنف رحمه الله تعالى لهذه الصفات الأزلية إنما هى رسوم وليست بحدود حقيقة فلو كانت حدودا حقيقة لزم منه معرفة كنه الإله وذلك محال إذ لا يعرف الله إلا الله وإطلاق الحقيقة عليها مجاز فاعرفه فانه نفيس وخرج بقوله الأزلية القدرة الحادثة فلا يقال فيما تتعلق به تأثير وإنما يقال فيه كسب بخلاف القدرة الأزلية وهى (عبارة عن صفة) كالجنس فى التعريف شامل لجميع الصفات المتعلقة كالمعانى (يتأتى بها) أى يتيسر بالقدرة فصل يخرج سائر الصفات ماعدا الإرادة لأن الإرادة يتأتى بها وإنما قال بها ولم يقل لها لأن نسبة التأثير إلى القدرة مجاز وللذات حقيقة ومن أسنده إلى القدرة حقيقة فقد أشرك مع الله والإشراك كفر فاعرفه (إيجاد) فصل ثان يخرج به الإرادة لأن تعلقها تخصيص لا إيجاد ويبقى الحد لمحدوده والإيجاد إخراج الممكن من العدم إلى الوجود (كل ممكن) كليا كان أو جزئيا جوهرا كان أو جسما أو عرضا تعلق علم الله بعدم وقوعه كإيمان أبوى جهل ولهب أو بوقوعه كوجود العالم ويتناول أفعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا ويتناول ماله سبب كوجود الإحراق عند النار والشبع عند الأكل وما لا سبب له كخلق السموات والأرض (وإعدامه) أى إعدام الممكن، والإعدام أن يصير الشىء لا شىء كما كان أولا وهذا القيد إنما يتأتى على مذهب الجمهور والذين يرون أن إعدام الجوهر إنما هو بقدرته تعالى وهو المختار أما على مذهب إمام الحرمين الذى يرى إن اعدامها بكف الأعراض عنها فلا إلا إذا بنينا على أحد قولى الأصوليين أن الكف فعل فحينئذ ينطبق الحد عليها وأما عدم الأعراض فهذا الحد أيضا إنما يتأتى على مذهب القاضى والرازى وأما على مذهب إمام الحرمين الذى يرى استحالة بقاء الأعراض وإنما هى بنفس وجودها تنعدم فعدمها واجب والواجب ليس بممكن فلا تتعلق به القدرة (على وفق الإرادة) يعنى أن الله تعالى لا يخلق ويوجد بقدرته إلا ما أراده

إن شاء الله بعد قوله لأطوفن الليلة على مائة امرأة أو تسع وتسعين كلهن يأتين بفارس يجاهد فى سبيل الله وليس ذلك عقوبة بل تنبيها من المولى تبارك وتعالى لخاصته على كمال التحرز فى المستقبل وشرفهم جل وعلا بأن تولى رياضتهم بنفسه ولم يكلهم إلى غيره من الأسباب العادية وألقى ذلك الشق على كرسيه لكمال الاعتبار والاعتناء برؤية مانبهه به المولى العظيم عيانا، وإياك يا أخى أن تصغى بأذنك لما يذكره هنا جهلة المؤرخين والمفسرين من العظائم التى لا يرضى أن يلتفت إليها مؤمن. وأما قوله جل وعلا فى حق إبراهيم عليه السلام فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى الخ فهو إقامة منه عليه الصلاة والسلام الدلالة لقومه على حدوث هذه العلويات التى عبدها قومه وادعوا لها الألوهية ولذلك قال جل من قائل وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه الآية لأنه عليه الصلاة والسلام كان يعتقد ربوبيتها أو يشك فيها وعند إقامة هذا الدليل زال عنه ذلك الاعتقاد أو الشك كما توهمه كثير ممن لا خلاق له ممن يدّعى التصوف وغيره لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الكفر قبل النبوّة وبعدها فى صغرهم وكبرهم بل هم معصومون من جميع المعاصى صغيرها وكبيرها عموما على ماسبق تحقيقه فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام هذا ربى أهذا ربي على ماتزعمون بحذف حرف الاستفهام أو من باب ذكر دعوى الخصم لإقامة البرهان على إبطالها وطلوع هذه الكواكب بعد أن لم تكن هو فى الاستدلال به على حدوثها كالأفول إلا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أخر الاستدلال على حدوثها إلى رؤية أفولها لما فى الأفول من التغير بالنقصان فدلالته على حدوث تلك الكواكب وعدم صلاحيتها للربوبية واضح للذكى والغبى أما طلوعها وإن كان دليلا على حدوثها من ناحية تجدده بعد أن لم يكن فلأنه لما كان فيه كمال لها لما صاحبه من تلك الأنوار التى توجب لذة النفس والامتداد إليها بالأبصار فقد يسكن عقل الغبى الشهوانى المقلد أو المعاند فلا يتأمل فى وجه دلالته على الحدوث ولا يصغى لسماعها وأما قوله تعالى فى حق موسى عليه السلام مع السحرة فأوجس فى نفسه خيفة موسى فخوفه عليه الصلاة والسلام إنما كان لأجل الله وغيرة على توحيده خاف أن لا تتضح للحاضرين دلالة معجزته مع خارقهم وقد قيل إن سبب خوفه عليه الصلاة والسلام أنه سمع جبريل عليه السلام يقول للسحرة عند إلقائهم حبالهم وعصيهم ألقوا يا أولياء الله فخاف من

أى إلا ماخصصه بإرادته وفيه إشارة إلى أن فعله للكائنات إنما هو بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبائعيين (و) الثانى من المعانى (الإرادة) الأزلية (صفة) كالجنس فى الحد شامل لجميع الصفات المتعلقة (بتأثيرها) فصل يخرج به الصفات ماعدا القدرة لأن القدرة يتأتى بها أيضا (تخصيص الممكن) أى ترجيحه فصل يخرج به القدرة وبقى الحد لمحدوده (ببعض ما يجوز عليه) أى على الممكن والذى يجوز متقابلات ستة وهى الوجود والعدم والمقادير والصفات والأزمنة والأمكنة والجهات فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصصه بالوجود دون العدم تخصيص الإرادة فيه وإيجاده هو تأثير القدرة (على وفق العلم) يعنى أن الإرادة الأزلية تابعة فى تعلقها للعلم فكل ما علم أنه يكون من الممكنات أولا يكون فذلك مراده جل وعلا وفيه رد على

المعتزلة حيث ذهبوا إلى التلازم بين الأمر والإرادة وذلك باطل لأنه يلزم عليه أن يقع فى ملك مولانا مالا يريد تعالى الله عن ذلك فلا ملازمة بين الأمر والإرادة على مذهب أهل الحق بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يأمر ويريد كإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام وسائر المؤمنين وقد لا يأمر ولا يريد كالكفر فى حقهم وقد يأمر ولا يريد كإيمان من سبق فى علم الله أنه لا يؤمن كأبى جهل وأضرابه فانه مأمور بالإيمان ولم يرده منه وقد يريد ولا يأمر كالكفر والمحرمات والمكروهات والمباحات فانه أرادها بدليل وقوعها ولا يأمر بها فاعرفه

واحترز بالممكن فى التعريفين من الواجب الذاتى ومن المستحيل الذاتى فان القدرة والإرادة لا يتعلقان بهما ولو تعلقتا بالواجب لزم تحصيل الحاصل أو انقلاب حقيقته إن قدر تعلقهما بعدمه ولو تعلقتا بالمستحيل لزم فيه ما ذكرناه على العكس وشمل الممكن ما يصدر عن الفاعل الظاهرى إذ هو سبحانه الخالق له وإن كسبه الفاعل كما شمل الإعدام والتروك غير الأزلية على نزاع الأصح منه تعلقها بها على ما اعتمده المصنف رحمه الله تعالى ونفعنا به فى شرحه وبالغ فى الاحتجاج عليه من أن العدم مقدور لله سبحانه طارئا أو سابقا أما الأول فظاهر وأما الثانى فبناء على إن علة الاحتياج الإمكان فقط وليس الحدوث جزءا من العلة ولا شرطا . فان قلت مامعنى القدرة على العدم السابق فالجواب معناه احتياجه فى استمراره فيما لا يزال وللفاعل المختار سبحانه أن يجعل مكانه الوجود وكذلك الأصح أيضا أن التروك مقدورة للقادر كالإعدام غير الأزلية لأن الترك هو الكف والإمساك عن الفعل وهو أمر وجودى وأما العدم السابق فى الأزل فالأصح

قوله اهم يا أولياء الله أن يكون ذلك علامة لظهور خارقهم للحاضرين فيتمادوا على الضلالة والله تعالى أعلم وبالله تعالى التوفيق وقس على هذا كل ما يرد عليك من الظواهر وبمثل هذه التأويلات يجب أن يتأول ما يوهم ظاهره نقصا فى حق الملائكة عليهم الصلاة والسلام كقصة هاروت وماروت وجعلهما ملكين يعلمان الناس السحر ويزيد فيها كذبة المؤرخين من أنهما عوقبا ومسخا وذلك كله كذب وزور لا يحل اعتقاده ولا سماعه بل الذى يجب اعتقاده فى حق جميع الملائكة ما وصفهم به المولى العظيم تبارك وتعالى بأنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وأنهم لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون يسبحون الليل والنهار لا يفترون وإنما الذى يجب اعتقاده فى قصة هاروت وماروت أنهما إن لم يكونا ملكين فواضح وإن كانا من الملائكة فتعليمهما السحر لم يكن لأجل العمل به بل للتحرز منه بتعريف حقيقته وبيان شره وعقوبته ولهذا أخبر الله عنهما أنهما قالا إنما نحن فتنة فلا تكفر وهذا كتعليم حقيقة الزنا وأنواع الربا والمحرمات ليتحرز المكلف منها لأن التحرز من الشر موقوف على معرفته ولهذا قال حذيفة رضى الله عنه كان الناس يسألون النبى صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه وأما قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام خطابا لمولانا جل وعلا حين أخبر أنه جاعل فى الأرض خليفة أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك فهو استفهام منهم لمجرد الاستعلام لا الانكار والاعتراض الموجبين لكفر من صدر منه ولهذا أتوا عليهم الصلاة والسلام بجملة ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك احترازا عما يوهمه الاستفهام من الإنكار والاعتراض فقالوا عليهم الصلاة والسلام ما معناه لم نسأل إنكارا ولا اعتراضا ونحن نسبح أى ننزه يامولانا ذاتك وصفاتك عن النقص والتمثيل وننزه أفعالك كيفما تصرفت وأحكامك كيفما توجهت عن الجور والباطل وقبول الإنكار والاعتراض وقولهم بحمدك يعنون ننزهه فى حال كوننا حامدين لك أى مادحين لك بكل كمال على كل حال فتكون الباء للمصاحبة أو ننزه بسبب نعمة توفيقك الذى يوجب حمدك وشكرك لا بحول منا ولا قوة فالباء على هذا سببية ويكون من باب التعبير بالمسبب عن السبب لأن الحمد بمعنى الشكر مسبب عن النعم ويحتمل أن يكون المعنى ننزه بنفس حمدك أى مدحك بكل كمال لأن المدح بالكمال

نعلقه به على ماقاله الشيخ المنجور وللقدرة تعلقان أزلى وغير أزلى وكذا الإرادة سواء بسواء فالأزلى للقدرة تابع للأزلى للارادة فاعرفه والتعلقات عند أهل الحق ثلاثة مرتبة تعلق القدرة وتعلق الإرادة وتعلق العلم فالأول مرتب على الثانى والثانى مرتب على الثالث فالترتيب فى نفس التعلق لافى الصفات فاعرفه . فان قلت هل التأثير فى المقدور وقع بصفات المعاني لاالمعنوية أو بهما معا فالجواب وقع بهما معا وذلك أن المعنوية لما كانت صفات ثبوتية لاتعقل على حيالها إلا بواسطة المعاني فكذلك تعلقاتها لاتعقل على حيالها وإنما تعقل بواسطة تعلقات المعانى ولا مانع من اتحاد المتعلق كما فى صفة العلم والكلام فاعرفه فانه نفيس قل من ينبه عليه (و) الثالث من المعانى (العلم) الأزلى (صفة) كالجنس يشمل جميع الصفات المتعلقة (ينكشف بها) يعنى يتضح فصل يخرج به جميع الصفات ماعدا السمع والبصر والادراك على القول به والتعبير بالمضارع يقتضى دوام الانكشاف واستمراره وقيل بها ولم يقل لها لأن نسبة الانكشاف للذات حقيقة وللعلم مجاز كما تقدم فى القدرة (المعلوم) فصل ثان يخرج به السمع والبصر والادراك لأن هذه تتعلق بالموجود مطلقا واجبا كان أوممكنا دون المعلوم الصادق بالمستحيل والممكن المعدوم فانها لاتتعلق بهما وبمقابلهما والمعلوم ماشأنه أن يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل (على ماهو به) تأكيد وتصريح باخراج الجهل المركب لأنه لاينكشف به المعلوم على ماهو به (انكشافا) أى اتصافا لاخفاء معه (لايحتمل) العلم (النقيض) يخرج به اعتقاد غير الجازم لأنه يحتمل النقيض بتشكيك مشكك إن كان على غير ضرورة أو برهان أو بالسلب والعياذ بالله إن كان عنهما وفى بعض النسخ (بوجه من الوجوه) أشار به والله أعلم إلى ماقرره المصنف رحمه الله فى بعض تآليفه من أن العلم تلزم فيه ثلاثة أمور الجزم والثبات والطباق فلا يحتمل النقيض بحسب الذهن للجزم ولا بحسب الخارج للمطابقة للواقع ولا بحسب تشكيك مشكك لأجل الثبات هذا معنى كلامه والله أعلم. واعترض على هذا الحد بأنه يلزم فيه الدور وذلك أن المحدود يتوقف على الحد والحد يتوقف على المحدود وهو عين الدور . ويجاب بأن الحد المذكور لفظى وقد صرحوا بأن الحدود اللفظية لايرد عليها الدور وللعلم تعلق واحد أزلى وهو صريح كلام المصنف رحمه الله ونفعنا به آمين فى الكبرى فى فصل وجوب الوحدة للصفات وقيل له تعلقان أزلى وغير أزلى وهو ظاهر كلام ابن أبى شريف فى حواشى العقائد على مانقل الشيخ يس عنه حيث قال وقد صرح ابن أبى شريف فى حواشى العقائد أن تعلق العلم أزلى وفى بعض حواشيه عند قوله صفة أزلية تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها تمتاز المدركات عند تعلق تلك الصفة امتيازا قديما إذا كان

بالكمال تنزيه عن ضده فتكون الباء للآلة والله تعالى أعلم وقولهم ونقدس لك يعنون والله تعالى أعلم نقدس أنفسنا أى نطهرها من كل خاطر ردىء لك أى لأجل رضاك والغنية بك عن كل ماسواك ويحتمل أن يكون المعنى نطهر قلوبنا لأجل خدمتك وعبادتك إذ لايصح الخدمة والعبادة إلا مع قلب نقى من جميع الأدران وأما جوابه جل وعلا لهم بقوله إنى أعلم ما لاتعلمون فمعناه والله تعالى أعلم إنى وإن جعلت فى الأرض من يفسد فيها ويسفك الدماء فانى أعلم مافى ذلك من الحكم والمصالح التى تقع بمحض الاختيار لابالزوم والإيجاب مالا تقدرون على الإحاطة بعلمه وبقية مافى الآية من المعانى محله التفسير وبالله تعالى التوفيق (وأفضلهم سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله عدد ماذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين) لاريب ولاخفاء لكل مؤمن أن سيدنا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله تعالى أرسله جل وعلا بالهدى ودين الحق لكافة الإنس والجن وجعل سبحانه شريعته السمحاء ناسخة لجميع الشرائع باقية إلى أن تقوم الساعة ولم يخالف فى ثبوت رسالته عليه الصلاة والسلام من أهل الملل والأديان إلا البعض من اليهود والنصارى والحجة عليهم أنه عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة والرسالة وأظهر المعجزة وكل من كان كذلك فهو نبى رسول أما دعواه عليه الصلاة والسلام الرسالة إلى الخلق فأمر معلوم بالضرورة وأما إظهاره للمعجزة فلأنه أتى بالقرآن وأخبر بالمغيبات وأظهر أفعالا كثيرة تخرج عن الحصر على خلاف المعتاد بلغت جملتها حد التواتر واستيفاء ذلك مما لاتفى به الأسفار الكبيرة ولا التصانيف الطويلة وكل ذلك زيادة على النصوص الدالة على نبوته وعظيم شرفه الوارد فى كتب الأنبياء المتقدمين عليهم الصلاة والسلام المنقولة إلى القرى المشهورة فيما بين أممهم وهى نصوص كثيرة جدا كافية فى معرفة نبوته عليه الصلاة والسلام . منها ماجاء فى السفر الخامس من التوراة جاء الله من طور سيناء وأشرق من ساعير واستعلن من جبل فاران وذلك كناية عن إنزال الله تعالى التوراة على موسى عليه السلام بطور سيناء والإنجيل على عيسى عليه السلام بساعير وهو جبل من جبال الشام وإنزال الفرقان على نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بجبل فاران وفاران هى مكة بإجماع ، ومعنى جاء الله أى جاء شرعه ودينه

ذلك التعلق قديما وهو التعلق بالنسبة إلى الأزليات والمتجددات باعتبار أنها ستحدث وحادثا إن كان حادثا وهو التعلق بالنسبة إلى المتجددات باعتبار وجودها الآن أو فى الزمان الماضى فلا إشكال فى توقيت الانكشاف بالتعلق اهـ (و) الرابع من المعانى (الحياة) الأزلية (صفة) كالجنس فى الحد يشمل جميع الصفات (تصحح) أى توجب (لمن قامت) الحياة (به أن يتصف بالادراك) أزلا وأبدا . فان قلت لم قال فى الحد أن يتصف بالادراك ولم يقل أن يدرك فالجواب لأن الذى من لوازم الحياة صحة أن يدرك دون العلم نفسه والتعبير بالادراك إنما يحسن على القول بأن البارى سبحانه وتعالى يجوز وصفه به فلو قال أن يتصف بالعلم كان أولى والله أعلم وشمل الادراك السمع والبصر والإدراك نحو اللمس والشم والذوق على القول به ولم يشمل نحو القدرة والارادة والعلم والكلام مع أنها مصححة لمن قامت به ذلك ولهذا صرح المصنف رحمه الله تعالى فى صغرى الصغرى باستحالة وجود الصفات السابقة وهى القدرة والارادة والعلم والسمع والبصر والكلام بدونها . وأورد على قوله إن الصفات السابقة تستحيل بدون الحياة حنين الجذع وكلامه بعض الجمادات وأجيب بأنه يجوز أن يخلق فيها الحياة فليس المراد الاستحالة العقلية على وجه بعيد فتدبره والحياة ليست من الصفات المتعلقة فلذلك لاتطلب أمرا زائدا سوى ذات الحى بخلاف غيرها من الصفات التى تقتضى زائدا على القيام بالذات كالعلم مثلا فانه بعد قيامه بالذات يطلب أمرا يعلم به وكذا باقى هذه السبع . والحاصل أن جميع صفات المعانى متعلقة أى طالبة لزائد على القيام بمحلها سوى الحياة وهذا التعلق نفسى أى ذاتي لتلك الصفات كما أن قيامها بالذات نفسى لها أيضا . فان قلت جعلهم التعلق صفة البارى هل ذلك على سبيل الحقيقة أو التجوز فالجواب جعل ذلك على وجه التجوز لاعلى سبيل الحقيقة لأنه وصف لصفة ولكن الصفة لاقيام لها بنفسها بل تقوم بالذات فتكون صفتها صفة للذات من حيث إن تعلق القدرة مثلا كون الذات متعلق قدرته بكذا وقس على ذلك (و) الصفة الخامسة من المعانى المتعلقة (السمع) الأزلى (صفة) كالجنس فى الحد يشمل جميع الصفات ماعدا العلم والبصر والادراك لأنه (ينكشف بها) أيضا (كل موجود) يعنى قديما كان أو حادثا فصل يخرج به العلم لأنه يتعلق بما هو أعم من الموجود وهو المعلوم الشامل للمستحيل والممكن المعدوم والسمع والبصر لايتعلقان بهما (على ماهو به انكشافا) زيادة إيضاح وبيان (يباين سواه ضرورة) فصل ثالث يخرج به البصر والادراك لأن هذه الصفات لما كانت غير متحدة الحقيقة فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة

الحق من هذه المواضع على أيدى هؤلاء الرسل عليهم الصلاة والسلام وانظر كيف عبر فى التوراة عن ظهور نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بالاستعلان الذى يقتضى كمال الوضوح والظهور إشارة إلى كثرة معجزات نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وإظهار دينه على جميع الأديان وانتشاره وبقائه إلى أن تقوم الساعة ، ومنها ماجاء فى السفر الخامس من التوراة أنه تعالى قال لموسى عليه السلام إني مقيم لبنى إسرائيل نبيا من بنى إخوتهم مثلك وأجرى قولى فى فيه ويقول لهم ما آمره به والرجل الذى لايقبل قول النبى الذى يتكلم باسمى فأنا أنتقم منه ولا شك أن المراد ببنى أخوة بنى إسرائيل بنو إسمعيل إذ إسرائيل هو يعقوب من ولد إسحق أخى إسمعيل عليهم السلام ولم يبعث من ولد إسمعيل بعد موسى عليه السلام غير سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ومنها ماجاء فى السفر الأول من التوراة أنه تعالى قال لإبراهيم عليه الصلاة والسلام إن هاجر تلد ولدا ويكون من ولدها من تكون يده فوق الجميع ويد الجميع مبسوطة إليه بالخشوع ولاخفاء أنه لم يكن من ولد هاجر من يده فوق الجميع غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانه بعث إلى أهل الأرض كافة وأظهر الله تعالى دينه على جميع الأديان كلها وأذعن له جميع أهل الأرض وبسطوا إليه أيديهم بالذلة والخشوع ،ومنها ماجاء فى المصحف الرابع عشر من الإنجيل أنا أطلب لكم إلى أبي حتى يمنحكم ويعطيكم بارقليطا ليكون معكم إلى الأبد والبارقليط روح الحق واليقين ، وفى الخامس عشر من الإنجيل فأما بارقليط روح القدس الذى يرسله أبى باسمى هو يعلمكم ويمنحكم جميع الأشياء وهو يذكركم ماقلت لكم ثم قال وإنى أخبرتكم بهذا قبل أن يكون حتى إذا كان ذلك تؤمنون به وقوله أبى معناه ربى وإلهى وقوله باسمى يعنى بالنبوة مثلى ومعنى البارقليط النبى كاشف الخفيات ومعنى كونه روح الحق واليقين والقسط الذى هو العدل أن هذه الأشياء قبل مبعث نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم كالميتة لاحراك لها ولا انتعاش ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إذا بعث هو كالروح لها فترجع حينئذ قائمة فى الأرض ولا خفاء أنه عليه الصلاة والسلام هو الذى أحيا الله تعالى به بعد عيسى عليه السلام الحق واليقين والعدل بعد ماخمدت وماتت وانتشر الباطل وقوى أمره وهو عليه الصلاة والسلام الذى يبقى شرعه إلى الأبد ، وفى المصحف السادس عشر من الإنجيل

أقول

فلا يلزم من اجتماعها فى متعلق واحد الاتحاد لأن كل صفة من هذه الصفات تعلقا يخصها ليس هو عين الآخر فاعرفه (و) الصفة السادسة من صفات المعانى (البصر) الأزلى (مثله) يعنى مثل السمع فى جميع ماتقدم فى تعريفه وفى وجوب تعلقه بكل موجود قديما كان أو حادثا. وأورد على هذين التعريفين المذكورين لزوم الدور لتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الآخر. ويجاب بما أجيب به فى صفة العلم بأن هذين التعريفين المذكورين لفظيان وقد صرحوا بأنه لا يرد عليهما الدور فاعرفه وللسمع والبصر تعلقان أزلى وغير أزلى فالأزلى تعلقه بذاته وصفاته الوجودية فى الأزل وغير الأزلى تعلقه بذوات الحوادث الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية فيما لايزال. فان قلت إذا وجب تعلق السمع والبصر بالموجودات والعلم قد تعلق بها يلزم إما تحصيل الحاصل أو اجتماع المثلين المتلازمين إن كان ماتعلق به السمع والبصر تعلق به العلم وأما خفاء بعض المعلومات عن العلم إن لم يكن كذلك وكلاهما محال فالجواب إنما نختار الأول ولا يلزم من ذلك الالزامان ضرورة أنهما غير متحدى الحقيقة سواء قلنا إنهما أنواع العلم أولا فتعلقاتها كذلك كل تعلق له حقيقة من الانكشاف تخصه. فان قلت قد جعلتم التعلق وصفا نفسيا للصفة وهو ما لا تعقل بدونه والسمع والبصر موجودان فى الأزل من غير تعلق لهما بذواتنا إذ هى معدومة فى الأزل فالجواب أنهما تعلقا فى الأزل بما كان موجودا وهو الذات الأزلية وصفاتها الوجودية فلم يكن السمع والبصر غير متعلقين ولا يلزم جميع المتعلقات (و) الصفة السابعة من المعانى (الإدراك) يعنى إدراك المشمومات وإدراك الملموسات ثابتة لله زائدة على العلم من غير جارحة ولا اتصال ولا حدوث وهذا القول لإمام الحرمين وإلى هذا القول أشار المصنف نفعنا الله تعالى به بقوله (على القول به) أى بثبوته له تعالى (مثلهما) يعنى مثل السمع والبصر فى تعريفه وفى وجوب تعلقه بكل موجود وأنه لا يختص بما اختص به فى الشاهد وفيه ثلاثة أقوال: القول بالثبوت كما ذهب إليه إمام الحرمين والقول بالنفى كما ذهب إليه بعضهم لما رآه ملزوم الاتصال بالأجسام، يعنى ويدخل فى العلم والقول الثالث وهو المختار عند المحققين بالوقف فيه إثباتا أو نفيا (و) الصفة الثامنة من المعانى المتعلقة (الكلام الأزلى) أى القديم (وهو المعنى) كالجنس فى الحد يشمل جميع المعانى المتقدمة (القائم بالذات) العلية فيه رد على المعتزلة القائلين بأنه لا يقوم بذاته تعالى وإنما يخلقه فى جرم من الأجرام تعالى الله عن قولهم (المعبر عنه) عن الكلام الأزلى (بأنواع العبارات المختلفات) فاذا عبر عنها بالعربية فالقرآن وبالسريانية فالإنجيل وبالعبرانية فالتوراة والمسمى واحد وإن اختلفت العبارات هذا معنى كلامه سبحانه وفيه رد على

أقول لكم الآن حقا يقينا إن انطلاقى عنكم خير لكم فان لم أنطلق عنكم إلى أبى لم يأتكم البارقليط وإن انطلقت أرسلت به إليكم فاذا ماجاء هو يفيد أهل الأرض العلم ويدينهم ويوبخهم ويوقفهم على الخطيئة والبر ثم قال إذا جاء روح الحق واليقين يرشدكم ويعلمكم ويذكركم بجميع الخلق لأنه ليس يتكلم ببدعة من تلقاء نفسه ومعنى انطلاق عيسى عليه السلام إلى أبيه أى ربه عز وجل انطلاقه إلى محل رفعته وكرامته والاستراحة من الناس والتوجه بكلية القلب إلى الولى تبارك وتعالى وكونه يرسل نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون معناه أنه يتسبب فى ذلك برغبته إلى الله تعالى ويحتمل أن يكون معناه لما علم عليه الصلاة والسلام أن بعث سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم إنما يكون بعد رفعه وتغييبه عن الناس وأن رفعه من أمارات بعثه صلى الله عليه وسلم فأسند إرساله إلى نفسه بهذا المعنى على سبيل المجاز والله تعالى أعلم، ومنها ماجاء فى الزبور من قوله تعالى خطابا لنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم تقلد أيها الجبار السيف فان ناموسك وشرائعك مقرونة بهيبة يمينك وسهامك مسنونة والأمم يخرون تحتك أى يذلون لك حتى يدخلوا فى الإسلام طوعا أو كرها أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، وفى الزبور أيضا يقول الله تعالى لداود عليه السلام سيولد لك ولد أدعى له أبا ويدعى لى ابنا فقال داود عليه السلام اللهم ابعث جاعل السنة كى يعلم الناس أنه بشر وهذا الولد الذى ولد لداود عليه السلام بهذه الصفة المذكورة هو عيسى عليه السلام ولم يبعث الله تعالى بعده جاعلا للسنة وخامدا للبدعة وكاشفا للغمة إلا نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم فأعلم الناس أن عيسى عليه السلام عبدالله ورسوله وأنه لم يستنكف المسيح أن يكون عبدالله ولا الملائكة المقربون وأنه ما كان لله أن يتخذ من ولد وما ينبغى للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا وأن مولانا جل وعز أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وقال أشعياء النبى عليه السلام حاكيا عن الله تعالى عبدى الذى سرت به نفسى أنزل عليه وحيى فيظهر فى الأمم عدلى يوصى الأمم بالوصايا ولا يضحك ولا يسمع صوته فى الأسواق يفتح العيون العور ويسمع الآذان الصم ويحيى القلوب الغلف وما أعطيه لا أعطيه غيره أحمد يحمد الله حمدا كثيرا ثم أشار إلى بلده مكة فقال تفرح البرية العطشا وسكانها يهللون الله

الحشوية القائلين إن كلامه حروف وأصوات قائمة بذاته ومع كونه حروفا وأصواتا زعموا أنه قديم بل وزعموا أن المداد حادث فاذا كتب به القرآن صار بعينه قديما وهذا المذهب واضح الفساد إذ لاتعقل إلاحادثة لتجددها فالعدم يكتنفها سابقا ولاحقا والقديم لايقبل العدم لاسابقا ولا لاحقا (المنزه) أى المقدس المطهر (عن البعض والكل) هما من أوصاف الكلام الحادث وكلام الله قديم والقديم لايوصف بأوصاف الحوادث وكيفيته مجهولة لأنا كما لانحيط بذاته لانحيط بجميع صفاته والحروف إنما هى عبارة عنه والعبارة غير المعبر عنه فلذلك اختلفت باختلاف الألسنة ولم يختلف هو فحروف القرآن حادثة والمعبر عنه بها هو المعنى القائم بذات الله قديم فالتلاوة والقراءة والكتابة حادثة والمقروء والمتلو والمكتوب قديم أى مادلت عليه هذه القراءة والكتابة والتلاوة وكذلك ذكر الله تعالى فان الذكر حادث والمذكور وهو رب العباد قديم وهو رب العزة فافهم

(والتقديم والتأخير) الظاهر أنهما مثلا زمان وجمع بينهما مبالغة فى التنزيه عن صفات الحوادث (والسكوت والتجدد) التجدد هو معاودة الكلام بعد السكوت والسكوت هو كما قال السعد ترك الكلام مع القدرة عليه (واللحن والإعراب) فيه رد كما لايخفى (وسائر أنواع التغيرات) أى وجميع أنواع التغيرات كالخرس والحبسة والآلة وما أشبه ذلك لأنه قديم وما ثبت قدمه استحال عدمه وبهذا يعلم أن ليس معنى كلم الله موسى تكليما أنه ابتدأ الكلام له بعد أن كان ساكتا ولا أنه بعد أن كلمه انقطع كلامه وسكت وإنما المعنى أنه أزال بفضله المانع عن موسى عليه السلام وخلق له سمعا وقواه حتى أدرك كلامه القديم ثم منعه بعد وروده إلى ماكان قبل سماعه كلامه (المتعلق) أى الدال لأن تعلق الكلام دلالة وله تعلقان أزلى وغير أزلى (بما يتعلق به العلم) الأزلى (من المتعلقات) وهى الواجبات والجائزات والمستحيلات ولابد من بيان الجمع حتى يصح اشتراكهما فى التعلق وينتج عليه الفرق وبيان أن من علم أمرا يصح أن يتكلم به والمولى عالم بماكان وما يكون ومالا يكون فصح أن يتكلم بها وبيان التفرقة أن يقال إن متعلق الكلام كدلالة آية تدل على الواجب كقوله تعالى قل هو الله أحد وآية تدل على المستحيل كقوله تعالى لم يلد ولم يولد وآية تدل على الجائز كقوله تعالى والله خلقكم وماتعملون. فان قلت مقتضى أن جميع ماتعلق به العلم يتعلق به الكلام أن الله فى أزله قد علم عدم إيمان الكافر وقد أمره بالايمان فالكلام إذا إنما يتعلق بالأمر بالايمان ولم يتعلق بعدمه والعلم قد تعلق بعدمه وبالأمر به كشفا واتضاحا فهو إذا أعم تعلقا فالجواب أن متعلقات الكلام غير منحصرة فى الأمر كما تقدم هب أنه لم يتعلق بترك

تعالى على كل شرف ويكبرونه على كل رابية ولا يضعف ولا يغلب ولا يميل إلى الهوى ولا يسمع فى الأسواق صوته ولا يذل الصالحين الذين هم كالقصبة الضعيفة بل يقوى الصالحين وهو ركن المتواضعين وهو نور الله الذى لايطفأ ولا يخصم حتى تثبت فى الأرض حجتى وينقطع به العذر وإلى توراته ينقاد الخلق ، فانظر رحمك الله إلى هذا التصريح العظيم بنبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ماوجه كقوله يوصى الأمم فانه يقتضى البعث لجميعهم ولم يثبت ذلك إلا لنبينا ومولانا محمد عليه الصلاة والسلام وقوله أحمد يحمد الله فهذا تصريح باسمه وقوله تفرح البرية العطشا وسكانها إلى آخره فانه لاخفاء أن هذه أوصاف مكة ، وفى صحف أشعياء عليه السلام لتفرح أهل البادية العطشا ولتبتهج البرارى والفلوات لأنها ستعطى بأحمد محاسن لبنان وكمثل حسن الدساكر والرياض فانظر أيضا إلى هذا التصريح الواضح باسمه عليه الصلاة والسلام بما أكرم الله تعالى به بلده مكة بسبب بركة وجوده ونشأته فيها وبعثه منها ومعنى كونها عطشاء أى من الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام فان بلد معظمهم الشام فأعطى الله سبحانه لمكة يبعث أشرف الخلق منها صلى الله عليه وسلم محاسن لبنان أى الشام لأن لبنان من جباله ، وفى صحف أشعياء أيضا عليه السلام أتت أيام الكمال ثم قال لتعلموا يابنى إسرائيل الجاهلين أن الذى تسمونه ضالا هو صاحب النبوة تفترون ذلك على كثرة ذنوبكم وعظيم فجوركم وفى صحف حزقيائيل النبى عليه السلام يقول عن الله عزوجل بعد ماذكر معاصى بنى إسرائيل وشبههم بكرمة وهى شجرة العنب فقال لم تلبث تلك الكرمة أن قلعت بالسخط ورمى بها على الأرض وأحرقت السمائم ثمارها فعند ذلك غرس غرس فى البادية وفى الأرض المهملة العطشا وخرجت من أغصانها الفاضلة نار أكلت تلك الكرمة حتى لم يوجد فيها غصن قوى ولا قضيب ، فاعتبر رحمك الله بهذا التصريح العظيم به عليه الصلاة والسلام وبصفة بلده مكة والتصريح بما وقع له صلى الله عليه وسلم مع اليهود بنى إسرائيل من تمكينه تعالى له عليه الصلاة والسلام منهم بالقتل الذريع والسبى والإذلال لهم بضرب الجزية فى جميع بلاد الإسلام وقال دانيال النبى عليه السلام وقد سأله الملك بختنصر عن منامة رآها وطلبه أن يخبره بها وبتفسيرها فقال له دانيال عليه السلام أيها الملك رأيت صنما بارع الجمال أعلاه من ذهب ووسطه من فضة وأسفله من نحاس

وساقاه

الإيمان فى المثال بطريق الأمر فقد تعلق بطريق الخبر بعدم الوقوع وبطريق الوعيد فصح إذا قول أهل السنة إن جميع مايتعلق بهالعلم يتعلق به الكلام ﴿خاتمة﴾ ونسأل الله حسنها . اعلم أن هذه الصفات ينحصر الكلام فيها فى ستة فصول فى دليل ثبوتها له تعالى وفى قدمهاوفى قيامها به وفى حدوثها وفى وجوب وجودها وفى تعلقاتها بكل ماتتعلق به فالجوامع الأربعة جمع بالعلة وجمع بالحقيقة وجمع بالشرط وجمع بالدليل ، فأولها العلة وهى كون العالم عالما فى الشاهد معلل بالعلم ومهما ثبت كون حكم معلولا لعلة شاهدا أوغائبا حتى يتلازما ، وثانيها الحقيقة فمهما تقرر شاهد حقيقة فى محقق اطرد فى مثله غائبا وذلك نحو حكمنا بأن حقيقة العالم من قام به العلم ، وثالثها الشرط فمهما ثبت كون حكم مشروط بشرط شاهدا ثم ثبت مثل ذلك غائبا وجب القضاء لكونه مشروطا بذلك الشرط اعتبارا بالشاهد وذلك نحو حكمنا بأن كون العالم عالما بشرط كونه حيا ، ورابعها الدليل فمهما دل دليل على مدلول عقلا لم يوجد الدليل شاهدا أو غائبا بدونه كدلالة أفراد المشتق على الشىء على ثبوت مأخذ الاشتقاق له وكدلالة الأحداث على الحدوث ولاشك أن هذه الأربعة دالة كلهاعلى ثبوت صفات المعاني لله تعالى ، وأما قدمها فلأنه لو كانت أضدادها قديمة

فلا تنعدم أبدا لأن القديم لايقبل العدم فيلزم أن لايقدر وكذا فى غيرها فلا يوجد العالم مع أنه موجود هذا خلف. وأيضا لو كانت حادثة لاحتاجت فى إحداثها إلى أمثالها تتعلق بها فلزم التسلسل والدور ويلزم من قدمها بقاؤها وأما قيامها به تعالى فلأنها لو لم تقم به لكان نسبتها إليه وإلى غيره سواء فكان تلزم أن لاتوجد ٧ له حكما لأن إجابة الحكم حينئذ له دون غيره ترجيح بلا مرجح فلما أوجبت الحكم له دون غيره علمنا بالقطعى أنها قائمة به ، وأما وحدتها فلأنه لو تعددت لم يخل إما أن تتعدد إلى غير نهاية فيلزم ما لانهاية له عددا فى الوجود وهو محال أو إلى نهاية فيلزم الحدوث والاحتياج إلى المخصص إذ ليس لبعض الأعداد ترجيح على بعض ، وأما وجوب وجودها فلم تختلف العلماء رضى الله تعالى عنهم فى ذلك الخلاف فى كونها هل هى واجبة الوجود لذاتها أو لموضوعها ، فذهب الأقدمون إلى القول الأول وبه استمرت نصوص المغاربة من المتأخرين كالمصنف وغيره ، وذهب إلى القول الثانى بعض المشارقة كالامام الفخر والبيضاوى والأولى ترك الاشتغال بهذه الأشياء ، وأما تعلقاتها بكل ماتتعلق به فلأنها لو تعلقت ببعضها دون بعض للزم العجز والافتقار إلى المخصص وذلك محال هذا مذهب أهل الحق فى إثبات صفات المعانى وأما المعتزلة فقد اتفقت ومن تابعهم من أهل الأهواء على نفيها ووقفوا على اتصافه تعالى بأحكامها المعنوية وقالوا يجب أن يكون قادرا بنفسه مريدا بنفسه عالما بنفسه وهكذا إلى آخرها وقصدوا بهذا التنزيه للمولى تبارك وتعالى فاذاهم وقعوا فى تشويه فروا من القطر جاءوا تحت الميزاب واحتجوا بهذيانات وخرائف هى أوهن من بيت العنكبوت والقوم بانت عوارهم وماقل وكفى خير مما كثر وألهى ، وقد انتهت بحمد الله وحسن عونه صفات المعانى وحاصلها أنها تنقسم إلى أربعة أقسام قسم لايتعلق بشىء وهى الحياة وقسم يتعلق بالممكنات تأثيرا وهى القدرة والإرادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات

وساقاه من حديد ورجلاه من فخار فبينما أنت تنظر إليه قد أعجبك حسنه إذ نزل حجر من السماء فكسره وضرب رأس الصنم فطحنه حتى اختلط ذهبه وفضته ونحاسه وحديده وفخاره ثم إن الحجر ربا وعظم حتى ملأ الأرض كلها فقال له الملك بختنصر صدقت فأخبرنى بتأويلها فقال له دانيال عليه السلام أما الصنم فأمم مختلفة فى أول الزمان وفى وسطه وفى آخره فالرأس من الذهب أنت أيها الملك والفضة ابنك بعدك والنحاس الروم والحديد الفرس والفخار أمتان ضعيفتان تملكهما امرأتان باليمن والشام والحجر النازل من السماء دين نبي وملك أمته أبدى يكون فى آخر الزمان يغلب الأمم كلها ثم يعظم حتى يملأ الأرض كلها كما ملأها هذا الحجر ، فانظر هذا التصريح الجلىّ المطابق لسيدنا ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فانه هو الذى بعث فى آخر الزمان وهو الذى نبوته وملك أمته أبدى إلى قيام الساعة إذ لانبى بعده صلى الله عليه وسلم ولانسخ لشرعه الشريف مابقيت الدنيا وهو الذى بعث إلى جميع الأمم وظهر عليها كلها وخلط بين أجناسها وجعلها على اختلاف أديانها ولغتها دينا واحدا وعلى لغة واحدة إذ كلهم يقرءون القرآن بلغة العرب وبها يصلون إلى غير ذلك وكلهم يدينون بدين واحد وهو دين محمد صلى الله عليه وسلم وهو دين الإسلام وبالجملة فنصوص الكتب السابقة على ثبوت نبوة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وتعظيم شأنه وإيصاء الأنبياء الماضين عليه وإشادتهم ذكره وتبشيرات الأحبار به لاتكاد تنحصر وثبوت رسالته وشرفه على كل ماخلق مولانا تبارك وتعالى أجلى من الشمس وقد ثبت الإجماع على أفضليته صلى الله عليه وسلم على جميع الخلق وشواهد ذلك من الكتاب والسنة لاتكاد تنحصر ولايلتفت إلى من ابتدع وحاول غير ذلك ويكفيك فى معرفة شرفه وعلوّ منزلته عند الله تعالى على جميع المخلوقات عموما بلا استثناء ما أجمع عليه من التقدم للشفاعة الكبرى فى مواطن الآخرة وتنويه الله تعالى هناك بقدره والرفع لمنزلته

انكشافا وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلى انكشافا ودلالة وهو العلم والكلام وأعم الصفات فى التعلق العلم والكلام فبين متعلق القدرة والإرادة ومتعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الممكن الموجود وتنفرد القدرة والإرادة بالممكن المعدوم وينفرد السمع والبصر بالموجود الواجب وبين متعلق القدرة والإرادة والعلم والكلام عموم وخصوص مطلق فالعلم والكلام يشتركان مع القدرة والإرادة فى الممكن مطلقا وينفردان بالواجب والمستحيل وبين متعلق السمع والبصر والعلم والكلام عموم وخصوص مطلق يشترك الجميع فى الواجب والجائز الموجود وينفرد العلم والكلام بالممكن المعدوم والمستحيل وبين متعلق القدرة والإرادة والسمع والبصر ومتعلق العلم والكلام عموم وخصوص مطلق العلم والكلام يشاركان القدرة والإرادة فى الممكن ويشاركهما السمع والبصر فى الموجود الواجب والجائز ويزيدان على القدرة بالواجب والمستحيل ويزيدان على السمع والبصر بالمستحيل والممكن المعدوم ، وبالجملة أن مسئلة الكلام ذات تشعب كثير وبحث مع المبتدعة منتشر شهير حتى قيل إنما سمى أصول الدين بعلم الكلام لأجله وقد قال بعض المحققين الحق أن التطويل فى مسئلة

الكلام بل وفى جميع صفاته تعالى بعد ما يستبين الحق لك قليل الجدوى لأن كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محجوب عن العقل وعلى تقدير التوصل إلى شىء من معرفة الذات فهو ذوقى لا يمكن التعبير عنه والله أعلم (والكلام) من حيث هو كلام (ينقسم) يعنى يتنوع (إلى قسمين) أى نوعين (خبر وإنشاء) ووجه تقسيمه إلى هذين فقط أن الشىء إما أن يتبع مدلوله أو يتبعه مدلوله فان كان تابعا كان خبرا وإن كان متبوعا كان إنشاء قال معناه سعد الدين

والإكرام له حيث اجتمع الأولون والآخرون وجميع الأنبياء والمرسلين والملائكة كلهم والمقربين وعم الخطب واشتد الهول وكل مشغول بنفسه خائف هائب لجلال المولى العظيم جاث على ركبتيه لما يرى فى ذلك اليوم من الخطر والهول الجسيم ولا يتجاسر أحد فى ذلك اليوم الهائل على مخاطبة المولى تبارك وتعالى فى رفع شىء مما نزل سوى عبده وخاتم رسله وعروس مملكته وسرها وإكسيرها وسيد كل ما خلق الله تعالى صلى الله عليه وسلم فيقول عند ما ينتهى الناس إليه فى طلب الشفاعة إلى المولى تبارك وتعالى أنا لها ولا يخاف ولا يهمه أمر نفسه ولا يتعتع ويذهب حتى يسجد تحت ساق العرش فيقول المولى جل وعلا ارفع رأسك يا محمد وقل يسمع لك واسأل تعط واشفع تشفع فانظر رحمك الله إلى هذا الخطاب العزيز الشريف اللطيف له عليه الصلاة والسلام من مولانا تبارك وتعالى فى ذلك اليوم الهائل الذى غضب فيه سبحانه غضبا عظيما لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله كيف وهو صريح فى المعنى بلا نزاع ولا ريب ولا احتمال ولا خفاء أنه لا أكرم من نبينا وسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم على الله تبارك وتعالى وفى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة فيقول رضوان خازنها من أنت فيقول محمد فيقول رضوان عليه السلام بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك أو كما قال وروى ما معناه أن النار عندما تسوقها الملائكة الموكلون بها بالسلاسل لتحيط بالخلق فى المحشر فاذا قربت منهم بنحو خمسمائة عام تشهق عليهم شهيقا عظيما منكرا وتنفلت منها الأعناق إلى المحشر طول العنق منها خمسمائة سنة له فم وأسنان من نار فيصل العنق إلى المحشر ويزفر عليهم ويشهق عليهم شهيقا منكرا لا يستطاع سماعه ويملأ عليهم الجو ظلمة ونارا زيادة على ما هم فيه من الأهوال الجسيمة ويلتقط العنق الناس من الموقف ويبتلعهم ذلك العنق الطويل إلى جوفه وحينئذ تجثو على الركب الملائكة المقربون والأنبياء والمرسلون على جميعهم الصلاة والسلام

فحينئذ

(فالخبر) من حيث هو خبر تعريفه (ما) أى الذى كالجنس شامل له وللانشاء (يحتمل) يعنى يقبل (الصدق) وهو مطابقة الخبر للواقع (و) يقبل (الكذب) وهو عدم مطابقة الخبر للواقع فصل يخرج به الإنشاء كالأمر نحو قم والنهى نحو لا تقم والنداء نحو يا زيد والتمنى نحو ليت لى مالا فأحج منه ويدخل فى الخبر بسبب تقييد احتمال الصدق والكذب (لذاته) ثلاثة أقسام الأول ما يحتمل الصدق والكذب مطلقا أى بالنظر إلى ذلك الكلام وبالنظر لزائد عليه وهو الخبر والمعنى المخبر به مثاله قول قائل غير معصوم من الكذب فلان من أهل الجنة وفلان من أهل النار فهذا الخبر محتمل للصدق والكذب مطلقا سواء نظرنا إلى صورة نسبته أو إلى مادته ومعناه أو إلى المتكلم به والثانى ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى صورة نسبته فقط مع قطع النظر الزائد على ذلك أما إذا نظرنا إلى زائد على صورة نسبته فانه ينتفى عنه الاحتمال ويتحتم له الصدق بلا شك ومثاله أخبار مولانا تعالى وأخبار رسله عليهم الصلاة والسلام كقوله تعالى إن المتقين فى جنات ونهر ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا نبى بعدى فان نظرنا إلى نفى هذا الخبر بقطع النظر عن زائد لذلك وجدناه يقبل الصدق والكذب وإن نظرنا إلى زائد عن ذلك وهو كون المخبر به الله تبارك وتعالى ورسوله المعصوم من الكذب عقلا ونقلا صلى الله عليه وسلم فانه يرتفع حينئذ عن هذا الخبر

العظيم احتمال الصدق والكذب ويتحتم له الصدق لاغير ومن أمثلة هذا القسم مايخبر به من الأمور الضرورية ابتداء كالواحد نصف الاثنين أو انتهاء كقول أهل الحق العالم من عرشه لفرشه حادث وصانعه وهو الله قديم والثالث مايحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وصورته فقط وإذا نظرنا إلى زائد على ذلك تحتم كذبه وارتفع عنه احتمال الصدق ومثاله قول المعتزلة الارادة الأزلية لاتعلق بالكفر ولا بالمعاصي وإنما تتعلق بالخير فقط والعبد يخلق أفعاله الاختيارية بالقدرة التي خلق الله فيه ونحو ذلك من عقائدهم الفاسدة فان نظرنا إلى نفس هذا الخبر فانه يحتمل الصدق والكذب وأما إذا نظرنا إلى برهان عموم تعلق الإرادة الأزلية وعموم تعلق القدرة السرمدية فانه يتعين الكذب لاغير ومثل هذا الخبر بخلاف المعلوم ضرورة نحو الواحد نصف الأربعة وما أشبه ذلك فقد ظهر لك بهذا فائدة زيادة لفظ لذاته في التعريف المذكور لأنه لو أسقط لما تناول التعريف إلا القسم الأول وهو مايحتمل الصدق والكذب مطلقا ويكون حينئذ هو جامع لخروج القسمين الآخرين منه ويخرج أيضا بهذا التقييد الإنشاء الذي يحتمل الصدق والكذب لامن حيث ذاته بل من لوازمه الخبرية فلولا هذا التقييد لكان التعريف غير مانع. (٥١) ولما فرغ من الخبر شرع في الإنشاء فقال

(والإنشاء) من حيث هو إنشاء تعريفه (ما) كالجنس شامل له ولغيره أي الكلام الذي (لايحتمل) يعني لا يقبل (صدقا و) لايقبل (كذبا) فصل يخرج به الخبر لأنه يحتمل الصدق والكذب بخلاف النظر (لذاته) أي لصورته وحقيقته ، ومثاله الأمر نحوقم وافعل والنهي نحو لاتقم ولاتفعل والاستفهام نحو هل قام زيد والتمني نحو ليت الحبيب قادم والنداء نحو ياالله ارحمنا ويارسول الله أغثنا فان هذه الأمثلة كلها لاتحتمل صدقا ولا كذبا لأنها لم

فحينئذ ينهض إلى النار نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فيزجرها عن الناس ويأمرها بالتأخر عنهم فتسمع النار حينئذ نداء من قبل الله تعالى اسمعي وأطيعي وقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأنا سيد الناس وآدم فمن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولو كان موسى وعيسى حيين ماوسعهما إلا اتباعي ، وبالجملة فثبوت شرفه وأفضليته على جميع المخلوقات يكاد أن يكون معلوما من الدين ضرورة بحيث لايحتاج إلى سرد دليل :

وليس يصح في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

﴿تنبيهان : الأول﴾ قال التفتازاني في شرح المقاصد الدينية له بعد ذكر الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ثم اختلفوا في الأفضل بعده فقيل آدم عليه السلام لكونه أبا البشر وقيل نوح عليه السلام لطول عبادته ومجاهدته وقيل إبراهيم عليه السلام لزيادة توكله واصطفائه وقيل موسى عليه السلام لكونه كليم الله تعالى ونجيه وقيل عيسى عليه السلام لكونه روح الله وصفيه ﴿الثاني﴾ قال الشيخ العارف بالله المحقق السالك المربي قدوة المقتدين علم المهتدين حجة الله تعالى أبو عبدالله محمد بن عباد رحمه الله تعالى ورضى عنه في رسائله في معنى الأفضلية التي ثبتت بين الأنبياء والرسل ومن في معناهم من الملائكة على جميعهم الصلاة والسلام قال إنما وقعت الأفضلية بينهم بحكم الله تعالى بأفضلية بعضهم على بعض لامن أجل علة موجبة لذلك وجدت في الفاضل وفقدت من المفضول وللسيد أن يفضل بعض عبيده على بعض وإن كان كل واحد منهم كاملا في نفسه بالغا من ذلك الغاية التي تليق به من غير أن يحمله على ذلك وصف يكون فيهم وذلك مما يجب له بحق سيادته والتمثيل بالسيد أمر تقريبي إذ لايخلو من البواعث والأغراض والله تعالى منزه عن جميع ذلك ثم إن الله تعالى أعلم بما يقتضيه هذا الحكم بالأفضلية فهذا هو الذي يظهر لي في سبب وجود الأفضلية بين الأنبياء عليهم

تحكم بوقوع شيء في الخارج ولا بعدم وقوعه ولهذا لايحسن أن يقال لقائلها صدقت ولا كذبت وإنما زاد أيضا في تعريف الإنشاء التقييد بقوله لذاته ليخرج منه القسمان الأخيران من أقسام الخبر الثلاثة التي تقدمت في الخبر فان كل واحد منهما لايحتمل الصدق والكذب بل يتحتم في الأول منهما الصدق لاغير وفي الثاني الكذب لاغير فلو اقتصر في تعريف الإنشاء على قوله ما لايحتمل صدقا ولا كذبا لدخل فيه القسمان من أقسام الخبر ويكون التعريف حينئذ غير مانع فبزيادة تقييد نفي احتمال الصدق والكذب بالذات خرج منه القسمان لأنهما يحتملان الصدق والكذب بالنظر إلى ذاتهما فهما إذا خبر لا إنشاء ويدخل في الإنشاء بهذا القيد الأمر لشخص بأكل الطعام مثلا إذا كان الآمر يتمحل أي لايريد من المأمور أكلا وليس عنده ما يأكله أصلا وإنما حصل له بمجرد رياء ونحوه فان هذا الأمر يحتمل الصدق والكذب باعتبار مادل عليه العرف من الإخبار بالأكل والحب فيه وأما من حيث ذاته فلا يحتمل صدقا ولا كذبا فلولا التقييد بالذات في تعريف الإنشاء لخرج هذا الأمر ونحوه من الإنشاء المحتمل الصدق والكذب باعتبار لوازم الخبر ويكون التعريف حينئذ غير جامع فقد أصلحت هذه الزيادة طرد التعريف وعكسه في الإنشاء والخبر وبالله التوفيق.

ولما فرغ من الكلام على الخبر والإنشاء وأن الخبر مايحتمل الصدق والكذب شرع في تعريف الصدق فقال (والصدق) عند أهل السنة

هو (عبارة عن مطابقة) يعنى موافقة (الخبر) الذى عرفته فيما سبق لما فى نفس الأمر) قال السيد فى حاشية المطالع فأما نفس الأمر فهو نفس الشىء والأمر هو الشىء ومعنى كون الشىء موجودا فى نفس الأمر أنه موجود فى حد ذاته أى ليس وجوده وتحققه وثبوته متعلقا بفرض فارض ولا اعتبار معتبر اه قال سيدى قدار الراشدى وهذا حقيقة الصدق من حيث هو وأما الصدق الواجب للرسل عليهم الصلاة والسلام فلا بد أن يكون مطابقا لما فى نفس الأمر ومطابقا للاعتقاد إذ يستحيل أن يكون ذلك اه وسواء (وافق) المطابق (الاعتقاد) كقول السنى الله تبارك وتعالى خالق لأفعال العباد ولا أثر لقدرة العبد (أم لا) يكون موافقا بل كان مخالفا لاعتقاده كأن يصدر ذلك القول من المعتزلى بحضرة أهل السنة على سبيل التخفى لبدعة . فان قلت يرد على الحد لزوم الدور بأخذهم الصدق فى تعريف الخبر حيث قالوا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته فالجواب أن التعريفين المذكورين لفظيان وقد صرحوا بأنه لا يرد عليهما الدور أصلا ولعدم اشتراط المطابقة للاعتقاد فى حقيقة الصدق أول أهل السنة قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون مع أن ما قالوه صدق ولا يضر عدم الموافقة للاعتقاد على أصلهم فلذا صرفوا التكذيب فيها إلى غير المشهود به مما تضمنته الشهادة من الخبر بمطابقة ألسنتهم لقلوبهم فيما أخبروا به من الرسالة ولا شك أن هذا الخبر الذى تضمنته الشهادة غير مطابق للواقع فصح تكذيبهم فيه ، وذهب النظام من المعتزلة إلى أن الصدق عبارة عن مطابقة الخبر للاعتقاد وافق ما فى نفس الأمر أولا ، وذهب الجاحظ إلى أن الصدق عبارة عن مطابقة الخبر للواقع مع الاعتقاد لذلك . ولما فرغ من تعريف الصدق شرع فى تعريف الكذب فقال (والكذب عدم مطابقة) يعنى موافقة (الخبر) الذى عرفته فيما سبق (لما فى نفس الأمر) أى الواقع (خالف الاعتقاد) كقول المعتزلى العبد يخلق أفعاله الاختيارية بالقدرة التى خلق الله فيه (أولا) يكون مخالفا للاعتقاد كأن يصدر ذلك القول من السنى بحضرة المعتزلة على سبيل التخفى منهم وارتكابه هذا الكذب المباح لدعوى الضرورة اليه ومن ذلك من يكره على النطق بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان . فان قلت التنافى بين الصدق والكذب من أى باب هو قلت من باب المساوى للنقيض لأن الصدق مطابقة الخبر والكذب عدم المطابقة وكذا التنافى الحاصل بين الأمانة والخيانة من باب المساوى للنقيض لأنه قال والخيانة عدم حفظها من ذلك فجعلها عدمية وأما على ما فسر المصنف فى الصغرى فهى من باب تنافى الضدين لأنه فسر الخيانة بفعل شىء والفعل وجودى . واعلم أن تفسير أهل الحق للصدق والكذب ليحصل الوثوق بإخبار الرسول عليه الصلاة والسلام فى أحكامه ووعده ووعيده وأحوال الآخرة جملة وتفصيلا ونعلم بالبرهان القطعى صدقه أى مطابقة أخباره لما فى نفس الأمر لا لاعتقاده فقط مع جواز مخالفتها لما فى نفس الأمر والله الموفق. ولما أن عرفت فيما سبق الصدق ليعرف منه الصدق الواجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام

الصلاة والسلام ولا يتصور عندى إنكار ذلك وأما أن يعتقد فى سبب وجود الأفضلية اتصاف الفاضل بصفات هى مفقودة من المفضول أو أن صفات الفاضل ناقصة وصفات الأفضل كاملة فهو عندى تكلف وتعسف ولا يسلم من الوقوع فى سوء الأدب وما زلت قط أستثقل ما تواطأ عليه الجم الغفير من العلماء المحققين حيث يقولون إن فلانا من الأنبياء حاله كذا وحال نبينا كذا وشتان ما بين الحالتين أو يقولون إن كان اختص بكذا فعند نبينا ما هو أعظم من ذلك كما قالوا فى انفجار الماء من الحجر لموسى عليه السلام وانفجار الماء من بين أصابع نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ولم يفرقوا بينهما سوى أن الحجر مألوف منه انفجار الماء والأصابع لم يؤلف منها ذلك حتى إن بعض أهل العصر الذى يلى عصرنا نظم قصيدة طويلة مليحة استنبط فيها من أحوال نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ومعجزاته ما وازن جميع معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وشريف أحوالهم وسلك مسلك ما ذكرناه من التباين بين قدر نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولقد أحسن فى ذلك وأساء أحسن من حيث ذلك الاستنباط وأساء لما يفهم منه من النقص والانحطاط فان قالوا إن ذلك مما تقتضيه أفضلية نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قلنا لهم من أين لكم ذلك والذى تقتضيه أفضليته لا نعرفه من تلقاء أنفسنا جملها ولا تفاصيلها وإنما نعرف ذلك من قبله عليه الصلاة والسلام ثم إنا لم نعرف من قبله إلا أمورا جملية لا يعلم حقائقها إلا من فضله وأمورا تفصيلية ربما نعلمها كقوله أعطيت كذا وفضلت بكذا أو ما معناه هذا فاذا اعتقدنا أفضليته بإخباره إيانا بذلك ووقفنا على ما أخبرنا به من بعض البعض مما تقتضيه حكم الله له بالأفضلية ومن أين لنا بالاطلاع على كنه ما يقتضيه ذلك الحكم منه ثم إن اقتصرنا على ذلك ولم نتجاوز إلى أن نتعرض لالتماس ما يوجب وجود الأفضلية من قبل نظرنا إلى ما أعطى من الآيات وما طبع عليه من محامد الصفات وما اتصف به من محاسن الحالات وما فقده غيره

من

بدلالة المعجزة النازلة من مولانا سبحانه منزلة قوله صدق عبدى فى كل مايبلغ عنى عرف هنا الأمانة ليعرف منه أيضا الأمانة الواجبة فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فقال (والأمانة) هى المقدمة الثامنة وهى ختامها وعطفها على الصدق لما بينهما من الاشتراك والتلازم (حفظ) أى صون (جميع) أى كل (الجوارح) جمع جارحة وهى الكواسب والأعضاء (الظاهرة) للأعيان والمشاهدة وهى سبع السمع يحفظه من سماع مالايليق كالغناء والقذف وغير ذلك والبصر يحفظه من النظر إلى المحرمات كالنظر إلى محارم المسلمين واللسان يحفظه من الكذب والغيبة والنميمة وشهادة الزور والكلام القبيح وأيمان الطلاق وغير ذلك واليدان يحفظهما من لمس مالايجوز لمسه والسرقة والخيانة وضرب مالايجوز ضربه ولو حيوانا والرجلان يحفظهما من السعى إلى الحرام كالمشى للمعاصى ولأبواب الظلام إلالحاجة يقضيها له أولإخوانه المسلمين والبطن يحفظه من أكل الحرام إلاعند الضرورة والفرج يحفظه من الزنا واللواط وإتيان الزوجات والإماء فى وقت الحيض والنفاس (و) حفظ الجوارح (الباطنة) كالقلب والعقل والصدر والفؤاد ويحتمل إطلاق الجمع الباطن تعظيما له كما فى قوله تعالى رب ارجعون

وإلافباطنة هو عضو واحد وهو القلب وسمى بذلك لتقلبه ومذهب أهل السنة أنه محل العقل (من التلبس) أى من الاشتغال يتعلق بحفظ (بنهى) نهى الله تعالى عنه أو رسوله الصادق الأمين وما آتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا (نهى تحريم) كأكل أموال الناس بالباطل والأكل بالشفاعة أو بالدين أو بالتجسس على المسلمين (أو) نهى (كراهة) كالنفل بعد فرض العصر وبعد الصبح وكقراءة القرآن فى الركوع والسجود مثلا وسمى صاحبها أمينا للأمن فى جهته من المخالفة لاحد له وأوحى به (والخيانة) ضد الأمانة (عدم حفظها) أى عدم حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة المتقدم ذكرها (من ذلك) يعنى من المحرم والمكروه ، وبالجملة لاشك أن إطلاق المولى جل وعلا الأمر بالاقتداء بهم من غير تأمل ولا بحث دليل قطعى على أنهم معصومون من كل مخالفة وعيب فى الأقوال والأفعال والظاهر والباطن وقد ثبت إجماع أهل الحق على أمانة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وأنهم منزهون من جميع العيوب والآثام وأن أفضلهم وسيدهم بل هو أفضل جميع الخلائق سيدنا ونبينا وشفيعنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما نرجو بهما فضلا من المولى الكريم تبارك وتعالى وإكراما من كل هول وفتنة فى حياتنا الدنيا وبعد مماتنا وفى قبورنا ويوم يبعث تعالى لفصل القضاء جميع الأمم . ولما كان أحسن مايتدانى به التوفيق حتى إنه لعزازة قدره عند الله لم يذكره فى كتابه إلا فى موضع واحد وهو قوله تعالى وما توفيقى إلا بالله ومن أورد هنا قوله تعالى فيه إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا وإن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما مردود بأن ذلك توفيق دنيوى والذى كلامنا فيه إنما هو التوفيق الأخروى ولم يتكرر ختم المصنف كلامه به فقال (وبالله) تبارك وتعالى لابغيره (التوفيق) التوفيق مصدر وفق عبارة عن خلق القدرة والمقدور فى محل العبد على موافقة أمر الله تعالى وهو مبتدأ وقدم الصنف الخبر

من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من بعض هذه الأشياء كنا فى ذلك مصيبين سالمين من سوء الأدب مع خواصه وأحبابه وإلا فان سوء الأدب والوقوع فى النشب لازم لنا لزوما ضروريا لامحيص عنه كما فعل أئمتنا رضى الله عنهم ولاأقول إنهم فى ذلك بمنزلة من هدم قصرا وبنى مصرا أو بنى قصرا وهدم مصرا ولكنه بمنزلة من هدمهما جميعا لأن الأفضل لايجب أن يفضل بشىء لم يجعله مولاه سببا فى وجود أفضليته ولا يجب أيضا أن يحط الفاضل عن مرتبته كما قال عليه الصلاة والسلام لاتفضلوا بين الأنبياء ولا تخيرونى على موسى ولا يقولن أحدكم أنا خير من يونس بن متى والمفضول أيضا لايجب أن يجعل لمفضوليته علة لم يجعلها مولاه سببا وهو فقده مااتصف به الأفضل ولا يجب أيضا أن يفرق بينه وبين الأفضل وهم جميعا رسل الله عز وجل وعدم محبة كل واحد منهم لهذا كله إنما هو لحق الله تعالى لالهم فقد آل سوء الأدب معهم إلى سوء الأدب مع الله تعالى وهذا أمر عظيم فهذا كلام جر إليه ما كنا بصدده من بيان الأسماء التى سمى الله تعالى بها نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أوواحدا من أنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام لايقال فى بعضها إنه أشرف من بعض من حيث تسمية الله تعالى له بذلك وأما من حيث تسمية غيره كما إذا سمى ذلك الشخص نفسه فلا ينبغى له أن يسمى نفسه إلا باسم العبد ولا يختار إلا ذلك كما قال صلى الله عليه وسلم خيرت بين أن أكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا فاخترت أن أكون نبيا عبدا ولو وجد صلى الله عليه وسلم اسما يتضمن من التلاشى والعدم أشد مما يتضمنه اسم العبد لتسمى به واختاره ويكون اسم العبد من هذه الحيثية أشرف أسمائه كما قال الشاعر :

لاتدعنى إلا بيا عبدها   فانه أشرف أسمائي

ثم قال ولامعنى عندى لقول من قال فى قوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر أى لافخر لى

لإفادة الحصر وفيه إشارة إلى أن المتصف به قليل . ﴿خاتمة﴾ ونسأل الله العظيم حسنها . معانى هذه العقائد كلها وهى ما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز وما يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز تندرج تحت معنى لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيان ذلك أن معنى الألوهية التى انفرد بها مولانا تبارك وتعالى هى استغناؤه تعالى عن كل ماسواه وافتقار كل ماسواه إليه فاندرج من الصفات الواجبة فيه أحد عشرة صفة وهى وجوب الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والسمع والبصر والكلام وكونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما ويندرج فى الافتقار المذكور تسع صفات وهى القدرة والإرادة والعلم والحياة وكونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا والوحدانية فهذا تمام العشرين صفة التى تجب فى حقه تعالى واستلزام ذلك استحالة أضدادها عليه تعالى وجاز ماسوى ذلك فى حقه تعالى ، فقد اشتملت الجملة الأولى وهى لا إله إلا الله على أقسام الحكم العقلى الثلاثة الراجعة لله تعالى ويؤخذ

من الجملة الثانية وهى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوب التصديق بسائر الأنبياء والرسل والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر وما فيه إذ التدريج برسالته صلى الله عليه وسلم يستلزم تصديقه فى كل ماجاء به ومن جملة ماذكر يعلم منه أيضا وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب والخيانة عليهم وجواز جميع الأعراض البشرية التى لا تنقص فى مراتبهم العالية وهذه جملة أقسام الحكم العقلى المتعلقة بالرسل عليهم الصلاة والسلام ولهذا المعنى جعلهما الشارع ترجمة عما فى القلب من الإيمان ودليلا على الانقياد الظاهرى الإسلام ولم يقبل من أحد الإيمان مع القدرة عليهما إلا بهما وقد نص العلماء على أنه لابد من فهم معناهما ريدون ولو بطريق الإجمال وإلا لم ينتفع الناطق بهما فى الخلاص من الخلود فى دار الاقتصاص والله أعلم وبه التوفيق .

قال مؤلفه وليكن هذا آخر ما قصدنا من شرح سيدنا ومولانا العارف بالله تعالى الشيخ المصنف أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى نفعنا الله تعالى به وبعلومه فى الدنيا والآخرة بحسب الإمكان مع كثرة الشواغل . وكان الفراغ منه يوم السبت سادس عشر من شهر محرم المعظم عام ١٠٩١ إحدى وتسعين وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام عرفنا الله خيرها وخير مابعدها وكفانا شرها وشر مابعدها واغفر لنا ولوالدينا ولأولادنا ولاخواننا على العموم ولمشايخنا ولجميع المؤمنين بجاه ذاتك العلية وصفاتك السرمدية وبأسمائك المرفعة بجاه نبيك المصطفى المختار سيد أهل الأرض والسماء . اللهم إنك حنان رحيم فارحمنا برحمتك وارحم والدينا آمين .

بالسيادة وإنما الفخر لى بالعبودية لأن الفخر أمر مذموم مطلقا وهو الذى نفاه صلى الله عليه وسلم ونزه نفسه عنه فقال ولا فخر خاف صلى الله عليه وسلم أن ينسبه بعض من سمع أول كلامه إلى أنه افتخر فحفظ صلى الله عليه وسلم موضع الفتنة من قلوب السامعين فقال ولا فخر أى إنما أعلمتكم بسيادتى لتعلموا بذلك منزلتى ومكانتى ولنقوم بواجب حق ربى ولنعمل بأمره فى التحدث بنعمه وإشهار أمرها وإشادة ذكرها وقول من قال فى معنى الحديث إنما الفخر لى بالعبودية كلام لا أفهمه لأن العبودية نسبتها إليه وإلى غيره نسبة واحدة فإن قالوا إنما عنى بذلك العبودية التى هى حاله ومقامه قلنا إنما يصح الفخر بها إن صح من حيث كونها منة من الله تعالى عليه فان صح الفخر بها من هذا الوجه فلم لا يصح افتخاره بالسيادة وهى أيضا منة من الله تعالى عليه فالظاهر أنه عليه الصلاة والسلام نفى التفاخر المطلق ولم يخص ذلك بسيادة ولا غيرها كما قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأنا حامل لواء الحمد يوم القيامة ولا فخر وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر وأنا أول من يحرك حلق الجنة فأدخلها مع فقراء المؤمنين ولا فخر وأنا أكرم الأولين والآخرين ولا فخر فبان لك بهذا كله أن إطلاق الأولية والأشرفية فى بعض الأسماء دون بعض من غير نظر إلى ماذكرناه من تسمية الله تعالى وتسمية غيره قصور فى النظر إليه بلفظه وقليل منه بالمعنى . وليكن هذا آخر ماقصدناه من هذا الشرح المبارك إن شاء الله تعالى والحمد لله على مامن به من بدء ذلك وإتمامه نسأل الله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم نافعا لنا ولكل من اجتهد فى تحصيله يوم لا ينفع مال ولا بنون وأن يجعله نورا يسعى بين أيدينا وأيديهم إلى جنة عدن مع الآباء والأمهات والإخوة والذرية والأحبة ومن كان منهم فى الماضى والحال ومن سيكون بجاه نبيه وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم صلاة وسلاما نأمن بهما فى كل موطن يخاف فيه أمثالنا أهل الجرائم المذنبون انتهى .

فهرس

فهـــرس

شرح صغرى الصغرى لأبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد المتعال ، المنزه عن الشبيه والمثال ، الذى تفرد بالعزة والجلال ، وتوحد بالكبرياء والكمال ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الداعى إلى أشرف الخصال ، المنقذ من الضلال ، المبين الحرام من الحلال وعلى أصحابه وآله خير آل ، ورضى الله عن التابعين والعلماء العاملين إلى يوم المآل .

وبعد : فقد تمّ بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب

شرح صغرى الصغرى

لأبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى

وبهامشه

المواهب اللدنية فى شرح المقدمات السنوسية

لأبى إسحق إبراهيم الأندلسى

مصححا بمعرفة لجنة التصحيح برياسة الشيخ أحمد سعد على

القاهرة فى يوم الخميس { ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٧٣ هـ
١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م

ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبى